جمعية الإمارات للحياة الفطرية
الاستراتيجية الخمسية 2015-2020

المكتب الرئيسي
ص.ب. 45553
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 7117 634 2 971+
فاكس : 1220 634 2 971+

مكتب دبي
ص. ب. 454891
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 9776 354 4 971+
فاكس : 9774 354 4 971+

البريد الالكتروني
info@ewswwf.ae
الموقع الالكتروني
www.ewswwf.ae

تويتر: ews_wwf @
فيسبوك: ews.wwf
يوتيوب: wwfuae
إنستغرام: ews_wwf@

صورة الغلاف: © Troy Mayne

يجب عند إعادة الإنتاج الشامل أو الجزئي ذكر العنوان واسم الناشر الأصلي بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر.
جميع الحقوق محفوظة
EWS-WWF

جمعية الإمارات للحياة الفطرية هي منظمة بيئية غير حكومية وغير ربحية، تم تأسيسها تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية ورئيس مجلس إدارة هيئة البيئة–أبوظبي.

منذ تأسيسها في عام 2001، تعمل جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة، إحدى أكبر المنظمات البيئية المستقلة في العالم، وقد قامت بتطبيق العديد من مشاريع المحافظة البيئية والتوعية البيئية في المنطقة. تعمل الجمعية على المستوى الاتحادي تحت رئاسة مجلس إدارة محلي ولها عدة مكاتب في أبوظبي ودبي والفجيرة.

رؤيتنا

تكمن رؤيتنا في بناء مستقبل يعيش فيه الناس بتناغم مع الطبيعة.

مهمتنا

هدفنا هو المحافظة على الطبيعة والحد من أهم التهديدات والضغوط على البيئة.
نحن نعمل مع الأفراد والمؤسسات في الإمارات والمنطقة من أجل تطبيق حلول المحافظة البيئية وذلك من خلال البحوث العلمية، وتطوير السياسات، والتعليم والتوعية البيئية.

كلمة شكر وتقدير

يسعدني بأن أقدم لكم الخطة الاستراتيجية لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) التي تحدد أولوياتنا للسنوات الخمس التالية.

تقدم الخطة الاستراتيجية 2020 إجابتنا لسؤال مهم، وهو كيف يمكننا تقديم أفضل خدمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في سعيها نحو مستقبل مستدام.

ويكمن هدفنا في توجيه قدرات المجتمع بأكمله من أجل المحافظة على البيئة وعلى كوكب الأرض ونقوم بعمل ذلك من أجل بقاء الكائنات البرية الرائعة، واستدامة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها أجيالنا القادمة، فكلاهما يعتمد على صحة البيئة والكوكب.

وأود هنا التوجه بالشكر لكل من ساهم في مساعدتنا في تطوير هذه الخطة الاستراتيجية، وهي وليدة جلسة عصف ذهني بدأنا خلالها بوصف التغيير الذي نرغب برؤيته، والتي تطورت إلى برنامج كامل شمل مشاركة أعضاء مجلس الإدارة، وجميع طاقم عمل الجمعية، والزملاء من الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) وشركائنا الاستراتيجيين.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لرئيس مجلس إداراتنا معالي محمد أحمد البواردي لتقديمه للتوجيه الحكيم والنصح ووضعه لطموحات وتوجهات واضحة. كما أتقدم بالتقدير الجزيل إلى العضو المنتدب، سعادة رزان خليفة المبارك على مشاركتها الفعالة ورؤيتها الحكيمة. ودعمها المستمر خلال عملية وضع الاستراتيجية.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً للسيدة ليلى عبد اللطيف، مساعد المدير العام، لما ساهمت به في وضع هذه الخطة الاستراتيجية، وللجهد الذي بذلته في تنسيق العديد من ورش العمل والاجتماعات للدفع بعملية التخطيط قدماً.

كما أشكر السيدة باولا فيريرا، مديرة وحدة برامج المحافظة البيئية والتغير المناخي على قيادتها في تطوير استراتيجية طموحة للمحافظة البيئية، وذلك بالتعاون مع فريقها في العمل. ولجهودها تقدير كبير من جميع من شارك في هذه الخطة.

ويسعدني أيضاً أن أتقدم بالشكر لجميع طاقم عمل مع جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) لدعمهم القوي والساعات الطويلة التي ساهموا بها في وضع هذه الاستراتيجية، وذلك بالإضافة إلى التزامهم بمهام عملهم الأخرى، وعلى وجه التحديد تنزيد علم، مارينا انتونوبولو، سيمون لورنس، كريس ودي، ريم الذوادي وليزا بيري لما قاموا به من مساهمات في تطوير هذه الاستراتيجية. لقد عملوا كفريق واحد وقدموا أفكاراً إيجابية مبنية على الأبحاث، والتحاليل والتصور والتخطيط الشامل.

كما قام زملاؤنا من شبكة الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) وشركاؤنا في دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير الدعم القيم من خلال مشاركتهم في المراجعة، وتقديم الآراء والمقترحات والتحديات. ومن خلال هذا الدعم، نحن على ثقة بأن المشاريع والأنشطة المقترحة خلال السنوات الخمس القادمة ستكون ذات صلة وستساهم بشكل فعال في دفع جهود المحافظة البيئية في دولة الإمارات.

وأخيراً وليس آخراً، أود هنا التوجه بالشكر للسيد جورج سويد الذي اقترح علينا مراجعة خطتنا الاستراتيجية السابقة ووفر لنا الاستشارة والنصيحة القيمة والدعم في إعداد هذه الاستراتيجية الجديدة.

وفي الختام، يسعدني القول بأننا نجحنا في إعداد خارطة طريق متكاملة لعملنا وذلك بفضل الولاء والجهد الذي قام به كل من ساهم في هذه الخطة، وأنا أتطلع إلى تطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع والمساهمة في بناء مستقبل مستدام لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إيدا تيليش
المدير العام

الفهرس:

الشكر و التقدير	1
كلمة المقدمة من قبل معالي محمد أحمد البواردي رئيس مجلس الإدارة	4
الملخص التنفيذي	6
الفصل - 1 الخلفية	9
الفصل - 2 برنامج الحفاظ على البيئة والخطة الاستراتيجية	17
الفصل - 3 برنامج المحافظة على البيئة البحرية	25
الفصل - 4 برنامج المحافظة على البيئة البرية	48
الفصل - 5 برنامج تغير المناخ والطاقة	63
الفصل - 6 برنامج التجارة بالحياة البرية	75
الفصل - 7 التعليم البيئي والتوعية	87
الفصل - 8 مساهماتنا الحاسمة للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF)	93
الفصل - 9 الدور والقيمة الإضافية المميزة لجمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF)	98
الفصل - 10 الشراكات الاستراتيجية	101
الفصل - 11 استراتيجية الاتصال والعلاقات العامة	105
الفصل - 12 تمكين برنامج الحفاظ على البيئة	114
الفصل - 13 الإدارة المالية والمكتبية وإدارة العمليات	117
الفصل - 14 تطوير وإدارة قدرات الفريق والموارد البشرية	122
الفصل - 15 المراقبة والتقييم	127
الفصل - 16 الحوكمة والإدارة	136
الفصل - 17 استراتيجة تخفيف المخاطر العامة للخطة الاستراتيجية 2020	140
المصادر	146

كلمة المقدمة معالي محمد أحمد البواردي
رئيس مجلس الإدارة

معالي محمد أحمد البواردي
رئيس مجلس الإدارة

يسعدني أن أقدم لكم الخطة الاستراتيجية 2020 لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF). لقد أتت هذه الخطة نتيجة أبحاث واستشارات مكثفة، لتضع خارطة طريق واضحة وطموحة لما ستقوم الجمعية بتقديمه وتوصيله، من خلال ترويج وتطبيق مفهوم متين للحفاظ على البيئة في دولتنا الغالية.

إن التقدير الكبير والاحترام والاهتمام الذي أولاه المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى المحافظة على البيئة والطبيعة هو مثال رائد واجب علينا محاكاته.

قد تبدو طبيعة دولتنا التي تغطي رمال الصحراء غالبيتها كأرض قاحلة لا تدعم أية حياة برية عليها، ولكنها تحتضن حياة برية غنية تمكنت من التأقلم والبقاء في مناخ ذو درجات حرارة مرتفعة وأمطار شحيحة وبيئة قاسية. وكذلك هو الحال مع بيئتنا البحرية التي قامت كائناتها بالتأقلم على درجات حرارة المياه المرتفعة خلال فصل الصيف. إن العيش في هذه الظروف ليس بالأمر السهل، وهو يضع ضغطاً طبيعياً على هذه الحياة البرية الفريدة.

ويضع التطور البشري في هذه البيئة شحيحة الموارد ضغطاً إضافياً على التنوع الإحيائي وأنواع الحياة البرية وعلى البيئة الطبيعية. حيث نستخدم في الدولة كميات كبيرة من الطاقة والمياه، أكثر مما نحتاجه فعلاً. وتشيؤ الدراسات المؤخرة بأننا نخل حالياً بالتوازن البيئي وهو أمر لن يكون بالإمكان إصلاحه إن لم نقوم بوضع الحفاظ على البيئة على أعلى قائمة الأولويات، وهذا لا ينطبق فقط على دولتنا، بل على العالم بأجمعه. لن يؤثر الإخلال بالتوازن البيئة على الكائنات البرية فقط، بل سيكون له تأثير كبير على جودة نمط عيش البشر وعلى قدرتنا على الحفاظ على العادات والتقاليد التي ربطتنا ببيئتنا والتي توارثناها من أجدادنا وندين بها لأطفالنا. ، وتقوم باستيراد غالبية احتياجاتها من المواد الغذائية وذلك لتلبية الطلب من الأهالي والمقيمين والزوار، وهذا يربطنا بالعالم كافة

إن النمط الاستهلاكي الحالي له تأثير سلبي على موارد الأرض الطبيعية، ولا بد لنا من اتخاذ خطوات ملموسة لتقليل ضغطنا على البيئة. لقد أصبح الجميع اليوم على علم بما يضعه التغير المناخي من مخاطر على الإنسان والحياة البرية سواسية، ومن المشجع هنا أن نرى ما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة بخطى رائعة في التعامل لتقليل من أثرها بإطلاقها للعديد من المبادرات البيئية.

الملخص التنفيذي

منذ تأسيسها، نجحت جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) في تشكيل شراكات استراتجية قوية مع جهات عدة ذات صلة لوضع المحافظة على البيئة على طاولة الحوار بين القطاعات المختلفة، الحكومية والخاصة. وخلال هذه الفترة، تمكنت الجمعية من بناء سمعة جيدة كجهة بيئية ذات تأثير إيجابي في الدولة. كما تمكنت الجمعية من تحقيق أثر إيجابي من خلال تقديمها لحلول بيئية مبنية على أسس علمية ومتنية، ومن خلال دورها كجمعية بيئية غير ربحية تعمل للصالح العام. ويتوافق نهج الجمعية وعملها مع رؤية الإمارات 2021، التي تشمل أولويات وطنية للتأكد من التطوير المستدام والحفاظ على البيئة.

سنستمر في جهودنا للمساهمة في حماية التراث الطبيعي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مبادراتنا المحلية وفي حماية البيئة العالمية من خلال الأثر الإيجابي لجهودنا المحلية على المبادرات العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة والتي تهدف إلى تحسين الصحة العامة لكوكب الأرض والمحافظة على تنوعه الاحيائي، بما في ذلك الحفاظ على الكائنات البرية والتصدي إلى تغير المناخ والذي يضع ضغطاً متزايداً على البيئات الطبيعية والبشرية.

نحن نؤمن بأنه يمكن الاستمرار في النمو الاقتصادي والاجتماعي بدون تحميل البيئة تكاليفه. سنركز على تشجيع التطوير المستدام في دولة الإمارات العربية والمتحدة، والذي يعود بفوائد على البيئة على المدى القصير والبعيد، وعلى النمو الاقتصادي الاجتماعي على المدى البعيد. سنقوم لعمل ذلك من تطبيق عدد من الفعاليات استراتيجية من شأنها المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

لقد قمنا في هذه الوثيقة بتفصيل وتحديد خارطة للطريق سنتمكن من خلال اتباعها على تحقيق إنجازات ملموسة في المحافظة على البيئة. لوضع هذه الخارطة، قمنا بتحليل مواردنا وما يمكننا ولا يمكننا القيام به، وتعريف أهم متطلبات الحفاظ على البيئة، وسعينا من خلال هذه الاستراتيجية الطموحة في الحفاظ على البيئة إلى إبراز الحلول القابلة للتطبيق التي ستعطي نتائج إيجابية للحفاظ على البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نظرة عامة على خطتنا الاستراتيجية

هدفنا هو بأن يحقق القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني في دولة الإمارات تقدماً ملموساً نحو المحافظة على تراث الدولة الطبيعي البيئي للأجيال القادمة، وذلك من خلال زيادة الجهود في مجال المحافظة البيئية والتصدي لتغير المناخ والعمل على موافقة الجهود مع رؤية الإمارات 2021. إن ملاءمة جهودنا مع الطموح العام للحكومة سيمكننا من المساهمة في دفع التطوير المستدام والحفاظ على البيئة في نفس الوقت، وسنعمل على قضايا التغير المناخي والطاقة، والحفاظ على التنوع الأحيائي للبيئة البرية والبحرية، والحد من التجارة غير المشروعة بالحياة البرية. ولهذه المواضيع صلة قوية بالمحافظة البيئية، ويجب وضعها في أولويات عملنا والأولويات الوطنية إذا كان هدفنا المستقبلي تحقيق الازدهار والعيش الجيد بالتناغم مع الطبيعة. سنقوم بتركيز جهودنا على جلب علم الحفاظ على البيئة ليكون بالقرب من متخذي السياسات وصناع القرار ، والمبادرة في تشجيع الحوار حول هذه القضايا على مستوى كافة الشرائح المجتمعية.

وسنستمر أيضاً ببناء العلاقات القوية للتأكد بأن التغير الذي سنقوم المساهمة به سيدوم على المدى البعيد، كما سنسعى دوماً إلى مشاركة المعلومات والعمل بشفافية وبناء القدرات الوطنية في مجال المحافظة البيئية.

التنوع البيولوجي – البحري

يسعى فريقنا إلى رؤية شبكة من المناطق البحرية المحمية المترابطة تشمل أهم المناطق البحرية وتتم إدارتها بشكل فعال، وتأخذ بعين الاعتبار نهجاً متكاملاً يحترم الترابط الطبيعي والمعقد للنظام البحري، ونحن نتطلع إلى العمل مع الجهات المعنية على نطاق الدولة والمنطقة، لمساعدتهم في تحقيق هذا الهدف بشكل تعاوني. سنركز أيضاً على ترويج ضرورة اتخاذ نهج شمولي مبني على حاجات النظام البحري البيئي

بأكمله في إدارة البيئة البحرية يأخذ بعين الاعتبار حماية التنوع البيولوجي، وخاصة بما يتعلق بمشاريع التطوير والملاحة. كما سنعمل على ترويج التعاون الإقليمي المشترك وخاصة للمحافظة على أهم الأنواع الرئيسية المهاجرة مثل الحيتان والسلاحف البحرية، والتي تلعب دوراً هاماً في توازن البيئة البحرية، كما تعد مؤشراً على صحتها. سيساهم هذا البرنامج في تحقيق الأولويات العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) بما يتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية.

التنوع البيولوجي – البري

سنهدف من خلال هذا البرنامج إلى المحافظة على البيئة البرية والتنوع الأحيائي البري، وذلك يشمل الأنظمة البيئية البرية، والأنواع التي تعيش بها، وأهم الموائل الطبيعية ومنها مناطق الأراضي الرطبة، والمناطق الجبلية والصحراوية. وسنعمل مع الجهات المعنية على تقليل المخاطر التي تؤثر على البيئة البرية وتحقيق توازن بين الطبيعة والإنسان من خلال إنشاء شبكة مترابطة من المناطق المحمية عبر الدولة، تشمل المناطق الهامة للتنوع البيولوجي، وتطبق أفضل الممارسات العالمية.

التجارة بالحياة البرية

نهدف في الجمعية إلى المساهمة في الحد من التجارة غير القانونية في الحياة البرية التي تعد اليوم قضية رئيسية، خاصة لمكانة الدولة الإمارات بكونها وجهة عبور بين أفريقيا والأسواق الآسيوية للعديد من الكائنات المهددة بالخطر والانقراض. سنقوم من طرفنا بدعم هيئات اتفاقية سايتس في الدولة لتطبيق مقاسات تضع الدولة في مكانة رائدة بتأثيرها الإيجابي على تقليل التجارة غير القانونية بالحياة الفطرية. سنقوم أيضاً بالعمل مع أصحاب المصالح المختلفين لتشجيع الحوار وضمان الالتزام على المدى البعيد لإنهاء هذه التجارة المدمرة.

التغير المناخي والطاقة

سنسعى للعمل مع الجهات المعنية لكي تصبح للتصدي لتغير المناخ أهمية وطنية، وسنحقق ذلك من خلال بناء المعرفة عن مخاطر التغير المناخي على الدولة باستخدام تقارير علمية محلية. كما سنركز على اقتراح خطوات عملية لخفض الانبعاثات الكربونية وغيرها من الغازات الدفيئة على المستوى المحلي، وذلك من خلال ترويج استعمال الطاقة المتجددة وتعزيز معايير الاستهلاك الكفء للطاقة، ومن شأن هذه الخطوات وضع الدولة في مكانة أفضل لأخذ خطوات راسخة في تقليل انبعاثاتها. نحن نأمل بأن نرى دولة الإمارات العربية المتحدة تتخذ خطوات هامة نحو التنمية المستدامة منخفضة الكربون، وذلك بزيادة مستوى استعمال الطاقة المتجددة، وزيادة المبادرات والمعايير التي تعزز الاستهلاك الكفوء للطاقة، وتقليل انبعاث الكربون الناجم من النقل البري، والتركيز على معالجة مخاطر التغير المناخي.

ما المطلوب منا لتحقيق رؤيتنا في الحفاظ على البيئة والارتقاء بها؟

لنتمكن من تحقيق ذلك هنالك عدة مناطق أساسية تتطلب منا التركيز عليها على وجه السرعة، وهي: بناء الشراكات الاستراتيجية، الرعاية والدعم المادي، والتواصل، والعمليات والحوكمة، والتعليم البيئي والتوعية.

الشراكات

لا يمكن لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) من تحقيق أهدافها وحدها. إن الشراكات القوية مع الشركات من القطاع الخاص، والهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية، والمجتمعات المحلية والجمعيات غير الحكومية الأخرى مهمة وأساسية لدفع عجلة التغير بالمستوى المطلوب، وهي في جوهر النهج الذي نتبعه من أجل ضمان جهود بيئية قادرة على تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع وحاجات النظم البيئية التي نعتمد عليها.

العمليات والحوكمة

ستتطلب زيادة جهودنا في الحفاظ على البيئة تحسين طريقة عملياتنا، وحوكمتنا ومراقبة وتقييم أهدافنا وجهودنا. سنقوم بالاستثمار لتقوية هذه الوظائف عن طريق تأسيس فريق عمليات مستقل وتحسين الأنظمة المالية الحالية، ووضع نظام واضح للمراقبة والتقييم مبني على أسس معايير إدارة المشاريع والبرامج للصندوق العالمي لصون الطبيعة. سنعمل أيضاً على التخطيط طويل المدى للقوى العاملة لزيادة مستوى الفعالية وبناء حس عالي بالمسؤولية بين أعضاء الفريق وتأسيس ثقافة مؤسسية متينة للجمعية.

الموارد المالية والإدارة المالية الفعالة

يتطلب منا تشغيل برامجنا بشكل فعال تأمين دخل مستدام يساهم في تمويل برامجنا ومبادراتنا الطموحة. إن عدم التمكن من تأمين الدعم المالي المطلوب سيحول من تمكننا في زيادة جهودنا في الحفاظ على البيئة، ممايعني بأن تأمين الدعم المالي سيكون التركيز الرئيسي لنتمكن من المضي. للإدارة الحكيمة دور لا يقل أهمية عن تأمين الدخل، وبشكل خاص في إدارة الموارد، وهو أمر ستقوم الجمعية بمراقبته عن كثب والتأكد من كيفية صرف هذا الدعم لتحقيق الأثر الأكبر وذلك بشفافية تامة.

الاستفادة من خبراتنا

تحظى جمعية الإمارات لحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بدعم وولاء ممتاز من فريق العمل، والذي يشمل علماء رائدين في الحفاظ على البيئة والطبيعة، وخبراء في وضع السياسات، وجمع التبرعات، وخبراء في التواصل والإعلام.

الاتصال والعلامة

إن مبادرات الاتصال الفعالة هي من الأدوات الرئيسية في دعم وتسريع نجاح الحفاظ على البيئة. ونحن على علم بأن علامتنا التجارية هي من أثمن أصولنا، لذى سنقوم بتخصيص المزيد من الوقت والموارد في بناء وجود أقوى لنا في دولة الإمارات العربية المتحدة. سيساعد رفع وزيادة مستوى المعرفة بالعلامة وبالقضايا البيئية في سعينا نحو تحقيق جهود محافظة بيئية فعالة وفي جعلنا الشريك المثالي والمفضل للجهات ذات الصلة بما يتعلق بالمحافظة البيئية. سنسعى إلى إشراك الشرائح المختلفة في برامجنا من خلال مبادرات اتصال متداخلة بقدر الإمكان تقدم لهم حلول عملية ومعلومات قيمة، ومن خلال تطبيق تكتيكات متنوعة، مثل التركيز القوي على حملات التوعية، وحملات الاتصال المشتركة مع شركائنا، والتخطيط الجيد للاستراتيجيات الإعلامية.

التعليم البيئي والتوعية

سيتم مع نهاية 2015 تطوير استراتيجية تعليم وتوعية جديدة لرفع مستوى التوعية عن القضايا البيئية للشرائح المختارة. إن التعليم والتوعية البيئية هو أمر في غاية الأهمية للدفع بالمحافظة البيئية في الدولة إلى الأمام، وبإمكان هذا البرنامج رفع مستوى الوعي بشكل فعال حول أهم القضايا البيئة والحلول. سيتم تطوير هذا البرنامج بشكل لصيق مع استراتيجية الاتصال، وسيشكل أداة عامة لتحقيق المزيد من التأثير لحملاتنا التوعوية.

© Staffan Widstrand / WWF

الفصل 1- الخلفية

1.1 منطقة الخليج

شهد عام 1981 قيام الدول الرئيسية في شبه الجزيرة العربية الاتحاد بتكوين ما يعرف اليوم بدول مجلس التعاون الخليجي والذي يتألف حالياً من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، ومملكة البحرين. تحيط بمنطقة الخليج العربي عدة مسطحات مائية تشمل بحر العرب، وخليج عمان، والخليج العربي، والبحر الأحمر والمحيط الهندي، ولها سلاسل جبلية كبيرة بالقرب من السواحل السعودية، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة. إن طقس المنطقة هو طقس جاف وحار مع درجات حرارة عالية في فصل الصيف تفوق 44 درجة مئوية، وفصل شتاء جاف دافئ بمعدل 22 درجة مئوية. إن هنالك مناطق محدودة في هذه الدول تحظى بكميات مناسبة من المياه الجوفية والمياه العذبة وموارد بحرية لدعم الزراعة والاستخدام البشري في المدن الكبيرة. تعد مسألة نقص الماء قضية مهمة على نطاق المنطقة بأكملها، ليس فقط بسبب التطور المدني والعمراني، ولكن أيضاً بسبب جفاف المنطقة وقحولتها، وكميات مياهها السطحية المحدودة، ومياهها الجوفية الضحلة (UNEP, 2013). لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى الاعتماد الكبير على تحلية مياه البحر (Dawoud, 2009) من أجل دعم النمو السكاني والعمراني السريع.

هنالك رابط عميق بالعالم الطبيعي في الثقافة والحضارة المحلية

تعتبر هذه المنطقة من المناطق الأثرية القديمة والغنية بعاداتها وحضاراتها، ولها مكانة تاريخية ملحوظة، على نطاق الفن والشعر والعلم والتجارة والديانات، وتحتضن العديد من المواقع الحضارية والدينية والأثرية التي تم إدراجها على قائمة المواقع العالمية التراثية التابعة ليونسكو (UNEP, 2013)، بعضها يشكل جزءاً لا يتجزأ من حاضر المنطقة مثل مكة المكرمة التي يقصدها جميع المسلمين لأداء فريضة الحج. هنالك رابط عميق بالعالم الطبيعي موجود في الثقافة والحضارة المحلية التي ركزت على الصيد، وصيد الأسماك، والرعي، ورياضة الصيد بالصقور (UNEP, 2013)، ولكن تدهور البيئة الطبيعية يهدد هذا الإرث الثقافي البيئي. ومن العوامل التي أدت إلى تدهور البيئة الطبيعية هي خسارة التنوع الإحيائي، والتصحر، والجفاف والتلوث، والنمو السكاني السريع، والضغوطات ذات الصلة، والتطوير السريع وتأثير ظاهرة التغير المناخي (UNEP, 2013).

إن لدول الخليج سياقاً خاصاً فريداً من نوعه يختلف عن الدول العربية الأخرى ودول العالم، ويبدو ذلك واضحاً في تعداد السكان، والتركيبة السكانية وتوزيعها. تغطي هذه المنطقة مساحة تكاد لا تفوق مساحة الجمهورية الجزائرية (قرابة 2,410,710 كيلومتر مربع)، ولكنها صاحبة أعلى نسبة في النمو السكاني، بنسبة تقراب 2,33 % مقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ 1,17 % (Ramady, 2012). تعداد السكان الحالي يفوق 46,8 مليون شخص، وذلك مقارنة بحوالي 33,4 مليون في عام 2004 (Ramady, 2012). يمكن أن ينسب معدل النمو هذا إلى زيادة عدد العاملين من الأجانب الذين تجذبهم فرص العمل والاستثمار في المنطقة (UNEP, 2013).

لقد أدى اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات إلى انطلاقة طفرة نمو سريعة جداً وتحضر مدني لا زال مستمراً لغاية اليوم. تشير الدراسات لغاية 2015 بأن دول مجلس التعاون الخليجي تحظى مجتمعة بنسبة 30,32 % من الاحتياطي الرسمي العالمي للنفط (EIA, 2015)، والذي يعد العصب الرئيسي لاقتصاد هذه الدول، حيث يتم تصديره إلى أكبر الدول المستهلكة في العالم. وفي نفس الوقت، يضع انبعاث الغازات الدفيئة من الاستهلاك المحلي للنفط دول مجلس التعاون الخليجي في قائمة أعلى الانبعاثات الفردية في العالم، حيث تحتل المنقطة المكانة 13، وهو أمر له عواقب وخيمة في جهود التصدي للتغير المناخي وخسارة التنوع الإحيائي (CDIAC, 2013).

لقد أدرك قادة هذه الدول بأن الاعتماد على النفط يُعرض دولهم إلى مستقبل لا يمكن التنبؤ به، خاصة مع تقلب هذه الصناعة، ولذلك وضعوا التنوع الاقتصادي كأحد الأولويات الوطنية. تتوجه غالبية دول مجلس التعاون الخليجي نحو زيادة اعتمادها على قطاع الخدمات، وعلى وجه التحديد قطاع السياحة لتنوع الدخل (UNEP, 2013)، حيث ساهم مشاركة السياحة والسفر في عام 2013 بنسبة 8,4 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يساوي 31,96 مليار دولار أمريكي (WTTC, 2014). يتطلب هذا التنوع لإدارة مستدامة لتجنب أية تأثيرات سلبية مستقبلية قد تؤثر على التنوع الإحيائي أو تزيد من انبعاث غاز الكربون.

1.2 دولة الإمارات العربية المتحدة

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات (أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، الفجيرة وأم القيوين) وتغطي مساحة تصل إلى 83,600 كيلومتر مربع (تقريباً تساوي مساحة النمسا). تتشارك دولة الإمارات حدودها مع السعودية وسلطنة عمان، وتشمل سواحلها جزءاً من الخليج العربي في الغرب، وخليج عمان في الشرق.

85%

نسبة السكان الذين يقطنون في مناطق حضرية في دولة الامارات

مناخ الدولة جاف وحار مع تضاريس غالبيتها مناطق صحراوية، ودرجات حرارة في فصل الصيف تتخطى 48 درجة مئوية في المناطق الساحلية. وكما هو الحال في بقية الإقليم، تصل معدلات درجة الحرارة في الشتاء إلى 22 درجة مئوية، و معدل هطول الأمطار أقل من 120 ملم سنوياً. هنالك استثناءات في المناطق الجبلية، التي تعد أكثر برودة وتشهد نسبة أكبر من هطول الأمطار تصل إلى 350 ملم سنوياً (دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010). ونظراً لشح المياه، تستخدم دولة الإمارات الطاقة لتحلية مياه البحر من أجل توفير كميات مناسبة من المياه العذبة للأهالي والسكان. وتعد دولة الإمارات ثاني أكبر منتج لمياه التحلية في دول مجلس التعاون الخليجي، بقدرة إنتاج تبلغ 8,428,456 متراً مكعباً يومياً (UNEP, 2013). وتؤدي تحلية المياه إلى مزيد من استهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الضارة بالبيئة، وزيادة التأثيرات على البيئة البحرية.

تستضيف إمارة أبوظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة. تتكون الدولة من مستويين حكوميين: (أ) الحكومة الاتحادية التي تعمل على نطاق الدولة بأكملها، و(ب) الحكومة المحلية، التي تعمل على نطاق الإمارة من خلال البلديات والهيئات والوكالات المحلية.

© EWS-WWF

تعد دولة الإمارات

ثاني

أكبر منتج لمياه التحلية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشكل المغتربين نسبة 88.5 % من تعداد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي قدر بـ 8.3 نسمة في عام 2010 (المركز الوطني للإحصاء، 2012). لقد شهدت الدولة أيضاً نمواً دراماتيكياً في معدل تقلبات تعداد السكان من 4,4 % كمعدل للنمو في 2003 إلى ذروة بلغت 17,3 % في 2007، قبل عودتها إلى 1,5 % في 2013 (البنك العالمي، 2015). من المتوقع أن يتم عكس هذا التراجع بنسبة بسيطة من خلال التنوع الاقتصادي والتوسع. يعزى النمو السكاني بشكل رئيسي إلى معدلات القادمين من المغتربين، حيث تم تسجيل نسبة قدوم مغتربين وصلت إلى 66 % في عام 2007، بينما تم تسجيل نسبة 5 % مؤخراً (البنك العالمي، 2014). كما تعزى زيادة التحضر والانتقال إلى المدن بين عام 2010 و2015 في غالب الظن إلى زيادة تعداد فئة الشباب بمتوسط عمر 30 سنة (24 % من السكان تم تصنيفهم في فئة الشباب)، (CIA World Factbook, 2014). وتتجاوز نسبة السكان الذين يقطنون في مناطق حضرية والمدن في عام 2013 المعدل العالمي لتصل إلى نسبة 85 %. وقد شهدت الدولة طفرة سريعة في التوسع المدني ومشاريع الإنشاءات المختلفة لاحتواء زيادة السكان السريعة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الضغط على البيئة البرية والبحرية (البنك العالمي، 2015). ومع نسبة الدخل القومي الإجمالي التي بلغت 58,090 دولاراً أمريكياً، تعتبر الدولة ضمن «دول الدخل العالي» (WBG, 2014).

معايير العيش في دولة الإمارات شهدت ارتفاعاً إيجابياً، يعود سببه الرئيسي إلى الثروة التي تأتي من عوائد النفط. وبينما عادت هذه التنمية بالخير على الدولة، تمت ملاحظة تأثيرات غير مرغوب بها ذات صلة بزيادة انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة (من 44 مليون طن في 1994 إلى 172,8 مليون طن من غاز الكربون في 2012) وتراجع الموارد الطبيعية بسبب الاستهلاك المفرط، وتشمل ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وأنظمة المياه العذبة (وزارة البيئة والمياه، 2012).

إن التنوع بعيد عن النفط كمورد رئيسي للدخل هو من الأمور التي تركز عليها الدولة (WBG, 2014)، وتعتبر السياحة من موارد الدخل البديلة، ويتم استثمار 6,2 % من مجموع الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا القطاع، وتتوقع الدراسات بأن ترتفع هذه النسبة إلى 11,9 % بحلول عام 2024 (WTTC, 2014).

هنالك تنوع في الموائل في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتراوح من شعاب مرجانية إلى واحات من صنع الإنسان، ومن سلاسل جبلية إلى مناطق صحراوية. وبناءً على خريطة التقييم التي قامت بها مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI, 2013)، تم تحديد عدد من المناطق المهمة للتنوع الإحيائي لعدد من الكائنات البرية المحلية (AGEDI, 2013). وعلى الرغم من قدراتها العالية على التأقلم مع ظروف الطقس القاسية، لا زالت الحياة البرية تشهد تراجعاً نظراً للمخاطر التي تضعها الأنشطة البشرية (مجموعة البنك العالمي، 2008).

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة جافة تمتد عبر قارة آسيا وشمال أفريقيا، وغالبية موائلها البرية هي مناطق صحراوية رملية، يتخللها تشكيلة متناثرة من النباتات الموسمية. تشمل إمارة أبوظبي الجزء الشمال الغربي من الربع الخالي الذي يعد أكبر صحراء في العالم.

يوجد حالياً عدد من المناطق الرئيسية للتنوع الإحيائي البحري، تشمل الجزر، والشعاب المرجانية، ومناطق أعشاب بحرية، ومناطق مدية (تعرف بالأخوار)، ومسطحات ملحية (تعرف بالسبخات)، وخلجان ومناطق لأشجار القرم. تبقى موارد المياه العذبة ضئيلة، ولكن هنالك مياه عذبة جارية على مدار العام توجد في الأخاديد العميقة في الوديان الجبلية، وفي بحيرات اصطناعية في المناطق الصحراوية المسطحة (EWS-WWF, 2015).

تقع سلسلة جبال الحجر في الجزء الغربي من الدولة وتلعب دوراً هاماً في التقاط وتجميع مياه الأمطار، وهي المورد الوحيد لتغذية المياه الجوفية. لقد تأقلمت الحيوانات البرية للعيش مع هذه الأنظمة الجبلية وموائل المياه العذبة، ويشمل ذلك على سبيل المثال فصائل اليعسوب، والضفادع والأسماك. طبيعة تضاريس هذه الجبال وبعدها عن فعاليات الإنسان يجعلها ملاذاً ممتازاً لهذه الكائنات البرية التي تواجه الخطر، مثل النمر العربي، والطهر العربي الذي يقتصر وجوده في دولة الإمارات وسلطنة عمان (EWS-WWF، 2015).

دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، تعتبر حالة فريدة من نوعها على النطاق العالمي، حيث نشأت دولة من منطقة صحراوية قاسية لتصبح دولة حديثة باتت مركزاً محورياً للمال والأعمال والسياحة وذلك خلال عقود معدودة. إن معدل سرعة النمو المذهل لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى تركيز الدولة على البنية التحتية والتقدم الاقتصادي، ولكن في نفس الوقت، أدى إلى إهمال حماية البيئة وعدم وضعها على أجندة صناعة القرار. للأنشطة البشرية العديد من الآثار السلبية على الأنظمة البيئة، والكائنات البرية والموائل لا يمكن تجاهلها، وهناك ضرورة ملحة لتقليل التأثيرات السلبية الناجمة على البيئة وبناء مستقبل مستدام للدولة. لقد قامت الدولة بوضع استراتيجيات وسياسيات بيئية مختلفة شملت رؤية الإمارات 20121، ورؤية هيئة البيئة–أبوظبي 2020 لمدينة أبوظبي، واستراتيجية النمو الأخضر للدولة، إضافة إلى عدد من الاستراتيجيات للتغير المناخي والتنوع الإحيائي، وهناك فرصة رائعة للمساهمة وتنسيق الجهود و إلى إشعال فتيل المبادرة الإيجابية من أجل البيئة والدفع بتغيير جذري وشامل يضع الاستدامة في جوهر خطط التنمية في الدولة، وتطبيق ومراقبة السياسات والتشريعات من الجهات المسؤولة، كما هناك الحاجة إلى دفع هذه التغيير على مستويات واسعة وذلك من خلال التوعية وإشراك المجتمع ومجتمع المال والأعمال في جهود المحافظة البيئية.

1.3 تأسيس جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة

يعود تاريخ تأسيس جمعية الإمارات للحياة الفطرية إلى شهر فبراير 2001، تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس هيئة البيئة–أبوظبي، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية. تم تسجيل جمعية الإمارات للحياة الفطرية كجمعية من جمعيات النفع العام ضمن وزارة الشئون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وللتمكن من إنجاز أهداف الحفاظ على الطبيعة بشكل أفضل، تم تأسيس التعاون بين الإمارات للحياة الفطرية والصندوق العالمي بصون الطبيعة، وتعتبر الممثل الرسمي للصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS) في دول مجلس التعاون الخليجي. تقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS) والصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS)، (المعروفة محلياً بـ EWS-WWF) بالعمل كجهة واحدة في الإمارات لقيادة ودعم الحفاظ على الطبيعة، وتقليل الآثار السلبية على الطبيعة من خلال مبادرات المحافظة الميدانية ودعم تطوير السياسات البيئية، والبحث العلمي والتوعية والتعليم.

1.4 الحوكمة والإدارة

حوكمة جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) تتماشى مع بنود وتشريعات وزارة الشئون الاجتماعية، ولها مجلس إدارة محلي مكون من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء من مواطني دولة الإمارات يمثلون القطاع الخاص، والحكومي، والهيئات غير الربحية على نطاق خمس إمارات من الإمارات السبع. وبما أن جمعية الإمارات للحياة الفطرية هي أيضاً مكتب مساعد للصندوق العالمي لصون الطبيعة، عليها أيضاً رفع التقارير إلى الهيئة العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) والعمل وفقاً أسس وتعليمات الصندوق.

جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) هي واحدة من بضعة جمعيات غير حكومية تم تأسيسها قانونياً في دولة الإمارات العربية المتحدة قادرة على العمل على المستوى الاتحادي. كما قامت ببناء شراكات إقليمية قوية من أجل الحصول على التنسيق الضروري للمحافظة البيئة الفعالية. لقد أتاح هذا للجمعية تطبيق مشاريع تميزت بعلو جودتها نظراً لقدرة الجمعية التقنية، ومعاييرها العالية في التشغيل، والشراكات المتينة مع الهيئات الحكومية في جميع الإمارات.

لقد شهدت جمعية EWS-WWF نجاحات رائعة خلال السنوات الأربعة عشر في نطاق الحفاظ على التنوع الإحيائي في المنطقة، وبشكل خاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى مساهمتها في جهود الحفاظ العالمية من قبل الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF). لقد تمكنت الجمعية منذ تأسيسها عام 2001 من تطبيق مشاريع تتراوح بين مشاريع كبيرة إلى صغيرة، ويعود الفضل بذلك إلى الرعاية التي وصلت قرابة 22 مليون دولار أمريكي تم جمعها من القطاع الخاص والعام. تشمل قائمة المشاريع البارزة تطوير منطقة محمية في جبال الحجر في إمارة الفجيرة، وهي منطقة تم تعريفها ووضعها على قائمة أولويات الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) كمنطقة مهمة للمحافظة البيئية، ومشروع مسح ووضع خارطة للشعاب المرجانية، وإجراء أبحاث مكثفة عن السلاحف البحرية المهددة بالانقراض، وتنسيق جهود مبادرة البصمة البيئية رفيعة المستوى، ورفع مستوى التوعية البيئية من خلال مبادرات وحملات تعليمية، منها على سبيل المثال حملة أبطال الإمارات وفعالية ساعة الأرض. لقد تم تطبيق جميع المشاريع بمشاركة مع القطاع الحكومي والخاص، وقد قامت جمعية EWS-WWF خلال هذه الفترة بتقوية دورها وسمعتها كجمعية تحرص على استعمال أسس علمية لدعم تطوير السياسات، وبناء القدرات، ورفع مستوى التوعية

بالقضايا البيئية الرئيسية، وتوفير منصة لأصحاب المصالح لمناقشة القضايا الرئيسية المهمة والحاسمة المتعلقة بجهود المحافظة البيئية على المستوى المحلي والإقليمي.

وصل عدد موظفي الجمعية مع نهاية عام 2014 إلى 44 موظفاً وموظفة من 22 دولة مختلفة، إضافة إلى ستة موظفين يعملون بدوام جزئي. وأثمرت الموارد والعلاقات التي تم اكتسابها خلال السنين عن قدرات قوية تقنية للجمعية، ونتطلع للاستمرار في بناء هذه القدرات، حيث تشكل عنصر مهم في إيصال رؤيتنا الاستراتيجية، وتحقيق أثر إيجابي ملموس أكبر مما سبق.

© Martin Harvey / WWF

الفصل - 2
برنامج المحافظة البيئية والخطة الاستراتيجية الخمسية

2.1 الحاجة إلى استراتيجية جديدة

أشار تقرير الكوب الحي لعام 2014 على تراجع بنسبة 50 % من التنوع الاحيائي العالمي منذ عام 1970، بينما دل مؤشر البصمة البيئية إلى نمو الاستهلاك البشر للموارد الطبيعية بشكل غير مستدام (WWF, 2014)، ووفقاً لهذا التقرير، وبسبب الاستهلاك العالي للموارد على مستوى الفرد، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الدول صاحبة أعلى بصمة بيئية للفرد (WWF, 2014). لذلك لا بد لنا من أن نعمل على تصعيد جهودنا والزيادة من طموحنا لتحقيق تأثير إيجابي في مجال المحافظة البيئية.
قمنا خلال الربع الرابع من عام 2014 بتقييم شامل لجميع مشاريع الجمعية وبرامجها تقييماً لتأثير هذه البرامج وفعالية الجمعية في تطبيقها. وقد أشار هذا التقييم إلى عدة عناصر مهمة يمكن تحسينها من الاستراتيجية السابقة (2010–2015)، ونتيجة لذلك، قمنا بتبني طريقة منهجية لتطوير استراتيجية أكثر طموحاً للمحافظة البيئية، تشمل ذلك تحديد أهداف المحافظة، والمعطيات، والمخرجات، ومؤشرات قابلة للقياس تساعد في التقييم والمراقبة بشكل أكثر فعالية. وقد سمحت لنا هذه المراجعة بالنظر في قدراتنا وأعمالنا، من أجل تحديد الطرق الأكثر فعالية التي يمكن بنا تحقيق أثر ملموس، وذلك ضمن دورنا الحالي كجمعية غير حكومية تعمل على المستوى الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتمتد جهودها التنسيقية على المستوى الإقليمي. من خلال الاستراتيجية الجديدة التي تم وضعها للسنوات الخمس التالية (2015–2020)، سنتمكن من تعزيز وتكملة المبادرات المحلية والإقليمية بشكل أفضل، والمساهمة في الجهود العالمية التي يترأسها الصندوق العالمي لصون الطبيعة. تضع خطة استراتيجيتنا بوضوح النتائج المرجوة من جهودنا، والتي ستتم مراقبتها من خلال هيكل عمل جيد للمراقبة والتقييم يضمن جودة تصميم مشاريعنا وتماشيها مع رؤيتنا الشاملة.

بصفتنا جمعية غير حكومية محلية مع تواصل عالمي، لا بد لنا من العمل من خلال شراكات استراتيجية لتعزيز جهد المحافظة البيئية بشكل عملي وفعلي.

2.2 الهدف الاستراتيجي ونظرة عامة على الاستراتيجيات

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً اقتصادياً منقطع النظير ومشاريع تطوير نتجت عنها ضغوط هائلة على موارد الدولة الطبيعية. ولقد قامت الدولة في التطلع للأمام بتركيز الاستثمار في بنيتها التحتية لتجعل دولة الإمارات العربية المتحدة قلباً نابضاً للأعمال والسياحة، واللذان يتيحان مزيداً من النمو في المستقبل.

نحن على إدراك تام بضرورة الاستمرار في النمو لضمان الاستدامة الاقتصادية، وبأن الطلب على الموارد الطبيعية والضغوط البيئية الناتجة عن ذلك سيشهد زيادة أيضاً. تهدف استراتيجيتنا للسنوات الخمس التالية المساعدة في جعل هذا النمو مستداماً من الناحية البيئية وذلك تماشياً مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021 التي تدعو إلى «التطوير المستدام والحفاظ على البيئة».
يكمن الهدف العام للخطة الاستراتيجية 2020 لجمعية الإمارات للحياة الفطرية:

بأن يحقق القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني في دولة الإمارات تقدماً ملموساً نحو المحافظة على تراث الدولة الطبيعي البيئي للأجيال القادمة، وذلك من خلال زيادة الجهود في مجال المحافظة البيئية والتصدي لتغير المناخ. سنقوم في الجمعية بدفع القطاعات المختلفة لاتخاذ هذه الخطوات الإيجابية من خلال الشراكة مع أصحاب المصالح المحليين، وتشجيع الحوار والنقاش عن الحلول العملية التي تقوم على أسس علمية، والتركيز على تبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

سنعمل على ترويج وتعزيز منظور متكامل للمحافظة البيئية وللتنمية يأخذ بعين الاعتبار النظم البيئية الكاملة، وسنعمل لإبراز كيف يمكن المحافظة على التنوع البيولوجي ضمن نموذج اقتصادي واجتماعي طموح. سنقوم أيضاً بإبراز الاعتمادات المتداخلة بين الاقتصاد الجيد والأنظمة البيئية القوية، وتسخير هذه المعطيات والنتائج للمساهمة في وضع أجندة وطنية طموحة للحفاظ على وإدارة بيئة الدولة البحرية والبرية بطريقة مستدامة. سنعمل أيضاً، بالشراكة مع الجهات الأخرى، على الحفاظ على أنواع الحياة البرية الرئيسية التي أصبحت رمزاً لتراث وثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعود المحافظة عليها بالنفع على الأنواع البرية والموائل الطبيعية الأخرى.

كما سنركز على وضع التغير المناخي في قائمة الأولويات الوطنية للتشجيع على تقليل الانبعاثات الضارة في الدولة. سنقوم بعمل ذلك عن طريق إجراء دراسة مفصلة حول مستوى حساسية دولة الإمارات لآثار التغير المناخي، وتحديد القطاعات الأكثر عرضة لمخاطر التغير المناخي. كما سنركز على خفض جانب الطلب على الطاقة من قبل القطاعات اكبر الأكبر استهلاكاً للطاقة، وهما قطاعي الكهرباء والمواصلات. إن خفض زيادة كفاءة استهلاك الطاقة، وذلك من خلال تطوير معايير لكفاءة استهلاك الطاقة، ومن خلال تطوير محفزات مالية لتشجيع المستهلكين على شراء من المنتجات والخدمات ذات استهلاك أقل للطاقة من شأنه خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن قطاع الطاقة الذي يبلغ 39 % من مجموع انبعاثات الدولة (MOEW, 2012). وسنعمل أيضاً على تطوير معايير تضمن دخول مركبات خفيفة ذات استهلاك كفوء للطاقة، وذلك للحد من الانبعاثات الناتجة عن قطاع المواصلات. من جانب آخر، يعنى البرنامج بجانب العرض، وذلك بتشجيع زيادة استعمال الطاقة المتجددة من خلال تطبيق حملة توعية ستركز على منافع الطاقة المتجددة وفعاليتها، وتطوير إطار عمل لتوسعة استخدام الطاقة المتجددة في الدولة.

يتطلب التأكد من مستقبل مستدام مستوى من الاستثمار في الجيل الحالي والتالي. ووفقاً إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعمل والثقافة (يونيسكو) يتيح تطوير التعليم المستدام (ESD) لكل فرد الحصول على المعرفة والمهارات والسلوك والقيم المتطلبة لتهيئة مستقبل مستدام. لذلك لا بد من رفع مستوى الوعي في المجتمع بمبادئ التنمية المستدامة والمحافظة البيئية الفعالة وضرورة التركيز على التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي . سنقوم بتحديد أهم المبادرات التعليمية في الدولة والتي تترأسها الهيئات والمنظمات المختلفة وتحديد الثغرات و من ثم تحديد وتطبيق مبادرات التعليم والتوعية وحملات الاتصال التي تستهدف القطاعات المختلفة ومنها، الأفراد، وطلبة المدارس والجامعات، والشركات والمؤسسات، والهيئات الحكومية، ووسائل الإعلام.

كذلك سنسعى على تسليط الضوء على التجارة غير الشرعية بالحياة البرية، والتي وفقاً للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) تعد ثاني أكبر خطر مباشر لبقاء الكائنات. تجعل عوامل عدة من بعض الدول أكثر عرضة لهذه التجارة، ومن هذه العوامل وفرة الموارد، والموقع الجغرافي، والمكانة الاقتصادية، وضعف القوانين والتشريعات وسبل التطبيق الواقعية للحد من هذه التجارة والمفاهيم الثقافية. تشهد هذه التجارة ذات «الأرباح العالية» و «المخاطر المنخفضة» نمواً مذهلاً يضع خطراً كبيراً على الحياة البرية العالمية، و يلحق الضرر بالمجتمعات البشرية أيضاً. لقد باشرت دولة الإمارات العربية باتخاذ موقف قوي تجاه هذه الجريمة، وستدعم استراتيجيتنا هيئات اتفاقية سايتيس الوطنية، وأصحاب المصالح من القطاع الخاص لتطبيق مقاييس تضع الدولة في مكانة الدول الرائدة في التأثير الفعال للحد من هذه التجارة غير الشرعية.

أهداف 2020

بأن يحقق القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني في دولة الإمارات تقدماً ملموساً نحو المحافظة على تراث الدولة الطبيعي البيئي للأجيال القادمة، وذلك من خلال زيادة الجهود في مجال المحافظة البيئية والتصدي لتغير المناخ والعمل على موافقة الجهود مع رؤية الإمارات 2021.

دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن الحدود البيئية في السياسات الرئيسية والرؤى والخطط الجديدة

الحد من التجارة بالحياة البرية

تدعم الجمعية هيئات اتفاقية سايتس في دولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيق خطوات فعالة تضع الدولة في مكانة رائدة عالمية في مجال الحد من التجارة غير الشرعية في الحياة البرية.

المحافظة على التنوع البيولوجي

دولة الإمارات هي مكان تتواجد فيه أنظمة بيئية مرنة وصحية، وتتبنى نموذجاً للتنمية الاقتصادي التي تعتمد على ممارسات مستدامة وعملية للحفاظ على النظام البيئي البحري لأجيال المستقبل

برنامج المناخ والطاقة

تأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هامة نحو التنمية المستدامة منخفضة الكربون، وذلك بزيادة مستوى استعمال الطاقة المتجددة، وزيادة المبادرات والمعايير التي تعزز الاستهلاك الكفوء للطاقة، وتقليل انبعاث الكربون الناجم من النقل البري، والتركيز على معالجة مخاطر التغير المناخي

برنامج التعليم والتوعية

دعم المبادرات الحالية المتعلقة بالتعليم للتنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي بالقضايا والحلول البيئية من خلال مبادرات توعوية وتعليمية تسلط الضوء على أهمية التصدي لتغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي.

- الاتصالات المستهدفة والتوعية، بما في ذلك بناء القدرات
- العمل الميداني الذي يساعد في تطوير السياسات
- بناء الشراكات الاستراتيجية والتنسيق مع أصحاب المصالح
- المحافظة البيئية على أسس علمية

2.3 أهداف وأغرض الحفاظ على البيئة

أهداف برنامج المحافظة البيئية

نلتزم في الجمعية بتسخير الخبرة التي حصلنا عليها خلال السنوات الأربعة عشر المنصرمة لتحقيق أهداف استراتيجيتنا الخمسية الجديدة. وللتمكن من تحقيق هدفنا الاستراتيجي ونظرية التغيير، حرصنا بأن يشمل برنامج الحفاظ على خمسة برامج استراتيجية، لكل من هذه البرامج رؤية مختلفة.

1. برنامج المناخ والطاقة:

بحلول 2020. تأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هامة نحو التنمية المستدامة منخفضة الكربون، وذلك بزيادة مستوى استعمال الطاقة المتجددة، وزيادة المبادرات والمعايير التي تعزز الاستهلاك الكفء للطاقة، وتقليل انبعاث الكربون الناجم من النقل البري، والتركيز على معالجة مخاطر التغير المناخي»

2. برنامج المحافظة على البيئة البرية:

بحلول 2030، تقليل المخاطر التي تؤثر على البيئة البرية وتحقيق توازن بين الطبيعة والإنسان من خلال إنشاء شبكة مترابطة من المناطق المحمية عبر الدولة، تشمل المناطق الهامة للتنوع البيولوجي.

3. برنامج المحافظة على البيئة البحرية:

بحلول عام 2020، نهدف إلى المحافظة على أهم الموائل الطبيعية البحرية وحماية أهم أنواع الحياة البحرية والتخفيف من أهم الأخطار، ووضع صحة النظم البيئية البحرية في قلب سياسات التطوير والتنمية.

4. برنامج الحد من التجارة بالحياة البرية:

دعم هيئات اتفاقية سايتس في دولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيق خطوات فعالة تضع الدولة في مكانة رائدة عالمية في مجال الحد من التجارة غير الشرعية في الحياة البرية .

5. برنامج التعليم والتوعية:

دعم المبادرات الحالية المتعلقة بالتعليم للتنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي بالقضايا والحلول البيئية من خلال مبادرات توعوية وتعلمية تسلط على أهمية التصدي التغير المناخي والمحافظة على التنوع البيولوجي.

أهداف المحافظة

يُلخص الجدول أدناه أهداف المحافظة التي ستركز عليها استراتيجيتنا. وكيفية تسليط الضوء على هذه الأهداف المشروحة بالتفاصيل في كل برنامج في الفصول التالية. وتعرف أهداف المحافظة هنا بأنواع الحياة البرية وأنواع الموائل الطبيعية التي ستم استهدافها من خلال استراتجياتنا المختلفة وذلك للمحافظة عليها.

البرنامج	أهداف المحافظة
برنامج المحافظة على البيئة البحرية	• سلحفاة منقار الصقر (*Eretomochelys imbricata*) • السلحفاة الخضراء (*Chelonia mydas*) • السلحفاة كبيرة الرأس (*Dermochelys coriacea*) • الحوت الأحدب العربي في بحر العرب (*Megaptera novaeangliae*) • الشعاب المرجانية • الأعشاب البحرية • الموائل الساحلية
برنامج المحافظة على البيئة البرية	• الطهر العربي (*Arabitragus jayakari*) • العقاب المصري (*Neophron percnopterus*) • الغزال الجبلي (*Gazella gazella*) • الوشق (*Caracal caracal*) • ثعلب بلانفورد (*Vulpes cana*) • النمر العربي (*Panthera pardus nimr*) • الوعل العربي (*Oryx leucoryx*) • الأراضي الرطبة • التطوير الحضري الأخضر • المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية • منطقة جبال الحجر البيئية • الأنظمة المائية في الأودية الجبلية • تواصل الموائل
برنامج التغير المناخي والطاقة	لتجنب التأثيرات العكسية من التغير المناخي، مثل درجات الحرارة القاسية، والتغير في أنماط هطول الأمطار، يعتبر الوصول إلى اتفاقية عالمية طموحة بشأن تغير المناخ الحل الأفضل لدولة الإمارات العربية المتحدة. توفر أفعال التصدي للتغير المناخي تأثيراً إيجابياً مباشراً لصحة النظام البيئي لكوكب الأرض، ويشمل ذلك الأنواع وموائلها. سنستمر في سعينا نحو الالتزام الدولي لعدم تخطي زيادة ارتفاع درجة الحرارة عن 2 مئوية، والذي إذا تخطى ذلك سيضع 40 % من الكائنات في العالم أمام الانقراض.
برنامج الحد من التجارة بالحياة البرية	• الفهود (*Acinonyx jubatus*) هدف حفاظ رئيسي • الأسود (*Panthera leo*) – هدف غير مباشر • النمور المخططة (*Panthera tigris*) – هدف غير مباشر • الفيل الأفريقي (*Loxodonta Africana*) – هدف حفاظ رئيسي • أسماك القرش (*Carcharhinidae spp., Eusphyra spp. & Sphyrna spp.*) – هدف حفاظ ثانوي

ملخص استراتيجيات المحافظة البيئية

ملخص استراتيجيات الحفاظ لكل برنامج (تم شرحها بالكامل في الأجزاء التالية):

البرنامج	الاستراتيجيات الرئيسية والثانوية
برنامج المحافظة على البيئة البحرية	• تخطيط وإدارة البيئة البحرية بشكل موحد ومدمج • حماية الأنواع المهاجرة الرئيسية المهددة بالانقراض تعزيز المعايير الطوعية •
برنامج المحافظة على البيئة البرية	• دعم تطوير قاعدة بيانات مركزية للتنوع البيولوجي لدولة الإمارات العربية المتحدة • دعم تطوير شبكة مناطق محمية في دولة الإمارات والتعاون المشترك في دمج إطار عمل سياسة وطنية وتشريعية للمناطق المحمية وللممرات البيئية، والأنواع المحلية والمهددة بالخطر، وذلك من خلال العمل المشترك مع المؤسسات والهيئات المعنية. • تأسيس وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المناطق المحمية التي تقوم بنشر وترويج التعليم البيئي والسياحة المستدامة
برنامج تغير المناخ والطاقة	• توسعة كفاءة استهلاك الطاقة • زيادة معدل استعمال الطاقة المتجددة • تسليط الضوء على مخاطر التغير المناخي • تطبيق مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للبصمة البيئية
برنامج الحد من التجارة بالحياة البرية	• دعم تطبيق مستلزمات اتفاقية سايتس من قبل هيئات الجمارك • تقليل الطلب على الأنواع المدرجة من خلال دعم الحملات التوعوية الوطنية • إشراك شركات النقل الجوي في الحلول • إجراء الأبحاث لسد الثغرات المعلوماتية بما يتعلق بالتجارة البحرية

© naturepl.com/ Mark Carwardine / WWF

الفصل - 3
برنامج المحافظة على البيئة البحرية

3.1 معلومات أساسية

تعد البيئة البحرية في مناطق الخليج العربي الإقليمية مميزة وفريدة من نوعها حيث يمثل الخليج العربي موطناً لموائل متنوعة تشمل الشعاب المرجانية وغابات القرم ومناطق أعشاب بحرية واسعة. وتدعم هذه الموائل العديد من أنواع الحياة البحرية الرئيسية البارزة، ومنها السلاحف الخضراء (*Chelonia mydas*)، وسلاحف منقار الصقر (*Eretomochelys imbricata*)، والسلحفاة ضخمة الرأس (*Dermochelys coriacea*)، والحوت العربي الأحدب (*Megaptera novaeangliae*)، وثاني أكبر مجموعة من بقر البحر (*Dugong dugong*)، وأنواعاً أخرى من الكائنات البحرية.

ما يثير الإعجاب بأنه على الرغم من ظروف المناخ القاسية، لا زالت المنطقة تحتوي على مستوى عالٍ من التنوع الأحيائي، بل وقد أظهرت لنا هذه الأنظمة البيئية قدرات ووسائل فريدة من نوعها للتعامل والتجاوب مع الضغوطات الطبيعية لهذه البيئة القاسية. وأحد هذه الأمثلة هي سلوك فريد قمنا بملاحظته من خلال مشروع جمعية الإمارات للحياة الفطرية لحماية السلاحف البحرية، حيث اكتشفنا بأن سلاحف منقار الصقر تقوم بالهجرة نحو المياه الأكثر برودة خلال فترة الصيف تجنباً لارتفاع درجة حرارة مياه البحر في المنطقة (EWS-WWF, MRF, et.al. 2015; Pilcher et.al., 2014).

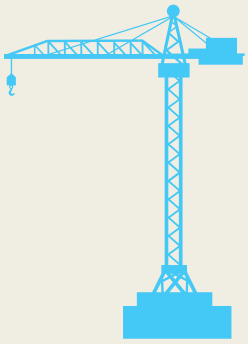

أكثر من

40%

من سواحل الخليج تم تعديلها أو تطويرها

ولكن، إضافة إلى الظروف الطبيعية القاسية، تشهد مياه الخليج ضغط متزايد بسبب الأنشطة البشرية الناتجة عن التوسع الحضري والمدني السريع والذي يعتبر عاملاً هاماً للنمو والازدهار الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة. وتأتي غالبية هذه الضغوط من النمو غير المستدام في عدد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الطاقة وتحلية المياه، والشحن، والسياحة، والإنشاء والصيد. إضافة إلى ذلك، لا يتم أخذ متطلبات الحفاظ على التنوع الأحيائي البحري في عين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط التجاري البحري ، مما يؤدي إلى تفاقم أثر هذه الضغوطات على الأنظمة البيئية البحرية المترابطة.

يقوم برنامج المحافظة على البيئة البحرية الذي تم وضعه للسنوات الخمس القادمة على خبرات الجمعية القوية في إجراء الأبحاث البحرية، ويهدف إلى توسعة نطاق عملنا بشكل استراتيجي يتجاوب مع المتطلبات المتزايدة للمحافظة على البيئة البحرية على المستويين المحلي والإقليمي. ومن خلال هذا البرنامج، سنهدف إلى الوصول إلى حلول طويلة المدى مبنية على أسس علمية وعلى بناء شراكات قوية بين القطاعات المختلفة، حيث سنسعى إلى توضيح كيف يمكن للتقدم الاقتصادي بأن يتم بالتوافق مع المحافظة على البيئة البحرية، وسنعمل على تسليط الضوء على الرابط المحوري بين التقدم الاقتصادي-الاجتماعي الإيجابي والبيئة البحرية الصحية المستدامة.

"إن حماية موائل معينة هو أمر أساسي، ولكن لا بد من أن ترافقه تنمية استراتيجية مسؤولة بيئياً خارج حدود هذه الموائل"

يُقترح نهج تكاملي يشتمل على التالي:

- **حماية أهم الموائل الطبيعية وأنواع الحياة البحرية**
(ما يعرف بالموائل والأنواع ذات أهمية المحافظة العالية)وذلك من خلال منظور يأخذ بعين الاعتبار النظام البيئي المتكامل.

- **ترويج جهود موحدة تدمج تعيين مناطق ومحميات طبيعية محددة**
مع وضع التدابير الأساسية للتنمية المسؤولة للمناطق التي تقع خارج حدود هذه المحميات الطبيعية، وذلك وفقاً لمنظور النظام البيئي المتكامل.

- **تسليط الضوء على المخاطر الرئيسية**
للموائل البحرية وأنواع الحياة البرية وترويج الممارسات المستدامة.

- **تسهيل التعاون الإقليمي للحفاظ على الأنواع البحرية الهامة**
من خلال مشاركة المعلومات العلمية والبيانات وتنظيم حلقات حوار تعاونية مع أصحاب المصالح في الإمارات والمنطقة.

3.2 النطاق والرؤية

النطاق الجغرافي والموضوعي للبرنامج

بناء على خبرة جمعية الإمارات للحياة الفطرية الواسعة في مجال الحماية البحرية، سيقوم برنامج المحافظة على الحياة البحرية بالتركيز على اقتراح سياسات وحلول طويلة المدى للحفاظ على البيئة البحرية في دولة الإمارات. في نفس الوقت، سنعمل على تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأنظمة البحرية البيئية، محلياً وإقليمياً، لضمان التوصل إلى حلول فعالة تأخذ بعين الاعتبار ترابط البيئات البحرية فيما بينها، والتي تتجاوز الحدود الدولية. وبما أن جمعية الإمارات للحياة الفطرية هي المكتب الوحيد للصندوق العالمي لصون الطبيعة في المنطقة، لدينا ميزة استراتيجية تمكننا من الدفع بجهود المحافظة الإقليمية، وخاصة تلك ذات الصلة بأولويات المحافظة العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة، ونحن على إدراك تام بأن أولويات الصندوق في حماية الأنواع المهاجرة، مثل سلاحف منقار الصقر، والسلاحف الخضراء، والحوت العربي الأحدب، يتطلب بأن تكون هذه الجهود على المستوى الإقليمي. وبذلك، سيغطي نطاق البرنامج الخليج العربي، وخليج عمان والجزء الغربي من بحر العرب (منطقة بحرية بيئية مهمة تم تعريفها من قبل WWF)، وسواحلها* (طالع الرسم 1). ولكي تكون هذه المبادرات الإقليمية ناجحة، ندرك ضرورة التعاون والتنسيق مع الهيئات الأخرى في منطقة بحر العرب (على سبيل المثال، مكتب الصندوق العالمي لصون الطبيعة في باكستان، وغيره).

وسيستخدم البرنامج أسس المحافظة البيئية الميدانية المبنية على أسس علمية صحيحة، بالإضافة إلى تسهيل وتنسيق جهود الهيئات ذات الصلة من أجل اقتراح وتطوير سياسات وقوانين بيئية مدروسة وعملية.

الرسم 1. النطاق الجغرافي

يعد الخليج من البحار الضحلة التابعة ثانوياً للمحيط الهندي بين شبه الجزيرة العربية وغرب إيران. مساحة الخليج هي 241,000 كيلومتر مربع، وبطول يصل إلى 990 كيلومتر، وعرض يتراوح من 340 كيلو متر كحد أقصى، و55 كيلومتر كحد أدنى عند مضيق هرمز. يحد الخليج إيران من الشمال والشمال الشرقي والشرق، وعمان ودولة الإمارات من الجنوب والجنوب الغربي، ودولة قطر والبحرين والسعودية من الغرب والجنوب الغربي. كما له حدود مع الكويت والعراق في الجزء الشمالي الغربي.

يقع خليج عمان شمال غرب بحر العرب، في جنوب غرب عُمان وإيران من الشمال. يبلغ عرض خليج عمان 320 كيلومتر بين رأس الحد في عمان وخليج جودار على خط حدود باكستان وإيران. ويبلغ طوله 560 كيلومتراً ويتصل مع الخليج العربي عند مضيق هرمز. البحر العربي الشرقي، وكما هو معرف بهذا النطاق، يشمل ذلك المياه الإقليمية التابعة لسلطنة عُمان.

* نظراً لطبيعة البيئة البحرية المترابطة والمعقدة، ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) و، حيثما كان ذلك مناسباً، بالعمل مع المنظمات على مبادرات خارج النطاق الجغرافي الذي تم تحديده. مثال على ذلك المشاركة في ورش عمل اتفاقية التنوع الأحيائي الدولية مثل ورشة عمل المناطق الهامة بيئياً وبيولوجياً (EBSAs) في الشمال الغربي من المحيط الهندي وجهود الاتفاقية لحماية على الحوت العربي الأحدب في بحر العرب حيث يتواجد في عدد من البلدان.

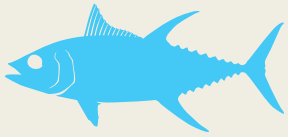

53%

من المصائد السمكية تم استغلالها بشكل كامل

رؤية برنامج

رؤية برنامج المحافظة على البيئة البحرية:

بحلول عام 2050، والإمارات العربية المتحدة (والمنطقة على نطاق أوسع) هي موطن لمرونة النظم الإيكولوجية البحرية في الصورة التي ويكمل التقدم الاقتصادي مع الإجراءات العملية على التنوع البيولوجي البحري حراسة آمنة الأساسية لرفاه الأجيال القادمة.

3.3 – الأهداف

أهداف المحافظة البيئية

لقد تم اختيار الأهداف لتمثل أهم التنوع الأحيائي البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة، وقد شكلت هذه الأهداف الأساس لاستراتيجية جمعية الإمارات للحياة الفطرية الخمسية للمحافظة على الحياة البحرية. ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بوضع مزيد من التفاصيل والعمل على تعريف العناصر الإيكولوجية الرئيسية المساهمة (KEA) لكل هدف وغرض. وهذا سوف يسمح لنا بتحديد ما يمكن المحافظة عليه على المدى الطويل والحالة المرجوة منها.

هدف المحافظة	التفسير
الأنواع البحرية	
سلحفاة منقار الصقر (*Eretomochelys imbricata*)	**على القائمة العالمية الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)*: مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى.** **الأنواع ذات الأولوية على قائمة الصندوق العالمي لصون الطبيعة** (WWF)(McLellan et al, 2012) **تواجدها في المنطقة:** يشمل مجالها غالبية خليج عمان وسواحل مياه الخليج، وتعرف بوضعها للبيض على سواحل عدد من الدول في المنطقة (Ross and Barwani, 1982- Al Mohanna and Meakins, 2000). تم تسجيل وضع سلاحف منقار الصقر للبيض في دولة الإمارات في غالبية جزر أبوظبي (EAD and AGEDI, 2009; Pilcher et.al.. 2014) إضافة إلى جزيرة صير بو نعير في الشارقة (AL Suweidi, 2012, Pilcher et al., 2014) **لتأثير الأوسع لجهود المحافظة:** ستعود حماية هذه الأنواع بالفائدة على السواحل الرملية، والمجتمعات المرجانية، والأنواع التي تعتمد على الشعاب المرجانية، مثل أسماك الشعاب المرجانية.
السلحفاة الخضراء (*Chelonia mydas*)	**مهدد: (IUCN) على القائمة العالمية الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية** بالانقراض **الأنواع ذات الأولوية على قائمة الصندوق العالمي لصون الطبيعة** (WWF) (McLellan, Arps & Donnelly, 2012) **تواجدها في الإقليم:** السلاحف الخضراء هي من أكثر أنواع السلاحف وفرة في المنطقة. تقوم بالتغذية في المنطقة بأكملها نظراً لتوفر مساحات واسعة من مناطق الأعشاب البحرية، وتضع بيضها على شواطئ عدد من الدول في الخليج العربي وخليج عمان (Ross and Barwani, 192, Reed et.al., 2013; Mobaraki, 2004). أشارت صور المسح الجوي بأن السلاحف الخضراء تفضل التغذية على الأعشاب البحرية في الأماكن الضحلة ضمن المناطق المحمية في إمارة أبوظبي. **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** ستعود حماية هذه الأنواع بالفائدة على السواحل الرملية، ومناطق الأعشاب البحرية، وغيرها من الأنواع التي تعتمد على الأعشاب البحرية، مثل بقر البحر.
السلحفاة كبيرة الرأس (*Chelonia mydas*)	**على القائمة العالمية الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN): مهدد بالانقراض** **الأنواع ذات الأولوية على قائمة الصندوق العالمي لصون الطبيعة** (WWF) (Burgener, Elliot & Leslie, 2012) **تواجدها في الإقليم:** السلاحف كبيرة الرأس لا تعد سائدة في الخليج العربي مقارنة مع خليج عمان وبحر العرب. أشارت الدراسات في حقبة الثمانينات بأن جزرة مصيرة في عمان تدعم ثاني أكبر تعداد لوضع البيض في العالم، حيث يقدر بأن حوالي 30,000 أنثى كحد أدنى تقوم بوضع البيض سنوياً (Ross and Barwani. 1982). لم يتم نشر البيانات المؤخرة لتعداد السلاحف التي تضع البيض في عمان، وبالتالي ليس لدينا صورة واضحة عن حالة التعداد الحالية. **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** ستعود حماية هذه الأنواع بالفائدة على السواحل الرملية، ومجتمعات الشعاب المرجانية، والموائل البحرية المفضلة لهذه السلاحف
الحوت الأحدب في بحر العرب (*Megaptera novaeangliae*)	**على القائمة العالمية الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية** (IUCN): مهدد بالانقراض **الأنواع ذات الأولوية على قائمة الصندوق العالمي لصون الطبيعة** (WWF) **تواجدها في الإقليم:** أشارت أعمال البحث والمسوحات على امتداد الساحل العماني (Minton et al., 2008) بأن الحوت الأحدب العربي تم تأكيده بأنه مجموعة منعزلة من تعداد ثانوي يقدر بـ 82 حوتاً. وتم تسجيل توزيعها ضمن مناطق تمتد إلى الهند، وإيران، وعمان، وباكستان، وسيرلانكا واليمن. باستثناء تأكيد وجودها في عمان، هنالك مرات محدودة تم بها مشاهدة هذه الحيتان في المناطق المذكورة الأخرى (Minton et al., 2008). **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** توفير فرص للحفاظ على أنواع أخرى (بشكل خاص حيتان بلين، وتعرف ايضاً بحيتان العظام، والدلافين)، والرف القاري ومناطق بيئية مهمة.

*الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) هو السلطة الرئيسية في العالم بخصوص حالة حفظ الأنواع.

القائمة الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) هي القائمة الأكبر والأشمل في العالم بخصوص حالة الحفظ العالمي للأنواع البيولوجية.

الموائل البحرية	
الشعاب المرجانية	**حالة الحفاظ:** تعتبر أكثر من 85% من الشعاب المرجانية في الخليج العربي تحت الخطر (WRI,2011). وتشير التقييمات المؤخرة بأن موائل الشعاب المرجانية في الخليج العربي مهددة بالانقراض، وبشكل خاص في خليج عمان التي تم تصنيفها في فئة مهددة بالانقراض من الدرجة الأولى (AGEDI, 2014). **تواجدها في الإقليمي:** أدت ضحالة الخليج النسبية إلى تواجد الشعاب المرجاني بكثافات مختلفة في سواحل جميع دول الخليج العربي، وتعتبر مياه إمارة أبوظبي وشرق قطر من أكثر المناطق وفرة لمجتمعات المرجان، مع تواجد مستعمرات عدة في الجزء الشرقي من دولة الإمارات وعمان. الشعاب المرجانية في هذه المنطقة مميزة وفريدة من نوعها نظراً لقدرتها على تحمل درجات حرارة الماء العالية، ومستويات الملوحة العالية. وتشمل الأنواع الرئيسية مرجان الأكروبا، بوريتيس، بلاتيغيرا والعديد من فصائل مرجان فافيدس. **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** تعتبر الشعاب المرجانية هي من أغنى النظم البيئية من ناحية التنوع الأحيائي وأكثرها إنتاجية، وتوفر موائل هامة جداً للعديد من اللافقاريات، والأسماك ذات القيمة التجارية، مثل الهامور (*Epinephelus coioides*)، والشعري (*Lethrinus nebulosus*)، وسمك الشفاة الملونة (*Diagramma pictum*). ستعود فوائد حماية الشعاب المرجانية على أسماك الشعاب المرجانية، والقرش، والسلاحف، والطحالب والإسفنج ذي الصلة مع هذا النوع من الموائل.
الأعشاب البحرية	**حالة الحفاظ:** أشارت أعمال تقييم التنوع الأحيائي الإقليمي المؤخرة بأن موائل الأعشاب البحرية في الخليج العربي مهددة بالانقراض (AGEDI, 2014). **تواجدها في الإقليم: هنالك ثلاثة أنواع من الأعشاب البحرية توجد في المنطقة:** *Halodule uninervis, Halophila ovalis and Halophila stipulacea* مع أكثر توزيع على امتداد الساحل الغربي للخليج في السعودية (Price, 1990; Kenworthy et.al., 1993)، البحرين، قطر والإمارات العربية المتحدة (Phillip, 2003). **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** توفر الأعشاب البحرية مناطق لترعرع الأسماك ومناطق تغذية لبقر البحر والسلاحف الخضراء. كما تعد مهمة جداً للوظائف البيئية واستمرارية الإنتاج (Phillip et al., 2004) مما يعني بأن حماية موائل الأعشاب البحرية سيعود بالفائدة على السلاحف الخضراء، وأبقار البحر، والقشريات، وأنواع الأسماك.
الموائل الساحلية تشمل هذه الفئة على الموائل الموجودة في المناطق المدية: مناطق القرم، السواحل الرملية، الشواطئ، السبخات (مسطحات ملحية)، والشواطئ الصخرية	**حالة الحفاظ:** قامت أعمال تقييم التنوع الأحيائي الإقليمي المؤخرة بتصنيف المواطن الساحلية في الخليج إما في فئة المهددة بالانقراض أو معرضة للانقراض (AGEDI, 2014). **تواجدها في الإقليم:** توجد الشواطئ الرملية في كافة المنطقة، بينما يقتصر وجود الشواطئ الصخرية على عمان وإيران، وبشكل خاص على ساحل بحر العرب. تتواجد مناطق القرم في دولة الإمارات ضمن مياه إمارة أبوظبي، على الرغم من وجود مجموعات صغيرة في دبي، مع مجموعات أكبر في إمارتي أم القيوين ورأس الخيمة (ADEDI, 2013; Spalding et. Al., 2010). هنالك نوع واحد من القرم يتواجد بشكل طبيعي في الخليج، وهو *Avicennia marina* التي يوجد منها بضعة مناطق طبيعية. غالبية مناطق القرم تم زراعتها يدوياً بعد الإزالة المؤخرة للمناطق الحالية. **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** الشواطئ الرملية والصخرية مهمة جداً لفصائل القشريات، الشوكيات، الطحالب، الصدفيات والسلاحف البحرية المعششة. للقرم أهمية كبيرة لتدفق المياه، ومكان لترعرع فصغار الأسماك، ولثبات الخط الساحلي (EAD & AGEDI, 2009).

أهداف الحفاظ على البيئة البحرية (لم يتم التسليط عليها مباشرة من قبل البرنامج البحري)	
أسماك القرش *Carcharhinidae spp.* *Eusphyra spp.* *& Sphyrna spp*	**حالة الحفاظ:** يوضح ملحق اتفاقية سايتيس II* بأن الأنواع التالية توجد على نطاق الإقليم: القرش الحوت (*Rhincodon typus*)، إضافة إلى ثلاثة أنواع أخرى من القرش أبو مطرقة: الصدفي (*Sphyrna lewini*)، القرش أسود الأطراف (*Sphyrna zygaena*) والقرش الضخم (*Sphyrna mokarran*)، إضافة إلى القرش أبيض الأطراف المحيطي (*Carcharhinus longimanus*). **تواجدها في الإقليم:** يوجد عدد من أنواع القرش البحرية والمرجانية في دولة الإمارات العربية المتحدة (Jabado، 2012). إضافة إلى الأنواع التي تم سردها أعلاه، هنالك قرش الشعاب أسود الأطراف (*Carcharhinidae melanopterus*)، القرش أسود الذيل (*C. amblyrhynchos*)، والقرش أبيض الخدود (*C. dussumieri*) التي تعرف بتواجدها في مناطق الشعاب المرجانية في المنطقة. أكثر تجمع للقرش الحوت يوجد في دولة قطر (Robinson et al.، 2013). **التأثير الأوسع لجهود المحافظة:** القرش هو من الكائنات المفترسة التي تتربع على أعلى الهرم، ولها دورها في المحافظة على توازن طبيعي للأنظمة البيئية البحرية. ملاحظة: تعد دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً مهماً لتجارة أعضاء القرش للأسواق الآسيوية، وعلى وجه التحديد استجابة للطلب في الصين عبر هونغ كونغ. لقد قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً بإصدار قانون جديد للحد من التجارة بالقرش، ونظراً للجهود الحالية من قبل عدد من المنظمات الأخرى والتي تسعى تحسين وتطبيق مثل هذه القوانين للحد من التجارة بالقرش (مثل الصندوق الدولي للعناية بالحيوان IFAW)، لا يركز برنامج المحافظة البحرية لجمعية الإمارات للحياة الفطرية على القرش، ولكننا سنستمر في مراقبة وضع التجارة بالقرش، وتسليط الضوء على ثغرات في جهود المحافظة عبر برنامجنا المعني بالإتجار بالحياة البرية والذي يركز على تكملة جهود اتفاقية الاتجار الدولي في الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض (سايتس)، وعلى تحديد المداخلات الضرورية للتصدي للإتجار غير القانوني بزعانف أسماك القرش. وسنقوم من خلال برنامج المحافظة على الحياة البحرية بتوفير الدعم التقني لهذه الجهود، وتقديم أي روابط تتماشى مع فعاليات الحفاظ على البيئة البحرية في دولة الإمارات والمنطقة.

3.4 تحليل الوضع

خلفية عن المخاطر

تواجه بيئتنا البحرية عدداً ضخماً من المخاطر مع تراجع على النطاق العالمي. يقوم مؤشر البيئة البحرية الحي (طالع الرسم 2) بتعقب تغيرات في 3,132 تعداد من 910 أنواع من الأسماك، والطيور البحرية، والسلاحف البحرية، والثدييات البحرية الموجودة في الأنظمة البيئية البحرية المعتدلة والدافئة، ويشير بتراجع يبلغ 39 % بين 1970 و2010 (WWF,2014).

ويعطينا هذا الرسم صورة واضحة حول تراجع صحة محيطاتنا، وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تمثل الوضع العالمي، فإن منطقة الخليج العربي وبحر العرب غير مستثنين. وفي منطقة تواجه طقساً قاسياً ومتطرفاً، تشكل الضغوط البشرية تهديداً كبيراً لبيئة وضع عليها الطقس القاسي والمتطرف للمنطقة ضغوطاً طبيعية لا يستهان بها، وتؤدي هذه الضغوط تدمير الموائل الطبيعية وتفرقها، ومعدل وفيات مرتفع بالنسبة للحيوانات البحرية الهامة وسوء نوعية المياه.

*تضع سايتيس ضوابط معينة على التجارة الدولية على عينات من أنواع مختارة. الأنواع التي تشملها سايتيس المشمولة مدرجة في ثلاثة ملاحق، وفقاً لدرجة الحماية التي تحتاجها. ويشمل الفهرس الثاني الأنواع التي ليس من الضرورة مهددة بالانقراض، ولكن بطريقة تجارة مراقبة للسيطرة وتجنب الانتفاع بها بما يتعارض مع بقائهم على قيد الحياة.

الرسم 2. مؤشر البيئة البحرية الحي يظهر تغيرات في المؤشر عبر الزمن مع عرض تراجع عدد الأنواع 1970-2010

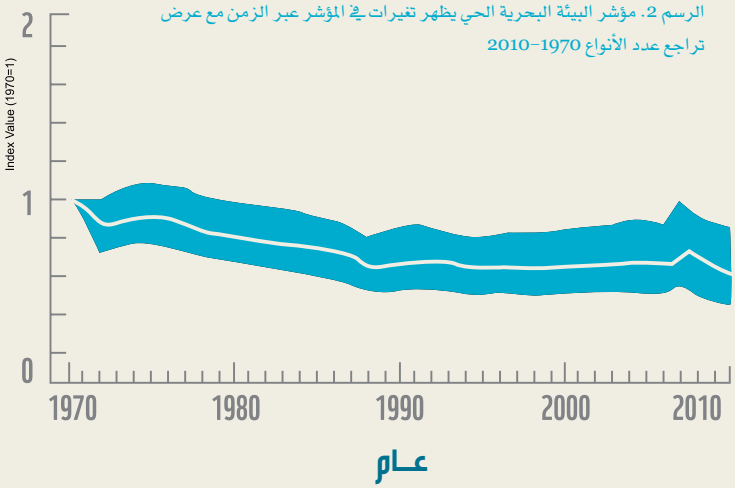

تغير المناخ

تتميز خصائص الخليج العربي بظروف بيئية قاسية، مثل علو درجات حرارة سطح البحر التي تتراوح من 15 درجة مئوية في فصل الشتاء إلى 36 مئوية في الصيف. ارتفاع درجات الحرارة جنباً إلى جنب مع انخفاض كمية المياه العذبة الداخلة يعني بأن الخليج العربي يشهد نسبة تبخر عالية تؤدي بالتالي إلى ارتفاع مستوى الملوحة. ويتراوح معدل الملوحة من 37-41psu (وحدة ملوحة عملية) وهو أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ 35psu (Reynolds، 1993). لقد تأقلمت الكائنات البحرية التي تعيش في هذه المنطقة على البقاء في أقصى حدودها للتحمل البيئي، ولكن سيكون لأي تغيير في ظروف المناخ تأثير قاسي عليها. على سبيل المثال، في حال حدوث تغير صغير وزيادة درجة حرارة سطح الماء من 1-2 درجة مئوية لفترات طويلة، سيؤدي ذلك إلى تبييض الشعاب المرجانية، كما تم ملاحظته في 1996، 1998 و2010 (EAD, 2009; Riegl 2002, Burt et al., 2008; Rieglet al., 2012). لقد تم تقدير ظاهرة فعاليات التبييض في 1996 و1998 بأنها أثرت على قرابة 98 % من مرجان أكروبورا (Acropors spp.) (Riegl, 2002)

تغيرات درجات حرارة سطح مياه البحر قد يكون لها تأثير على معدلات سرعة النمو للأعشاب البحرية والتسبب في هجرة الأنواع البحرية لمناطق ذات درجات حرارة أنسب، والتأثير على نمط وتصرف هذه الكائنات، وتمثيلها الغذائي، ودورة حياتها (WWF, 2013). ولكن لبعض الكائنات، مثل الحيتان التي لها مجالات ومناطق معينة، سيكون من الصعب عليها التوجه لإيجاد مناطق بديلة (Sheppard et al.، 2010).

لقد اكتشف مشروعنا للمحافظة على السلاحف البحرية بأن هجرة سلاحف منقار الصقر قصيرة المدى للتغذية في الخليج العربي ذات صلة بالتغيرات المناخية. لقد وضع هذا الاكتشاف الجديد خطوة هامة نحو معرفة أثر التغيرات المؤقتة في درجات حرارة المياه على سلوك السلاحف البحرية، ومن المتوقع بأن يكون للتغير المناخي تأثير مماثل على السلاحف البحرية في مناطق أخرى في العالم (Pilcher et. Al. 2014). بما أن تحديد جنس السلاحف البحرية الصغيرة يعتمد على درجة حرارة الرمل الذي يحتضن البيض، لذا فإن ارتفاع درجات الحرارة قد يكون له تأثير وتغيير في توزيع الجنس، حيث قد يؤدي إلى عدد متزايد من الإناث مقارنة مع الذكور.

قد يكون لارتفاع درجات حرارة مياه البحر أيضاً تأثيره على قطاع الصيد التجاري. من المتوقع بأن تتأثر وفرة توفر الأسماك ذات قيمة تجارية بتغير المناخ، منها على سبيل المثال سمك الكنعد (*Scomberomorus commerson*)، نظراً لأنها تكون أكثر وفرة وتواجداً في المياه الأبرد (EAD, 2009). وأخيراً، قد يؤدي ارتفاع مستوى مياه البحر إلى غمر الموائل الساحلية، والتأثير غير المباشر على الكائنات التي تعتمد على هذه الموائل (EAD, 2009).

التطوير الحضري والبنية التحتية

شهدت العقود القليلة المنصرمة تزايداً في مشاريع التطوير الساحلية لأغراض السكن، والسياحة، والصناعة والأغراض التجارية، ووضعت ضغطاً ملحوظاً على البيئة الساحلية والبحرية. تأثير النمو السكاني وعلاقته بالتطوير يعد سائداً في الدول الأصغر في دول مجلس التعاون الخليجي مثل دولة الإمارات التي يسكن فيها تقريباً جميع السكان ضمن مسافة 100 كيلو متر من الساحل (Van Laviereb et al., 2011). ويقدر بأن أكثر 40% من ساحل الخليج العربي قد خضع لتعديل أو تطوير (Hamza and Munawar، 2009). ومن المتوقع بأن يؤدي النمو السكاني على شريط الخليج العربي الساحلي إلى الاستمرار في تعديل وتغيير الساحل وزيادة الطلب على مجمعات سكنية ذات الواجهة البحرية، والحاجة إلى البنى التحتية، مما يضع تأثيرات متعددة على البيئة (UN, 2013; Khan, 2007; Sheppard et al., 2010).

تؤدي أعمال الحفر وتشييد جزر صناعية، ومراسٍ، وعقارات ذات واجهات بحرية والبنى التحتية المرتبطة بها إلى تدمير وتراجع الموائل البحرية الموجودة في المناطق الضحلة، والتي تشمل الشعاب المرجانية، وغابات القرم، ومروج الأعشاب البحرية والمسطحات المدية (Van Lavieren et al., 2011). كما تزيد فعاليات الحفر عكارة المياه وتغير نمط حركة المياه بشكل ضار لصحة الموائل الهشة، مثل موائل الأعشاب البحرية (Erftemeijer and Lewis, 2006).

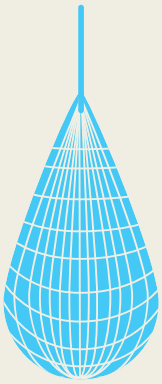

"الصيد الشبحي"

هو ناتج ترك معدات الصيد، ويعتبر قضية هامة في الخليج

ممارسات الصيد غير المستدامة

لقد أدى تعداد السكان السريع وزيادة الطلب على المأكولات البحرية على زيادة جهود الصيد البحري على النطاق العالمي، مما نتج عنه انخفاض حاد في مخزون الثروة السمكية. ويقدر بأن 35 % من الثروة السمكية في العالم تم استغلالها بشكل تام، و32 % تتعرض حالياً للاستغلال الجائر، أو النضوب، أو تتعافى من النضوب (FAO,2010). ويمكن ملاحظة مثل هذه المعدلات في موارد الثروة السمكية المحلية، حيث أشارت المسوحات العلمية في دولة الإمارات لموارد الأسماك القاعية والبحرية إلى تراجعها الحاد. وقامت هيئة البيئة– أبوظبي بعمل تقييم سنوي للثروة السمكية بين 2002 و 2012 في مياه أبوظبي وبموجبها تم تصنيف ما يعادل من 73 % من الأسماك القاعية، و 89 % من الأسماك الأوقيانوسية (الأسماك التي تعيش في البحر المفتوحة بعيدة عن الساحل) ضمن فئة الاستغلال الجائر، بينما أشارت هذه المسوحات إلى أن 17 % فقط و 1 % يتم استغلالها بشكل مستدام.

صيد الأسماك في الخليج العربي وخليج عمان لا زال يتم على مستوى صغير بطريقة حرفية ويستخدم الصيادين معدات مختلفة (RECOFI, 2010). ولكن هناك علاقة بين معدّات الصيد والعديد من التأثيرات السلبية على النظام البحري البيئي، حيث يعد الصيد العرضي (عن طريق الخطأ) أحد أكبر الضغوطات على السلاحف البحرية عالمياً، ويقدر بأنه تم اصطياد قرابة 85,000 سلحفاة عن طريق الخطأ من عام 1990 إلى 2008، بل وعلى الأغلب، يقدر العدد الحقيقي بضعفي هذا الرقم (Wallace et al., 2010). تستخدم الشباك الخيشومية بشكل واسع في المنطقة، ويشكل هذا النوع من الشباك فخاخاً تعلق بها السلاحف الصغيرة أثناء توجهها للبحر (Pilcher, 1999) والسلاحف الكبيرة وهي في الماء. وعالمياً، ينظر إلى الشباك الخيشومية بأنها مصدر خطر للسلاحف الخضراء وسلاحف منقار الصقر، بينما تعتبر خيوط الصيد الطويلة تهديداً للسلاحف ضخمة الرأس (Wallace et al., 2011). هنالك أيضاً تقارير تشير إلى أن بقر البحر يعاني أيضاً من الصيد العرضي

Baldwin & Cockcroft, 1997; Marsh, 2008; Jaaman, Lah-Anyi & Pierce, 2009;) (Moore et al., 2010، حيث دلت دراسات أجرتها من قبل هيئة البيئة–أبوظبي إلى أن السبب الرئيسي لنسبة 72,5 % من وفيات بقر البحر بين 2000 و 2014 كانت نتيجة الغرق في شباك صيد متروكة،

ضائعة و/أو شباك صيد غير قانونية (EAD, 2015). كما يشكل الوقوع والتشابك في أدوات الصيد خطراً ملموساً للحوت العربي الأحدب في بحر العرب، وتم ملاحظة أثر جروح في 30 - 40 % من تعداد الحيتان (Minton et al., 2011). ينتج عن أدوات ومعدات الصيد المتروكة، والمصائد الضائعة أو المتروكة ما يعرف بظاهرة الصيد الشبحي، والتي تعد قضية رئيسية في الخليج، مع تقدير وجود قرابة 260,000 مصيدة ضائعة أو متروكة سنوياً في مياه الإمارات لوحدها (Macfadyen et al., 2009).

الحصاد غير القانوني

إن نمو الطلب على زعانف أسماك القرش في آسيا هو الدافع الرئيسي خلف التجارة العالمية بزعانف أسماك القرش، ولدولة دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مهمة كمركز تجاري لهذه التجارة، حيث تم تصنيف دولة الإمارات في المركز الخامس من بين87 دولة حول العالم تقوم بتصدير زعانف القرش إلى هونغ كونغ (Mundy-Taylor & Crook, 2013; FAO Fishsat, 2012). وتشير سجلات دولة الإمارات العربية المتحدة بين 2000-2011 إلى ضبط ما يعادل 24,873 طن من زعانف القرش الكاملة (FAO Fishsat, 2012). ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) تم خلال نفس الفترة قيام دولة الإمارات بتصدير (تم تصنيف ذلك كتصدير وليس إعادة التصدير) 5,789 أطنان من زعانف القرش، ما يعادل قيمة 171,961 دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن جهات التوريد في دولة الإمارات والمنطقة لا تقوم بتدوين وتوثيق النشاطات بشكل جيد، يبدو وفقاً للدراسات الأخيرة بأن منتجات القرش تأتي إلى الدولة من عُمان وإيران واليمن، بينما تتواجد أنشطة صيد صغيرة تستهدف بعض أنواع أسماك القرش في دولة الإمارات مثل القرش أبو مطرقة وأسماك القيثارة وذلك بهدف بيع زعانفها (Jabado et al., 2014).

فعاليات السياحة والترفيه

شهد قطاع السياحة نمواً استثنائياً خلال العقد الماضي حيث تحاول جميع دول المنطقة زيادة استثماراتها في هذا القطاع تماشياً مع خطط التطوير الاقتصادي (Gladsatone et al., 2013)، حيث توفر هذه المناطق الساحلية فرص عديدة للسياحة والترفيه، وخاصة مع الزيادة المستمرة في توافد السياح لمنطقة الخليج منذ عام 1995 ووصله إلى ذروة 22,9 مليون شخص عام 2010 (Gladstone et al., 2013). ووفق خطة رؤية دبي السياحية 2020، تهدف دولة الإمارات الترحيب بـ 20 مليون زائر سنوياً بحلول 2020 (DTCM, 2013)، واستضافة دبي لإكسبو 2020 سيضيف في دعم نمو هذا القطاع. يتداخل زيادة عدد الفنادق الواقعة على الساحل في دولة الإمارات مع موائل ساحلية مهمة، ومع الزيادة المستمرة لاستخدام البحر كمرفق ترفيهي، تضع قوارب النزهة، والغوص والصيد، ضغوط ملحوظة على البيئة الساحلية والبحرية (Gladstone et al., 2013; EAD and AGEDI, 2009)

التطوير الصناعي، وتحلية المياه والشحن

لطالما ارتبط التطوير الاقتصادي بشكل وثيق مع نمو قطاع الطاقة، نظراً لأن الخليج هو موطن لأكبر احتياطي نفط في العالم. وغالباً ما تتداخل منصات النفط في أعماق البحار، ومرافق التصنيع، ومرافق معالجة النفط والغاز، ومصانع إنتاج مشتقات النفط، ومحطات الطاقة والتحلية مع الموائل الساحلية والبحرية الهامة، مما ينتج عنه تراجع في هذه الموائل عند عدم إدارة هذه المرافق بشكل صحيح (EAD and AGEDI, 2009).

يمر ما يعادل 60 % من الشحن العالمي عبر مضيق هرمز، ومع شحن ما يقارب 2,195,000 مليون برميل من النفط الخام، و509,000 برميل من النفط المكرر بشكل يومي من دولة الإمارات العربية المتحدة (Sheppard et al., 2010)، مما للدولة مساهمة كبيرة في حركة الشحن البحري الكثيفة عبر الخليج. وتسبب حوادث تصادم السفن مع الحيتان والسلاحف وأبقار البحر وفيات عديدة لهذه الكائنات المعرضة للانقراض، كما تقوم هذه السفن بجلب كائنات دخيلة قد يكون بعضها ضار على البيئة البحرية المحلية وذلك عن طريق مياه الصابورة من السفن (المياه الآسنة الراكدة) (EAD and AGEDI, 2009; Hamza and Munawar, 2009)

يشكل الحصول على المياه العذبة تحدياً كبيراً في المنطقة بسبب بيئتها القاحلة ومعدل هطول الأمطار المنخفض، وتحصل دول المنطقة على غالبية مياهها العذبة من خلال عمليات التحلية، حيث تتواجد 60 % من السعة العالمية لتحلية المياه في منطقة الخليج، وتقع نسبة 26 % منها في دولة الإمارات العربية المتحدة (Lattemann and Hopner, 2008). تستخدم محطات التحلية معدات لسحب مياه البحر إلى المحطة، ولعمليات السحب هذه أخطار عديدة على الحياة البحرية، حيث تعلق العديد من الأسماك والسلاحف في شباك الأخذ، بينما يتم سحب الكائنات البحرية الأصغر إلى داخل المحطة (Lattemann and Hopner, 2008)

التلوث

هنالك مصادر عديدة للتلوث في البيئة البحرية في المنطقة. هنالك التلوث الصوتي الذي يعود سببه لأعمال المسح الزلزالية، والضجيج الناجم من السفن، ويؤثر مثل هذا التلوث على العديد من أنواع الحياة البحرية، وبشكل خاص على الحيتان التي تستخدم الصوت للتواصل مع بعضها البعض (Wright, 2014). أما الضوضاء والتلوث الضوئي على امتداد الساحل فلهما تأثير السلبي على نمط سلوك إناث السلاحف، ومعدلات قدرة بقاء صغارها على قيد الحياة عند خروجها من البيض.

كما تسبب بقع النفط المتسربة من مرافق النفط الصناعية، ومحطات الشحن والموانئ، إلى تراكم مواد سامة للكائنات القاعية، ويمكن أن تلوث سلسة الغذاء البشري (Naser, 2014). كما يعيق التلوث النفطي المزمن نمو المرجان وتكاثره، ويزيد في عدد وفيات أعشاب البحر (Rezai et al., 2004; Krupp and Abuzinada, 2008; EAD and AGEDI, 2009)، وبالتالي يؤثر على الكائنات الحية التي تعتمد على الشعاب المرجانية وعلى مخزون الثروة السمكية.

ومن مصادر التلوث الأخرى هي مياه الصرف الناتجة من المنازل والمرافق التجارية والنفايات السائلة من الأنشطة الصناعية، والتي تحتوي على مواد كيماوية مختلفة، والتي يتم التخلص منها في البحر (Sale et al., 2010). بالإضافة إلى ذلك، كان لظاهرة المد الأحمر أثر سلبي ضخم على البيئة البحرية في المنطقة في الفترة بين أغسطس 2008 إلى مايو 2009 والذي نتج عنها زيادة وفيات الأسماك، وضرر دائم في الشعاب المرجانية وتأثير سلبي على السياحة البحرية وعمليات تحلية المياه وفعاليات صيد الأسماك (EAD and AGEDI 2009). هذا وللتخلص من الأملاح غير المرغوب بها من محطات تحلية المياه تأثير سلبي على الخصائص الحرارية والكيماوية للمياه المحيطة، وبالتالي تؤثر سلبياً على البيئة البحرية القاعية والمرجان (Lattemann and Hopner, 2008).

وتؤدي ضحالة مياه الخليج العربي ودورته التنظيفية الطبيعية البطيئة بسبب انغلاقه الجزئي عن المحيط والتي تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات إلى تفاقم مشكلة التلوث، حيث تبقى الملوثات في البيئة البحرية لفترة طويلة (Naser, 2014).

الدوافع والمخاطر غير المباشرة

هنالك أيضاً عدد من الأخطار والدوافع غير المباشرة لها تأثيرها على البيئة البحرية، وهي:

ضعف مستوى المعرفة بأهمية التنوع الأحيائي والأنظمة البيئية: هنالك ضعف عام في مستوى المعرفة حول مدى اعتماد الازدهار الاقتصادي-الاجتماعي على الأنظمة البيئية البحرية، وأهمية صحة البيئة البحرية للقطاعات الملاحية والبحرية.

ضعف مستوى المعرفة حول الوضع الحالي للتنوع الأحيائي والأنظمة البيئية البحرية: إن سعة البحث العلمي البيئي في المنطقة تعتبر محدودة، ولا تتجاوز مبادرات بحثية مجزأة وغير مترابطة لا يتم نشر نتائجها وبياناتها بشكل واسع، ولذلك يمكن القول بأن هناك حاجة إلى بحوث علمية تعاونية تساعد على اتخاذ قرارات عملية وفعالة لحماية البيئة البحرية بشكل طويل المدى.

الدعم المحدود للمحافظة البحرية: دون الحصول على المستوى المناسب من الدعم، من السهل تجاهل أهمية المحافظة على الموارد البحرية بشكل مستدام والتضحية بها لصالح النمو الاقتصادي قصير المدى. يتطلب الحفاظ على بيئتنا البحرية وضع قوانين وسياسات متينة تدرك بشكل أوسع الروابط بين الأنظمة البيئية الجيدة والازدهار البشري طويل المدى.

الحماية المحدودة والمتجزئة: تواجه البيئة البحرية على نطاق المنطقة ضغطاً متزايداً على الرغم من وجود عدد من المناطق البحرية المحمية الرسمية (MPA)، وتؤدي الحماية غير المناسبة إلى خسارة الموائل، والتنوع الأحيائي التي تدعم خدمات الأنظمة البيئية التي توفرها هذه الموائل.

التطبيق والتنفيذ المحدود: في بعض الأحيان، حتى مع وجود القوانين والتشريعات، لا يتم تركيز الجهود على تنفيذ وتطبيق هذه الأنظمة ولا تشارك الجهات ذات الصلة إلا بشكل منخفض في تطبيقها، مما يؤدي إلى استمرار ممارسة الأنشطة غير المستدامة بطريقة غير منظمة وغير منضبطة.

مستوى الوعي البيئي المنخفض: هنالك نسبة كبيرة من الأشخاص تعتمد وتؤثر على البيئة البحرية، ويشمل ذلك الجهات المسؤولة عن صنع القرارات، والسياح، والمستهلكين للمنتجات البحرية، وقطاع الملاحة البحرية، ويؤدي مستوى الوعي البيئي المنخفض حول أهمية وضرورة الحفاظ على البيئة البحرية بين بعض هذه الفئات إلى التبني المحدود للممارسات المسؤولة بيئياً.

3.5 – دور جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF)

تعود مشاركتنا في الحفاظ على البيئة البحرية إلى عام 2008، حيث قمنا بتجهيز وإعداد أول خريطة للشعاب المرجانية في المياه الضحلة في جنوب شرق الخليج العربي، بالتعاون مع هيئة البيئة-أبوظبي، ووزارة البيئة في قطر (2008)، كما قمنا بإطلاق حملة توعية تستهدف مستهلكي الأسماك تحت عنوان "اختر بحكمة" وذلك في عام 2010. ولكن من أهم المشاريع هو مشروع المحافظة على السلاحف البحرية، والذي يعد مشروعاً فريداً وذا مدى واسع في المنطقة. وهدف هذا المشروع إلى جمع معلومات وافية حول سلوك السلاحف البحرية ومتطلبات الحفاظ عليها في الخليج. ويجسد هذا المشروع النهج الذي نحرص على اتباعه في المحافظة البيئية، وهو نهج يقوم على البحث البيئي العلمي الصحيح، ومشاركة المعلومات بشكل شفاف ومفتوح، وتسهيل الحوار وخلق فرص التعاون مع الجهات ذات الصلة للوصول معاً إلى حلول عملية وفعالة حاصلة على دعم واسع.

تنسيق إقليمي محايد:

لقد ساهم مشروع المحافظة على السلاحف البحرية في تحديد دورنا كمنسق حيادي يدفع إلى التعاون المكثف وتكاتف جهود المحافظة على البيئة البحرية في المنطقة. وبناء على خبرتنا الواسعة في مجال المحافظة على السلاحف البحرية، سنستمر في تسهيل الحوارات الإقليمية لترجمة علم المحافظة البيئية إلى سياسات وقوانين فعلية لها تأثيرها. وبما أن جمعية الإمارات للحياة الفطرية هي الممثل الوحيد للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) في منطقة الخليج العربي، يمكننا أيضاً مساعدة الصندوق في استغلال خبراته الواسعة في مجال المحافظة البحرية للحفاظ على تراثنا البحري الغني، محلياً وعالمياً.

3.6 الاستراتيجيات

نظرية التغيير العامة لبرنامج المحافظة البحرية

بناء على مبادراتنا السابقة، نهدف إلى توسيع جهودنا بما يتوافق مع الضغوط المتزايدة على البيئة البحرية في المنطقة. إن حماية الموائل وأنواع الحياة البرية ذات القيمة هو أمر مهم جداً لازدهار البيئة البحرية، ولكن ذلك يتطلب مجموعة متكاملة من الجهود والمداخلات. إن حماية مناطق محددة مثل إنشاء المحميات الطبيعية البحرية هو أمر هام، ولكن لا بد من أن يترافق مع تنمية مستدامة خارج حدود المناطق المحمية، وذلك لضمان نظام بحري صحي. لا بد من اتباع نهج متكامل يأخذ بعين الاعتبار النظام البيئي بأكمله، وبالعمل مع الجهات المعنية بإمكاننا تنسيق وتوثيق الجهود نحو حماية متكاملة وإدارة مسؤولة للبيئة البحرية.

نحن نقدر أهمية الاستدامة الاقتصادية، ولذلك، سنركز جهودنا على ترويج نهج متكامل للمحافظة البحرية يأخذ بعين الاعتبار خطط التنمية الاقتصادية الطموحة. في الوقت نفسه، سنقوم بإبراز الاعتماد المتداخل بين الازدهار الاقتصادي-الاجتماعي وصحة الأنظمة البيئية البحرية للحصول على دعم القطاعات المختلفة، بما فيها الحكومية والصناعية والمجتمعية، لصالح وضع خطة إماراتية متكاملة للمحافظة البيئية وإدارة البيئة البحرية بطريقة مستدامة.

وللتصدي للتحديات التي تواجه البيئة البحرية المشتركة، لا بد من توسعة جهود المحافظة البحرية على المدى الإقليمي، لذا سنستمر بتعزيز الحوار حول المحافظة على أنواع الحياة البحرية الهامة على المستوى الإقليمي، وتعزيز مشاركة المعلومات العلمية بين الجهات المختلفة لصالح وضع استراتيجيات محافظة طويلة المدى.

"بحلول عام 2020، نهدف إلى المحافظة على أهم الموائل الطبيعية البحرية وحماية أهم أنواع الحياة البحرية، والتخفيف من أهم الأخطار، ووضع صحة النظم البيئية البحرية في قلب سياسات التطوير والتنمية"*.

*مؤشرات: نسبة تغطية الموائل الموجودة تحت الحماية، والموائل الهامة للسلاحف تحت الحماية، ونسبة السياسات والخطط التي وضعت لدمج الموائل/الأنواع الهامة، ومؤشر تجزئة الموائل

الاستراتيجيات الرئيسية للبرنامج المحافظة على البيئة البحرية

الاستراتيجية -1

تخطيط وإدارة البيئة البحرية بشكل موحد ومدمج

تشجيع تبني إدارة وتخطيط موحدين للبيئة البحرية لضمان اتباع نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار وظائف النظام البيئي البحري المترابط، ويهدف إلى نظام بيئي بحري مستدام وفعال (نطاق دولة الإمارات العربية المتحدة).

نظرية التغيير

في عالم يشهد نمواً اقتصادياً سريعاً، وزيادة عدد الأنشطة الاقتصادية ضمن البيئة البحرية، سيساعد اتخاذ نهج شامل ومتكامل في التصدي إلى التحديات التي يواجهها التنوع الأحيائي البحري اليوم. ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بالعمل مع أصحاب المصالح الرئيسيين والجهات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لترويج المحافظة البحرية، واتباع نهج يأخذ بعين الاعتبار ترابط النظام البيئي البحري. وستأخذ هذه المبادرة بالاعتبار متطلبات النظام البيئي والتنوع الإحيائي دون التخلي عن المتطلبات الاقتصادية-المجتمعية ومتطلبات رفاهية الإنسان. وكلما كانت الأنظمة البيئية البحرية والساحلية أكثر قدرة على الاستجابة إلى المتغيرات، كلما كانت قدرتها أفضل لدعم الازدهار البشري على المدى البعيد. .

الاستراتيجيات الثانوية الرئيسية

الاستراتيجية الثانوية 1.1 - تواصل النظام البيئي وعمله :

ترويج أهمية ترابط وتواصل النظام البيئي كعنصر أساسي عند التخطيط للحفاظ على البيئة البحرية والاستخدام البحري والملاحة.

الاستراتيجية الثانوية 1.2 - خطة دولة الإمارات العربية المتحدة لشبكة المناطق البحرية المحمية 2020 :

ترويج تصميم وإدارة شبكة من المحميات البحرية المترابطة بيئياً، وذلك كاستراتيجية رئيسية للحفاظ على التنوع الإحيائي البحري وحماية وظائف وعمل النظام البيئي.

الاستراتيجية الثانوية 1.3 - شمل التنوع الأحيائي في التخطيط والتطوير:

ترويج أفضل الممارسات ودمج الحفاظ على التنوع الأحيائي كعامل أساسي في عمليات التخطيط البحري، وذلك للحفاظ على المناطق البيئية الهامة التي تقع خارج نطاق المحميات البحرية.

الاستراتيجية الثانوية 1.4 - حملات توعوية والمشاركة على مستوى عالي:

رفع مستوى الوعي حول الروابط التي تجمع بين الازدهار الاقتصادي- الاجتماعي وبين تواجد لبيئة بحرية صحية وذلك بهدف تعزيز الدعم لجهود المحافظة على البيئة البحرية.

وصف الاستراتيجيات الثانوية

إن ترويج مدى ترابط هذا النظام وأهمية اعتبار هذا الترابط كعامل إساسي عند وضع أي خطط للتخطيط البحري والاستخدام التجاري للبيئة البحرية والملاحة البحرية يعد من أهم الخطوات للدفع بنهج شامل ومتكامل للمحافظة على البيئة البحرية. إن المحافظة على هذا التواصل بين الموائل المختلفة هو مفهوم معروف على نطاق خبراء الحفاظ في العالم (Almany et al., 2009).
، ولقد أصبح من الضروري في بيئة بحرية معقدة تواجه تحديات متزايدة بأن نركز على إعداد تقرير شامل لتقييم مخاطر التجزئة الحالية، وإبراز متطلبات التواصل البيئية، واقتراح مجموعة من الأسس لدمج هذا النهج في الأطر المستخدمة لتطوير الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة البحرية.

وبناء على مبدأ نهج النظام البيئي المتكامل، سنعمل مع الجهات ذات الصلة للدفع إلى وضع شبكة مترابطة من المناطق البحرية المحمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لدعم الموائل الحرجة وأنواع الحياة البرية الأساسية. لقد تم تأسيس عدد من المناطق المحمية في الإمارات، ولكن على الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لا زالت البيئة البحرية تحت للخطر. لذلك، لذا فإن العمل على تعزيز فعالية إدارة شبكة من المناطق البحرية المحمية المترابطة هو خطوة هامة للمحافظة على البيئة البحرية، فهي تساهم في: I) تسليط الضوء على المخاطر المتعددة والأنظمة البيئية الساحلية، II) ترويج مدى قدرة الأنظمة البيئية، ويشمل ذلك التجاوب مع تأثيرات التغير المناخي، وIII) حماية عدد من الموائل الحرجة والأنواع.

تطمح جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) إلى العمل مع الجهات المختصة للدفع بتطوير رؤية دولة الإمارات 2020 لشبكة مناطق بحرية محمية وللمساهمة في تنسيق تطبيق خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي تبنتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً. وستساعد هذه الرؤية الوطنية في تحقيق التزامات الدولة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي والتي تنص على تحديد ما يعادل 10 % كحد أدنى من المناطق المحمية الساحلية والبحرية التي تمثل التنوع البيئي البحري كما هو محدد في الخطة الاستراتيجية للتنوع الأحيائي 2011-2020، ووفقاً لهدف رقم 11 من أيشي (اتفاقية التنوع البيولوجي، 2011)*.

نهدف في جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) إلى دعم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والمشاركة عن قرب مع الهيئات والمنظمات ذات الصلة لترويج حماية البيئة البحرية. إضافة لذلك، نهدف إلى تمكين التطبيق طويل المدى لشبكة المناطق المحمية من خلال التفاعل مع المدراء الحاليين للمناطق البحرية المحمية والجهات المعنية واستغلال خبراتنا في لحديد الفرص والتحديات وتحديد الموارد الإضافية والقدرات الفنية المتطلبة.

إلى جانب جهودنا لترويج ودعم جهود المناطق المحمية المحدودة، نهدف أيضا إلى ترويج التنمية والمسؤولة والإدارة البيئية للبيئة البحرية وذلك من أجل التقليل والتخلص من التأثيرات السلبية خارج حدود المناطق المحمية، مما سيضمن صحة النظام البيئي البحرية المتكامل. سنعمل أيضاً على توفير بعض الأسس والمبادئ البيولوجية والبيئية التوجيهية لدعم صناعة القرار والعمل على دمجها في التخطيط والتطوير البحري الحالي (على سبيل المثال تقييم الأضرار البيئية، إجراءات إصدار التصاريح، تقييم المخاطر)،

*وضعت دولة الإمارات أهداف وطنية للاستجابة إلى التزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وبموجب خطتها الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامته. على الأخص، هذه المبادرة لها علاقة بالهدف 14، والذي ينص على أنه " بحلول عام 2021، ستتم حماية 14% من المناطق الساحلية والبحرية من خلال نظم مناطق محمية تثيل النظام البيئي بأكمه، وعند الضرورة، وصل وربط المناطق الهامة للتنوع البيولوجي ولوظائف النظام البيئي."

وترويج استعمالها من قبل لقطاع الخاص بشكل تطوعي[**] . يمكن لهذه المبادئ التوجيهية أن تشرح كيفية المضي في التطوير بطريقة مستدامة تغطي جميع البيئة البحرية، وإيجاد التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية التنوع البيولوجي. وستعنى خطوتنا الأولى في هذا المجال بوضع المبادئ التوجيهية الفنية لحماية وبالإضافة إلى جهودنا التقنية والتنسيقية، نحن نعي بأهمية تطبيق خطة إعلامية وتوعوية تستهدف أصحاب المصالح بغرض تعزيز المعرفة عن الرابط الذي يجمع الأنظمة البيئية البحرية الصحية مع رفاهية الإنسان والاستدامة الاقتصادية على المدى البعيد لدولة الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لهذا، سنعمل على تطوير حملة اتصال محلية تتماشى مع مضمون الحملة المستخدمة من قبل الصندوق العالمي لصون الطبيعة تحت عنوان " الاستدامة لبحارنا "، وسنقوم بترويج المزايا والفوائد لأنظمة بيئية بحرية جيدة وما توفره لقطاعات اقتصادية أخرى، مثل قطاع الصيد، السياحة، وتحلية مياه الشرب. ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بتجهيز عدد من الوثائق الفنية تعرض مزايا وفوائد الاقتصاد المجتمعي من المناطق البحرية المحمية وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية، مثل قطاع الصيد والسياحة. ويكمن الهدف النهائي لهذه الاستراتيجية الثانوية في جلب الدعم المعنوي، والسياسي والمادي لمبادرات المحافظة على البيئة البحرية من والدعم المالي والمساهمة في إزالة العوائق وتهيئة حلول بعيدة المدى من أجل إنشاء شبكة من المناطق البحرية المحمية المبنية على مبدأ النظام البيئية المتكامل والتي تضمن استمرار النمو الاقتصادي توافقاً مع متطلبات البيئة البحرية.

**يساعد هذا الهدف ايضاً في تحقيق الاهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تم وضعها بموجب استجاباتها لالتزاماتها كجزء من اتفاقية التنوع البيولوجي والخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي. وعلى شكل اخص، للهدف رقم 2 والذي ينص على أن" بحلول عام 2021، يتم دمج قيمة التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط وصنع القرار "

الاستراتيجية -1 تخطيط وإدارة البيئة البحرية بشكل موحد ومدمج	
تشجيع الإدارة والتخطيط موحدين للبيئة البحرية لضمان اتباع نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار وظائف النظام البيئي البحري المترابط، ويهدف إلى نظام بيئي بحري مستدام وفعال (نطاق دولة الإمارات العربية المتحدة).	
هدف الاستراتيجية	
بحلول 2020، تتبع دولة الإمارات طويلة المدى نهجاً متكاملاً في إدارة البيئة البحرية يدمج متطلبات الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، ويعد أساساً تبنى عليه أطر تطوير المحميات الطبيعية البحرية	
الاستراتيجيات الثانوية	**الأهداف**
1.1 - تواصل النظام البيئي البحري ترويج أهمية ترابط وتواصل النظام البيئي كعنصر أساسي عند التخطيط للحفاظ على البيئة البحرية والاستخدام البحري والملاحة.	بحلول نهاية 2016، توفير هيكل عمل ومقترحات لصناع القرار حول كيفية دمج مبدأ تواصل النظام البيئي في التخطيط البحري العام والإدارة
1.2 - خطة دولة الإمارات العربية المتحدة لشبكة المناطق البحرية المحمية 2020 ترويج تصميم وإدارة شبكة من المحميات البحرية المترابطة بيئياً، وذلك كاستراتيجية رئيسية للحفاظ على التنوع الإحيائي البحري وحماية وظائف وعمل النظام البيئي	بحلول 2017، وضع خارطة طريق لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لشبكة مناطق بحرية محمية تتماشى مع اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي وحاصلة على دعم من الجهات ذات الصلة.
	بحلول 2018، موافقة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على رؤية الدولة لشبكة المناطق البحرية المحمية (ومتطلبات ترتيبها، إدارتها وبناء القدرات)
	بحلول عام 2020، تتم المحافظة بشكل رسمي على ١٠٪ من الموائل والأنواع التمثيلية في الإمارات. بحلول 2020، بأن تشمل قوانين الدولة وسياسات التنمية مبادرات لحماية البيئة البحرية على الأسس الرئيسية للإدارة البحرية المستدامة طويلة المدى للمناطق البحرية المحمية في دولة الإمارات.
1.3 - شمل التنوع الأحيائي في التخطيط والتطوير ترويج أفضل الممارسات ودمج الحفاظ على التنوع الأحيائي كعامل أساسي في عمليات التخطيط البحري، وذلك للحفاظ على المناطق البيئية الهامة التي تقع خارج نطاق المحميات البحرية.	بحلول 2018، وضع تنظيمات وإرشادات لدمج متطلبات الحفاظ على التنوع الاحيائي البحري في خطط دولة الإمارات للاستخدام البحري والملاحة، بالشراكة مع الهيئات والجهات ذات الصلة وذلك ضمن أطر صناعة القوانين والسياسات المحلية (وخاصة بما يتعلق بأنواع الحياة البحرية الهامة والموائل الحرجة)
	بحلول 2018، توفير متخذي القرارات ضمن القطاع العام والخاص بالأسس الرئيسية للتقليل من التأثير السلبي على البيئة والتعويض. بحلول 2020، دمج نهج التواصل البيئة البحري ومبادئ المحافظة على التنوع البيولوجي في أطر التقييمات البيئية EIA للمساهمة في تطوير المشاريع الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مستدام.

1.4 - حملات توعوية والمشاركة على مستوى عالٍ رفع مستوى الوعي حول الروابط التي تجمع بين الازدهار الاقتصادي- الاجتماعي وبين تواجد لبيئة بحرية صحية وذلك بهدف تعزيز الدعم لجهود المحافظة على البيئة البحرية	بحلول 2018، الوصول مستوى وعي أعلى حول الروابط التي تجمع بين الازدهار الاقتصادي- الاجتماعي وتحقيق ضمن مجال المؤتمرات والندوات التنموية التي تعنى بالسياسات الوطنية/ الإقليمية وحلقات الحوار مع القطاعات المختلفة
	بحلول 2018، جهود دولة الإمارات العربية المتحدة و ريادتها البيئية ستحصل على التقدير والتعريف من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإعلان عن الجهود المحلية (في اجتماعين دوليين رئيسين على الأقل).
	بحلول 2020، تسليط الضوء حول فوائد حماية البيئة البحرية أثناء حوارات ومناقشات وطنية وعلمية.

الاستراتيجية - 2 حماية الأنواع المهاجرة الرئيسية المهددة بالانقراض

تنسيق جهود التعاون ومشاركة المعلومات لتسليط الضوء على متطلبات المحافظة البيئية لأنواع الحياة البحرية المهاجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة (نطاق إقليمي)

نظرية التغيير

إن حماية الكائنات المعروفة والمهمة ثقافياً وتراثياً هو نهج مهم استخدمه في الماضي عديد من خبراء المحافظة البيئية كاستراتيجية ناجحة لا تقتصر فقط على تسليط الضوء على المتطلبات الضرورية للحفاظ على هذه الأنواع، بل تساهم أيضاً في تسليط الضوء على أهمية المحافظة البيئية للبيئة البحرية.

إن أنواع الحياة البحرية المهاجرة الأساسية المهددة بالانقراض، مثل السلاحف البحرية والحيتان هي بمثابة سفراء البيئة البحرية لأسباب متعددة، حيث تعتبر مؤشراً الذي يعطي صورة عن الوضع للبيئة البحرية، وعادة ما يتطلب الحفاظ عليها استراتيجيات بعيدة المدى يمكنها أن تعود بالفائدة على الحيوانات والموائل الأخرى. سيكمل استمرارنا في العمل على أنواع الحياة البحرية الأساسية جهودنا لترويج مبادرة إدارة متكاملة، حيث ستساعد هذه الكائنات المهاجرة على بناء سيناريوهات تظهر مدى وكيفية تواصل وترابط النظام البيئي بسبب دورات حياتها المعقدة، وأنماط تواجدها واستخدامها للموائل المتعددة (طالع الاستراتيجية 1)، وهذه المعرفة ستساهم أيضاً في تقوية خطط المناطق المحمية البحرية.

يتطلب الحفاظ على الأنواع المهاجرة جهوداً تمتد على نطاقات جغرافية مختلفة، لأنها تستخدم موائل متعددة تتخطى حدود الدول في مراحل مختلفة من دورة حياتها. كذلك، من خلال استخدام هذه الأنواع المهددة بالخطر والتي تشكل جزءاً من التراث الثقافي لتسليط الضوء على أهمية المحافظة على الحياة البحرية وجمع الدعم والجهود في المنطقة لتحقيق تغيير إيجابي يتجاوز مداه الحفاظ على هذه الانواع فقط.

الاستراتيجيات الثانوية الرئيسية

الاستراتيجية الثانوية 2.1 - مبادرة المحافظة على السلاحف البحرية في دولة الإمارات :
تسهيل تطوير وتطبيق هيكلة عمل للدفع بالحفاظ على السلاحف وتسليط الضوء على المخاطر ذات صلة والتي تهدد الموائل البحرية والأنواع الرئيسية الأخرى.

الاستراتيجية الثانوية 2.2 - التعاون الإقليمي للحفاظ على البيئة البحرية :
تسهيل التعاون المشترك ومشاركة المعلومات لتسليط الضوء على الثغرات المعلوماتية الهامة للحفاظ على الأنواع الرئيسية المهاجرة في المنطقة (السلاحف والحوت العربي الأحدب).

الاستراتيجية الثانوية 2.3 - تقييم وتقليل المخاطر الرئيسية :
ترويج أفضل الممارسات لتقليل التأثير الناجم من وقوع السلاحف والحيتان عن طريق الخطأ في شباك الصيد.

وصف الاستراتيجيات الثانوية

نسعى إلى تقوية حقيبة أبحاثنا عن السلاحف البحرية والحفاظ عليها عن طريق العمل لإغلاق أي ثغرات معلومات وبحث فيما يخص السلاحف الخضراء في المنطقة* وتعدادها وتواصلها وتواجدها في المناطق المختلفة، ومقارنة أماكن تواجدها بالمناطق المحمية الحالية. ستساعد هذه المبادرة في تكوين قاعدة أساسية إقليمية لتطوير استراتيجيات متكاملة على المستوى الإقليمي، عوضاً عن التركيز فقط على الأعمال الوطنية المجزأة التي لا تكون دائماً ذات فائدة للأنواع المهاجرة.

إن ترؤس مشروع أبحاث جديد يعنى بالسلاحف البحرية الخضراء هو امتداد طبيعي لمبادرة الحفاظ على سلاحف منقار الصقر التي أتممناها، والتي تمكننا من خلالها من بناء علاقات استراتيجية هامة مع الجهات ذات الصلة ومشاركة معلومات هامة مع المجتمع العلمي البيئي المحلي والإقليمي والدولي، وطورنا من خلالها خبراتنا التقنية وقدرتنا على تسليط الضوء على أولويات الحفاظ على السلاحف البحرية بشكل عام. ستساعد هذه الاستراتيجية أيضاً في إزالة أي عوائق أمام مشاركة المعلومات وجلب التقدير والاعتراف الدولي لجهود الدولة والمنطقة، مما قد يحفز توسعة مدى المحافظة البيئية البحرية.

وتوافقاً مع استراتيجيتنا الأولى والتي تسعى نحو تحسين مستوى المعرفة عن التوزيع والتواصل البيئي البحرية والإدارة البحرية المسؤولة، تهدف الجمعية إلى تسليط الضوء على الثغرات المعلوماتية حول المخاطر الناتجة عن الانشطة البشرية والتي تؤدي إلى تراجع تعداد هذه الأنواع، مثل الصيد العرضي. إن المخاطر الناجمة عن التداخل مع فعاليات الصيد لا تحظى بمعرفة واضحة في المنطقة، لكن هنالك زيادة في تسجيل عدد الوفيات للكائنات البحرية الكبيرة في دولة الإمارات والمنطقة. كما سنستمر بإشراك الجهات ذات الصلة والتشجيع على التعاون من أجل تقييم حجم المخاطر التي تواجه هذه الأنواع المهددة بالانقراض وخاصة الصيد العرضي، والمساعدة في إعلام اي قرارات مستقبلة لتقليل هذه المخاطر.

سنعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة مع الجهات المعنية وشركاء البرنامج لدمج أولويات المحافظة على السلاحف البحرية من خلال تطوير خطة عمل وطنية، ودمجها مع خطط الإدارة البحرية الأوسع وخطط المناطق البحرية المحمية. وسنهدف كخطوة أولى على عرض النجاحات عن الإدارة الفعالة لمنطقة واحدة على الأقل من المناطق المهمة للسلاحف في المنطقة**.

---

* يساعد هذا الهدف ايضاً في تحقيق الاهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تم وضعها بموجب استجابتها لالتزاماتها كجزء من اتفاقية التنوع البيولوجي والخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي. وعلى شكل اخص، للهدف رقم 5 والذي ينص على أن "بحلول عام 2021، مراقبة، وإدارة حالة ومنحنيات عناصر التنوع البيولوجي الرئيسية، وربطها بعلميات صنع القرار "

** مصطلح تم وضعه من قبل: بيلتشر، ن، جيه، أنتونوبولو، م، بيري، ل، عبدالمعطي، م.أ، عبدالسلام، ت، ز، البلداوي، م، الآنسي، م، المهندي، س، ف، الزحلاوي، ز، بالدوين، ر، شيكني، أ، داس، هـ.س، حمزة، س.، كير، أ.جيه، القيومي، أ.، مباركي، أ.، السويدي، هـ.س.، السويدي، أ. س.، صواف، م، تورينك، ك، ويليامز، جيه. وويلسون، أ، 2014. تحديد المناطق الهامة للسلاحف البحرية لسلاحف منقار الصقر في المنطقة العربية. Journal of Experimental Marine Biology and Ecology. 460:89–99.

وأخيراً، سيقوم فريقنا بدعم مبادرات التعاون الإقليمي للحفاظ على الحوت العربي الأحدب في بحر العرب المهدد بالخطر. ستتم هذه المبادرة بالشراكة مع عدد من المكاتب الممثلة للصندوق العالمي لصون الطبيعة في شمال غرب المحيط الهندي، مثل مكتب WWF في الباكستان، والهند، ومن المتوقع أن يساعد ذلك الجمعية في جلب المعرفة العلمية العالمية إلى الإمارات وبناء القدرات الوطنية والحصول على الدعم من باقة واسعة من الهيئات والمنظمات.

الاستراتيجية 2- حماية الأنواع المهاجرة الرئيسية المهددة بالانقراض	
تنسيق جهود التعاون ومشاركة المعلومات لتسليط الضوء على متطلبات المحافظة البيئية لأنواع الحياة البحرية المهاجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة (نطاق إقليمي)	
هدف الاستراتيجية	
بحلول 2020، تطبيق مبادرات الحفاظ الرئيسية لحماية الأنواع المهاجرة المهمة بيئياً وتراثياً والموائل الحرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة	
الاستراتيجيات الثانوية	**الأهداف**
2.1 - مبادرة الحفاظ على السلاحف البحرية في دولة الإمارات تسهيل تطوير وتطبيق هيكلة عمل للدفع بالحفاظ على السلاحف وتسليط الضوء على المخاطر ذات صلة والتي تهدد الموائل البحرية والأنواع الرئيسية الخرى.	بحلول 2017، دمج المعلومات الخاصة حول المناطق المهمة لسلاحف منقار الصقر في أطر التنمية والمحافظة البحرية، والاعتراف الرسمي بالمناطق المهمة للسلاحف للحفاظ عليها.
	بحلول 2017، تقليل المخاطر من مشاريع التطوير عن طريق تصميم إرشادات وأدلة وتنظيمات تدمج متطلبات الحفاظ على السلاحف البحرية في التخطيط والإدارة (الأنواع الرئيسية والموائل).
	بحلول 2018، تطوير خطة عمل وطنية للإمارات العربية المتحدة للحفاظ على السلاحف لتسهيل المراقبة، والأبحاث وأولويات المحافظة البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
	بحلول 2019، عرض مزايا وفوائد الإدارة الفعالة لمنطقة واحدة على الأقل من المناطق المهمة للسلاحف، وذلك بالعمل المشترك مع الجهات المعنية وأصحاب المصالح من قطاع السياحة (التركيز: جزيرة صير بو نعير).
2.2 - التعاون الإقليمي للحفاظ على البيئة البحرية تسهيل التعاون المشترك ومشاركة المعلومات لتسليط الضوء على الثغرات المعلوماتية الهامة للحفاظ على الأنواع الرئيسية المهاجرة في المنطقة (السلاحف والحوت العربي الأحدب).	بحلول 2018، زيادة مستوى المعرفة الإقليمية ومشاركة المعلومات التي تمكن الحفاظ على أنواع السلاحف الرئيسية.
	بحلول 2020، دعم التعاون الإقليمي وملء الثغرات المعلوماتية حول الحوت العربي الأحدب المهدد بالخطر. ملاحظة: ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون من الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بالمشاركة في هذه الجهود المتعاونة مع مكتب WWF الدولي، WWF باكستان و WWF الهند.

2.3 - تقييم وتقليل المخاطر الرئيسية	بحلول 2019، تحسين فهم تفاعلات مصايد الأسماك مع الأنواع البحرية الرئيسية.
ترويج أفضل الممارسات لتقليل التأثير الناجم من وقوع السلاحف والحيتان عن طريق الخطأ في شباك الصيد	بحلول 2020، معرفة تأثيرات قطاع الصيد، الأنواع البحرية الكبيرة وبذل الجهود للتخلص من والبدء في الجهود لتقليل هذه التأثيرات

الاستراتيجية 3 - تعزيز المعايير الطوعية

الدفع بالتنمية المسؤولة وإدارة العمليات المستدامة لقطاعين رئيسيين وذلك من خلال ترويج معايير طوعية

نظرية التغيير

إن التعاون مع القطاع الخاص يمكن أن يقدم فرصاً عديدة لا تقتصر في تنمية دورهم الريادي ليكونوا قدوة للممارسات الجيدة والإدارة المستدامة لموارد دولة الإمارات البحرية فقط، بل لتعزيز الدعم المعنوي والمادي لمبادرات المحافظة على البيئة البحرية. وسنستغل خبراتنا التي قمنا بتنميتها من خلال تجاربنا السابقة للدفع بمؤسسات القطاع الخاص إلى لتقليل انبعاث الغازات الضارة (حملة أبطال الإمارات للقطاع الخاص)، وسنستهدف العمل مع قطاعين رئيسيين وهما قطاعي تحلية المياه والسياحة.

الاستراتيجيات الثانوية الرئيسية

الاستراتيجية الثانوية 3.1 - السياحة : ممارسات طوعية مسئولة :
العمل مع بعض الشركاء الاستراتيجيين من قطاع التطوير السياحي والفنادق والترفيه لتقليل المخاطر الناتجة عن عملياتهم على البيئة البحرية والساحلية الناجمة.

الاستراتيجية الثانوية 3.2 - تحلية المياه : معايير طوعية :
العمل مع أصحاب المصالح الرئيسيين على تبني ممارسات مسؤولة تقلل من أثر عملياتهم على التنوع البيولوجي البحرية.

وصف الاستراتيجيات الثانوية

يشهد قطاع السياحة نمواً مستمراً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعد من الدوافع خلف نمو مشاريع التطوير الساحلية والفعاليات والأنشطة الترفيهية البحرية. سنقوم مبدئياً بالعمل مع أصحاب المصالح الرئيسيين من قطاع السياحة لعرض روابط هذا القطاع مع الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي البحري. وسنهدف، من خلال العمل التعاوني من قطاع السياحة ممارسات أكثر مسؤولية يمكن أن يتبناها هذا القطاع لتخفيف أثره على البيئة البحرية الهشة.

سنعمل مع قطاع تحلية المياه، وهو يعتبر من القطاعات المتطورة في الإمارات، على تحديد الموضوعات التي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري؛ وعلى تحديد أفضل التقنيات المتاحة للدفع بالممارسات المسؤولة عن هذا القطاع. وسنهدف، من خلال العمل التعاوني إلى جعل هذا القطاع قدوة عالمية في تبنى المعايير العالمية للحفاظ على البيئة البحرية.

الاستراتيجية -3 تعزيز المعايير الطوعية	
الدفع بالتنمية المسؤولة وإدارة العمليات المستدامة لقطاعين رئيسيين وذلك من خلال ترويج معايير طوعية	
هدف الاستراتيجية	
بحلول 2020، تخفيف المخاطر البيئية الناتجة عن هذين القطاعين وذلك من خلال تطبيق ممارسات مسؤولة وزيادة المشاركة في فعاليات الحفاظ على البيئة البحرية	
الاستراتيجيات الثانوية	**الأهداف**
3.1 - السياحة: ممارسات طوعية مسئولة العمل مع بعض الشركاء الاستراتيجيين من قطاع التطوير السياحي والفنادق والترفيه لتقليل المخاطر الناتجة عن عملياتهم على البيئة البحرية والساحلية الناجمة.	بحلول 2018، عرض الروابط بين البيئة البحرية وبين قطاع السياحة (التأثيرات المتداخلة)
	بحلول 2019، الحصول على دعم عدة شركاء استراتيجيين من قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة وإشراكهم في الرؤية الوطنية لشبكة المناطق البحرية المحمية، ومبادرات المحافظة على البيئة البحرية.
	بحلول 2019، تطوير أسس التنمية المسؤولة والإدارة المستدامة لقطاع السياحة، وتبنيها من قبل جهة واحدة على الأقل من القطاع.
3.2 - تحلية المياه: معايير طوعية العمل مع أصحاب المصالح الرئيسيين على تبني ممارسات مسؤولة تقلل من أثر عملياتهم على التنوع البيولوجي البحرية.	بحلول 2019، عرض الروابط بين البيئة البحرية وقطاع تحلية المياه (التأثيرات المتداخلة)
	بحلول 2020، بداية تطوير ممارسات أكثر مسؤولية لتخفيف تأثيرات عمليات تحلية المياه على التنوع البيولوجي البحري، مع جهة تشغيل واحدة على الأقل.

3.7 المتطلبات المالية

للتمكن من تطبيق هذا البرنامج الطموح والتأكد من تحقيقه لأهدافه وفقاً لأفضل ممارسات، تعتمد جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) على الدعم المالي للمدى البعيد والقصير. سنحاول في جمع غالبية الدعم المطلوب من القطاع الحكومية والشركات والمؤسسات إضافة إلى التخصيص من التمويل غير المشروط. تقدر تكلفة البرنامج البحري بحوالي ٣٧،٨٤٠،٠٠٠ مليون درهم خلال السنوات الخمس التالية.

الفصل - 4
برنامج المحافظة على البيئة البرية

4.1 المعلومات الأساسية

الغرض من البرنامج

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة حقبة نمو وتطور سريعة جداً خلال السنوات المؤخرة، والتي نتج عنها زيادة الضغوطات على البيئة. لقد وفرت مشاريع التوسع المدني وتطوير البنية التحتية منصة لزيادة النمو السكاني على وجه سريع، الأمر الذي لعب دوره في وضع تأثيرات سلبية كبيرة على الأنظمة البيئية الهشة في الدولة.

تشمل موائل دولة الإمارات العربية المتحدة مناطق صحراوية ومسطحات ومناطق جبلية تشهد اليوم مزيداً من الضغط نتيجة تراجع حالة هذه الموائل، ومشاكل الرعي الجائر، والتوسع العمراني الكبير، ومشاريع الردم والاستصلاح لأغراض الزراعة والصناعة، وعدم وجود التشريعات المناسبة وغياب التنسيق على المستوى الاتحادي لحماية البيئة.

حماية البيئة البرية هو أمر يمكن تحقيقه من خلال تطوير شبكة مناطق محمية. نحن على ثقة في جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بأن مثل هذه الشبكة من المناطق المحمية عبر أنحاء الدولة هي الحل العملي الفعال للحفاظ على البيئة البرية للأجيال القادمة. يجب أن تكون هذه الشبكة متكاملة مع ممرات تصل المناطق المحمية ببعضها البعض لتسمح بالحركة الطبيعية لأنواع الكائنات البرية المحلية.

تنوي جمعية الإمارات للحياة الفطرية(EWS-WWF) العمل مع الشركاء من الهيئات والجهات المعنية في دولة الإمارات وتسهيل سبل المناقشة والحوار للدفع إلى منظور موحد للمحميات الطبيعية في الدولة، وذلك بناء على العمل الإيجابي المكثف التي قامت به العديد من هذه الجهات في الحفاظ على أنواع الحياة البرية وإعادة تقديم من هو على حافة الانقراض إلى بيئته الطبيعية.

4.2 نطاق الرؤية

النطاق الجغرافي والموضوعي للبرنامج

استراتيجية جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) للحفاظ على الحياة البرية للأعوام الخمس 2015-2020 ستركز على منطقة جغرافية تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة. سيتيح التركيز على دولة الإمارات المبادرة في تطوير شبكة فعالة من المناطق المحمية في دولة الإمارات كنموذج يمكن تطبيقه لاحقاً في المناطق الأخرى خارج الدولة. سيكون هدف البرنامج الرئيسي دعم إنشاء تشريعات وطنية تساعد في إنشاء شبكة متكاملة من المحميات الطبيعية، وبناء قاعدة البيانات البيئية لتوثيق المعلومات البيئية بشكل مركزي فعال، وتطبيق المعايير الدولية في تطوير مناطق محمية نموذجية مبنية على أفضل الممارسات.

رؤية البرنامج

يمكن تحقيق الحفاظ عل البيئة البرية من خلال مسارين. أولهما يتعلق بتطوير شبكة مترابطة من المناطق المحمية عبر الدولة، والذي من شأنه الوصول إلى تناغم بين الطبيعة والإنسان وتقليل المخاطر على البيئة البرية. ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بالعمل عن قرب والتعاون مع الشركاء، والمؤسسات وأصحاب المصالح لتطوير هذه الشبكة. ثانياً، لتأمين مستقبل المناطق المحمية في دولة الإمارات والتأكد من وجود المحافظة البيئية ضمن قائمة أولويات أجندة كل إمارة، تكمن رؤيتنا أيضاً في دعم الهيئات على المستوى الاتحادي والمحلي لتطوير الأطر التشريعية التي تهدف إلى حماية الموائل البيئة البرية والحياة البرية التابعة لها.

4.3 أهداف وأغراض المحافظة على البيئة البرية

أهداف المحافظة

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بتعريف عدة أنواع من الأهداف والتي تشمل النظم البيئية (نطاق واسع)، والأنواع البرية المحلية والمهددة بالخطر، والعمليات الإيكولوجية البيئية، وأهداف تختص برفاه الإنسان. وقد تم الرجوع في تحديد أهداف النظم البيئية إلى مصطلحات الصندوق العالمي لصون الطبيعة، وتحتوي على:

- المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية
- المناطق البيئية في سلسة جبال الحجر الغربية
- الأراضي الرطبة
- البيئة المدنية الخضراء التي تحتوي على موائل من صنع الإنسان

تجمع هذه الأهداف والأغراض ذات التنوع الواسع جميع الأنظمة البيئية والتنوع الأحيائي في دولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة لذلك، هنالك هدفان بيئيان رئيسيان يستحقان العناية والمحافظة وهما:

- النظام المائي في الوديان الجبلية الذي يحتوي على مناطق أحواض تجميع المياه العذبة في الدولة، منها على سبيل المثال وادي الوريعة، و
- ترابط الموائل الطبيعية التي تحتوي على تنوع بيولوجي غني وهام بما يتيح للحيوانات البرية التحرك بينها، وبنائها لمستعمرات مختلفة، وزيادة قدرة الموائل على التأقلم والمقاومة.

لا يتم عادة تحديد العمليات البيئية كأهداف للمحافظة، ولكن، برأينا، يسمح شملها في الأهداف بإبراز أهميتها في الحفاظ على التنوع الأحيائي في الدولة.

إن شمل أهداف تتعلق بصحة ورخاء البشرية في جهود المحافظة على البيئة هو مبدأ آخذ في النمو في حلقات المحافظة البيئية ويسعى إلى تسليط الضوء على الترابط بين تطوير الاقتصاد المجتمعي والمحافظة البيئية الميدانية. إن تحديد الفوائد على البشرية لجهود المحافظة البيئية، كما فعلنا في برنامج المحافظة على البيئة البحرية، هو أمر مهم وذو قيمة لأي هيئة أو منظمة تعنى بالمحافظة البيئية، حيث سيساعد في الحصول على مستوى الدعم المطلوب وبالتالي في النجاح في تحقيق أهدافها.

تأخذ جهود المحافظة والتخطيط البيئي الحديثة العلاقة بين التطور الاقتصادي–الاجتماعي والمحافظة البيئية بعين الاعتبار

المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية

تعد المناطق الصحراوية والشبه الصحراوية من أنواع الموائل الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تحتوي على ثلاث مناطق بيئية، الصحراء العربية والأراضي شبه الصحراوية في شرق الصحراء العربية، وصحراء وشبه صحراء الخليج العربي، وصحراء وشبه صحراء خليج عمان. وتم تقسيم المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية لخليج عمان لوحدتين: الأولى تشمل المسطحات الممتدة على طول سواحل الإمارات وعمان، والثانية المناطق الساحلية والصحراء الداخلية في غرب سلسلة جبال الحجر.
من ضمن الحيوانات البرية التي تعتمد على هذا النظام البيئي: المها العربي (*Oryx leucoryx*) ، الضب المصري (*Uromastyx aegyptia*) والغزال الرملي (*Gazella subgutturosa marica*) التي تم إدراجها جميعاً على قائمة الحيوانات التي تواجه الخطر، مع حيوانات تواجه الانقراض، مثل القط الرملي (*Felis margarita*).

هنالك حيوانات مثل الثعلب الرملي (*Vulpes rueppellii*) ، وغرير العسل (*Mellivora capensis*) والنسر الذهبي (*Aquila chrysaetos*) تم إدراجها على قائمة الحيوانات الأقل تهديداً الخاصة بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، وتم تصنيفها وطنياً على قائمة الحيوانات المهددة بالانقراض، والمهددة بالانقراض من الدرجة الأولى، وتعتمد على جودة وصحة وعمل المناطق شبه الصحراوية الواسعة. إن الرعي الجائر، وخسارة الموائل وضررها هو نتيجة لزيادة التطوير الذي يهدد هذا الهدف.

المناطق البيئية في سلسلة جبال الحجر

تمتد هذه المنطقة من شمال سلطنة عمان إلى شبه جزيرة مسندم. لقد تم العثور على العديد من أنواع الحيوانات والنباتات والزواحف البرية في المنطقة الحدودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان،الموجودة في هذه المنطقة بشكل حصري، منها على سبيل المثال الطهر العربي (*Arabitragus jayakari*) والعقاب المصري (*Neophron percnopterus*). كما تعد المنطقة موئلاً للغزال العربي المهدد بالخطر (Gazella gazella) ، وثعلب بلانفورد (*Vulpes cana*)، والوشق (*Caracal caracal*). تشمل المنطقة الجبلية مناطق كانت في الماضي موئلاً للنمر العربي (*Panthera pardus nimr*). يعد الرعي الجائر واستخراج المعادن والتطوير من المخاطر التي تهدد هذه الأنواع البرية.

الأراضي الرطبة

تحتوي مناطق الأراضي الرطبة في دولة الإمارات العربية المتحدة على أودية توجد فيها مياه عذبة على مدار العام، أو برك مياه موسمية، وواحات النخيل، وينابيع، ومسطحات ساحلية منخفضة الملح، ومناطق طينية مدية، والعديد من المسطحات المائية من صنع البشر (بحيرات السدود ومحطات معالجة المياه والبحيرات الترفيهية). على الرغم من الآثار الناجمة عن الاستخدام البشري، فإنها لا تزال توفر موائل مهمة لاستراحة الطيور المهاجرة والتكاثر، وموئلاً لأنواع من البرمائيات والحشرات التي يقتصر وجودها في المنطقة فقط. وتتواجد فيها عدد كبير من أنواع الطيور المصنفة بالأنواع المهددة بالخطر وفق لائحة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)، منها على سبيل المثال طائر دريجة مستدقة المنقار (*Calidris tenuirostris*)، وطائر شرشير المخطط (*Marmaronetta angustirostris*)، والعقاب الأرقط الكبير (*Aquila clanga*) إلى جانب الطهر العربي (*Arabitragus jayakari*)، وعدد من حشرات اليعسوب، منها يعسوب توماسي (*Urothemis thomasi*)، ويعسوب خالدي العربي (*Arabineura khalidi*) المهددان بالانقراض، و يعسوب *Paragomphus sinaiticus* المهدد جداً بالانقراض، والتي تستخدم جميعها موائل الأراضي الرطبة كملجأ، وكموارد للغذاء والماء، والتكاثر في فصل الشتاء، أو الاستراحة خلال فترة هجرتها. تشمل المخاطر للأراضي الرطبة مشاريع التطوير، والتغير المناخي، وتراجع الموائل، وخسارة الموائل والكائنات الدخيلة.

التطوير المدني الأخضر

تشهد دولة الإمارات تزايد في أعداد الحدائق والأراضي الرطبة التي تتم من صنع الإنسان في البيئة المدنية، والتي أصبحت مناطق مهمة للحياة لعدد من الأنواع المحلية والمهاجرة. وهذا امر متوقع، فعندما يكون لدينا بيئة ذات مناطق محدودة للأراضي الرطبة والمسطحات الخضراء في حالة تدهور مستمرة، تأتي هذه المناطق البيئية من صنع الإنسان لتوفر موائل بديلة ومساعدة لضمان بقاء الحيوانات البرية على قيد الحياة. وكدليل على أهميتها كموائل بديلة، تمت مشاهدة وتسجيل واحد من أكثر الكائنات البرية ندرة في الدولة، وهو طائر القطقاط الجماعي (*Vanellus gregarious*). المهدد بالانقراض من الدرجة الأولى بشكل منتظم في حقول العلف حول دبي. أهم المخاطر التي تواجه مثل هذه المناطق هو التنمية العمرانية التي لا تأخذ المحافظة على التنوع البيولوجي أو أسس الإدارة البيئية بعين الاعتبار. نحن ندرك بأن شمل مثل هذا الهدف كهدف للمحافظة البيئية قد يبدو متضارباً مع دعوتنا لحماية الموائل الطبيعية، وخاصة أنه متعلق بشكل وثيق بالتنمية العمرانية، ولكن في نهاية المطاف، ما يهم عند تحديد مشاريع التنمية هو النظر في رؤيتها للمحافظة البيئية حيث يكمن المفتاح الرئيسي في التنمية مع أخذ البيئة بعين الاعتبار، وعلى الأخص المساحات الخضراء الموجودة حالياً.

الأنظمة المائية في الوديان

إن الوديان هي عبارة عن مسارات مائية أو قيعان أنهار تكون جافة في معظم أوقات السنة، وتعتبر الوديان موائل طبيعية غنية للعديد من الكائنات البرية المحلية، على الرغب من قحالتها وجفافها في معظم فترات السنة، كما هو الحال في وادي الوريعة. كما تجمع هذه الوديان مياه الأمطار خلال الفصول الرطبة، لتوفر المياه العذبة للأنظمة البيئية التي تحتضنها ولتوصل هذه المياه إلى الأنظمة الأخرى المتفرعة مثل السواقي. هذه الأنظمة مهددة بالخطر على كافة مستويات الدولة نتيجة أنشطة التعدين والاستخراج وغيرها.

تواصل الموائل

إن المحافظة على الموائل الطبيعية على حالتها الأصلية هو مهم جداً لبقاء العديد من الكائنات المحلية البرية، ولكنه لا يكفي وحده لضمان بقاء هذه الكائنات على المدى الطويل، حيث أن التواصل بين الموائل الطبيعية له أهمية متساوية لزيادة قدرة مقاومة وتأقلم هذه الموائل للأخطار المختلفة مثل تغير المناخ أو الأنشطة البشرية، حيث يتيح هذا التواصل إلى بناء جينات جديدة من خلال التبادل الطبيعي لهذه الكائنات البرية. لقد تم تعريف المواقع ذات القدرة على المقاومة عن طريق قدراتها العالية في التأقلم مع التغير المناخي، والحفاظ على تنوعها الأحيائي والجيني ووظائفها البيئية. غالبية الكائنات تعتمد على هذه المناطق المتداخلة والمتصلة ببعضها البعض، ويشمل ذلك الحيوانات البرية الكبيرة، مثل المها العربي (*Oryx leucoryx*)، والطهر العربي (*Arabitragus jayakari*)، والغزال الجبلي (*Gazella gazelle*)، والكائنات آكلة اللحوم الكبيرة، مثل الوشق (*Caracal caracal*) والنمر العربي (*Panthera pardus nimr*) وعدد من المفصليات، والزواحف والنباتات.

الأنواع البرية المحلية والأنواع المهددة بالخطر

«الأنواع البرية المحلية» هي الكائنات البرية التي يقتصر وجودها ومجالها بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، و «الأنواع المهددة بالخطر» هي التي تم وضعها ضمن قائمة الأنواع المنقرضة مؤخراً أو محلياً، أو المهددة بالانقراض من الدرجة الأولى، أو المهددة بالانقراض أو المهددة بالخطر وذلك وفق القائمة الحمراء الخاصة بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)، أو قائمة الثدييات المهددة بالخطر في دولة الإمارات العربية المتحدة. الأنواع التي تم وضعها على قائمة «معلومات غير متوفرة» تستحق أيضاً عناية خاصة للتمكن من ملء هذه الثغرات المعلوماتية حول تعدادها وأحجامها والضغوط التي تواجهها وذلك لتصنيف حالتها ووضعها في الإمارات بشكل صحيح. وتتعرض هذه الأنواع إلى أخطار عدة مثل فعاليات التطوير العمراني، وتدهور موائلها وتراجعها، والرعي الجائر من قبل الماعز المتروكة، والإبل، والتغير المناخي، والكائنات الدخيلة، وأنشطة الصيد وقتل هذه الحيوانات والتجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

أهداف جودة نمط حياة الإنسان

تأمين مصادر الرزق: إن ضمان مستقبل واعد للموائل البرية وكائناتها هو عنصر مهم في تأمين حياة جيدة للأهالي والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. من المتوقع أن تتمكن السياحة البيئية في كسب اسم لها، لتلعب دوراً هاماً في تحسين مستوى معيشة الذين يعيشون في الأماكن القريبة من المواقع السياحية. بينما تعتبر الإدارة الحكيمة لموارد المياه هي الفوز الثاني لهذا الهدف الثانوي.

الترفيه والصحة: إن الدولة التي تقدّر وتحمي وتستمتع بمواردها الطبيعية الغنية ستكون دولة تحظى بصحة وسلامة جيدة، حيث تأتي المناطق الطبيعية المحمية بفوائد إيجابية على الصحة الجسدية والفكرية للأشخاص.

فوائد المياه الجوفية على الإنسان والطبيعة تعزز المناطق المحمية إعادة تجديد المياه الجوفية المحلية، وتوفير خدمات لكل من الانسان والطبيعة.

من حماية المواقع الأثرية والدينية نتيجة جهود للمحافظة البيئية سيساعد في تعزيز تحسين نمط العيش المحلي من خلال التعزيز الديني والروحاني، والترفيه، والجماليات.

تخفيض انبعاثات الكربون: تحسين الحياة النباتية الطبيعية، ووجود المناطق المحمية قد سيساعد في حبس الكربون والمساهمة في تخفيض دولة الإمارات العربية المتحدة لانبعاثاتها الكربونية.

4.4 ملخص أهداف البرنامج

ستهدف استراتيجية المحافظة على البيئة البرية لجمعية الإمارات للحياة الفطرية الطبيعة (EWS-WWF)___ إلى المساهمة تجاه الأهداف التالية:

الهدف	الغرض
الأراضي الرطبة	حماية وصون الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية والوطنية، وإدارة الأراضي الرطبة الاصطناعية للحفاظ على التنوع الأحيائي.
التطوير المدني البيئي الأخضر	تعزيز التنوع البيولوجي كعنصر مدمج مع التخطيط المدني للمناطق المزروعة والمسطحات الخضراء. وضع قيمة لحماية التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية عند النظر في تطوير الحدائق والمسطحات الخضراء وغيرها من مشاريع التنمية العمرانية، وذلك لما يجلبه التنوع البيولوجي من فوائد في تحسين نمط عيش الإنسان.
المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية	حماية وإدارة المناطق المختارة للتأكد من جودة صحة وعمل النظام البيئي بشكل يقارب حالته الأصلية الطبيعي. وللمحافظة على تعداد الكائنات الجيدة من فصائل الحيوانات البرية المفترسة، والثديات آكلة الأعشاب؛ يجب التأكد وضمان أن هذه المناطق هي كبيرة بما فيه الكفاية ومترابطة مع بعضها البعض بشكل يناسب أسس المحافظة البيئية الصحيحة.
جبال الحجر	حماية وإدارة المناطق المختارة للتأكد من جودة صحة ووظائف النظام البيئي الذي يحمل تنوعاً بيولوجياً غنياً. يجب أن تحتوي المنطقة على سبل ترابط واتصال تتيح للأنواع البرية من فصائل الحيوانات المفترسة، وذات الحوافر فرصة البقاء والعيش.
الأنواع المحلية المهددة بالخطر	حماية وصون الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية والوطنية، وإدارة الأراضي الرطبة الاصطناعية للحفاظ على التنوع الأحيائي.
النظام المائي للوديان	المحافظة على إعادة تأهيل وترميم النظم المائية في أودية دولة الإمارات العربية المتحدة مع مستوى حماية وحفاظ بيئي ملموس.
تواصل الموائل	المحافظة على وتطوير أو إعادة تأسيس سبل الاتصال بين المناطق البيئية الهامة والموائل على نطاق واسع.
جودة نمط عيش الإنسان	يتم من خلال الحماية الملحوظة للمناطق البيئية، وزيادة تأمين موارد العيش ذات الصلة بالسياحة البيئية، وخلق فرص الترفيه، والإدارة الأفضل للموارد المائية..

4.5 تحليل الوضع

خلفية عن المخاطر

لقد تم تعريف سبع مخاطر على نطاق الأهداف البيئية المذكورة سابقاً وهي:

التطوير، ويشمل التطوير المدني، والسكني، والسياحي، والتعدين والصناعي

لقد ساهم اكتشاف النفط في حقبة السبعينيات في زيادة سريعة لجهود التنمية والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود المؤخرة المنصرمة. وقد كان عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1968 قرابة 180,000 نسمة، ولكن هذا العدد وصل إلى قرابة 9,44 مليون نسمة في عام 2014. لقد أتت هذه الزيادة بشكل رئيسي مع ازدهار قطاع النفط والغاز في الدولة، إضافة إلى رغبة العديد للعيش في الدولة لعلو مستوى نمط العيش بها؛ الأمر الذي استقطب العديد من الزوار والسياح والمقيمين. وبالطبع، نتج عن زيادة استخراج النفط والصناعات ذات الصلة توليد مزيد من الثروات التي تم ضخها في مشاريع تطوير البنية التحتية، والتوسع في التطوير المدني والمناطق السكنية وتنوع قطاع الصناعة. ومع رؤية الدولة الطموحة للانضمام إلى قائمة الدول الرائدة عالمياً والتنافس على الساحة العالمية، أتت بعض مشاريع التطوير على حساب الموائل الطبيعية وعدم اعتبار البيئة عند التخطيط لاستخدام الأراضي. غالبية المشاريع التي تم تطويرها كانت على امتداد السواحل والموائل الساحلية والتي لا زالت لغاية اليوم تهدد البيئة الطبيعية أكثر من أية تأثيرات أخرى، وخاصة مع رغبة غالبية السكان بالعيش بالقرب من الساحل. وفي نفس الوقت، شهدت الأراضي الداخلية تنمية سريعة أيضاً وضعت ضغوطاً كبيرة على الموائل الحالية، من خلال التغيير الشامل أو الجزئي للموائل الطبيعية لتكون مناطق سكنية أو صناعية، أو عن طريق تجزئة هذه الموائل بشبكة كثيفة من المناطق المبنية يصاحبها مرافق البنية التحتية، مثل الطرقات السريعة التي تضع حداً لنمط تحرك الحيوانات البرية وقدرة الموائل الطبيعية على التأقلم والتحمل.

الكائنات الدخيلة

هنالك دراسات معدودة تمت عن تأثير الكائنات الدخيلة على الأنواع المحلية للحياة البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكنها أجمعت على أن هذه التأثيرات لا يجب إهمالها. لقد أدى التطور والتوسع العمراني والصناعي إلى إنشاء موائل اصطناعية متعددة، استقرت بها بشكل رئيسي كائنات دخيلة، منها ما تم تقديمه عمداً، ومنها ما هربت خوفاً من الأسر، أو أتت نتيجة أنشطة من صنع الإنسان.
الجرذان المتعايشة (*Rattus sp.*) وفأر (*Mus musculus*) يمكن مشاهدتها في كل منطقة يعيش بها الإنسان. وعلى نطاق موائل المياه العذبة، تم تقديم أنواعاً مختلفة من الأسماك، منها كان بغرض التحكم بالحشرات مثل سمكة كيلي (*Aphanius dispar*) أو سمك البلطي الترفيهي (*Tilapia spp*).
هنالك أيضاً القطط والكلاب والماعز السائبة التي تعتبر من أكثر الأنواع الدخيلة ذات التأثير السلبي على الموائل الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى كائناتها الأصلية. وفي حين تنافس جميع الكائنات الدخيلة الأنواع المحلية للحصول على الغذاء والماء، للماعز تأثير السلبي على الغطاء النباتي، بينما تهدد القطط السائبة قط جوردون البري بسبب التزاوج، مما يضع مستقبل بقاء هذه الأنواع البرية تحت التهديد.

وعلى نطاق أنواع الطيور التي تم تقديمها في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء التي تم تقديمها وجلبها عمداً أو عن طريق الخطأ، تهدد العديد منها الأنواع المحلية، وتشمل هذه الطيور طائر المينة الشائع (*Acridotheres tristis*)، والبراكيت الأخضر (*Psittacula krameri*) وبراكيت ألكساندرين (*P. eupatria*). والغراب الهندي (*Corvus splendens*) إضافة إلى عدد من النباتات الدخيلة، مثل شجرة الغويفة (*Prosopis juliflora*) و نبتة العشار الباسق (*Calotropis procera*).

اضطراب الموائل والتلوث

لقد نتج عن التوسع في شبكة البنية التحتية للدولة واستمرار النمو السكاني الضرر بالعديد من الموائل. ووصل الضرر إلى أعماق المناطق الصحراوية التي أصبحت اليوم مناطق ترفيهية لمحبي القيادة على الطرقات الوعرة بسيارات الدفع الرباعي والتي تهشم المسطحات النباتية الهشة والتلال الرملية التي تتطلب وقتاً طويلاً للتعافي، وتقضي على الكائنات الليلية الصغيرة التي تختبئ في جحورها، مثل الزواحف والثدييات الصغيرة والحشرات.

هنالك أيضاً ما يعرف بالتلوث الصوتي بسبب الإنسان وهو من العوامل الرئيسية التي لها تأثيرها على الحياة البرية. يأتي هذا التلوث بداية من أصوات السيارات والطائرات التي تحلق فوق الموائل الطبيعية، والتي تساهم في تراجع أعداد الحيوانات البرية. ويؤثر هذا النوع من التلوث سلبياً على قدرة الحيوانات على التواصل، كما أن له مؤثرات نفسية، مثل زيادة التوتر أو تغيير في السلوك يشمل ترك المنطقة، أو عدم التمكن من التكاثر.

على الرغم من وجود أدلة قليلة حول التأثير السلبي من مجالات التيارات الكهرومغناطيسية التي تولدها خطوط نقل الطاقة ذات الجهد العالي على طرق التواصل بين الأنواع والتأثير على الأنظمة البيئية، يعتبر تواجد عدد خطوط الكهرباء عالية الجهد التي تمر في الموائل الطبيعية أمر يثير القلق.

إن التلوث الناجم عن رمي النفايات والمواد الكيميائية والتلوث العضوي هو أمر مثير للقلق الشديد. إن رمي النفايات هو ظاهرة تنتشر في كافة أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعود سبب انتشار هذه الظاهرة إلى غياب وفقر الوعي البيئي على النطاق التعليمي والمجتمعي، ويشكل التلوث العضوي والكيماوي خطراً جدياً على موائل المياه العذبة، الطبيعية والاصطناعية، ويؤدي إلى تلوث المياه الجوفية.

الرعي الجائر من قبل الماعز السائبة والإبل

يعد الرعي الجائر مشكلة شائعة وجدية في هذه المناطق القاحلة التي يتطلب نمو النباتات وتكاثرها فيها فترات طويلة. لقد عرف منذ سنوات بعيدة بأن تربية الماشية، مثل الإبل والماعز والخراف توفر مورداً غذائياً للإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة. لكن دخول عصر التقنية والتحضر جعل هذه المهن من الماضي، ويقتصر وجودها على مدى محدود كجزء من التقاليد المحلية القديمة. ولكن ما يؤثر على الموائل الطبيعية هو أعداد القطيع الكبيرة من الماعز والإبل التي لا تتم إدارتها، كما هو الحال في غالبية المناطق في جبال الحجر، وهنالك عدد كبير من الماعز السائبة التي تفاقم ظاهرة الرعي الجائر، وتقوم بشكل غير مباشر في وضع تأثيرات سلبية على فصائل آكلة الأعشاب البرية التي تعتمد على هذه الموائل، مثل الغزال الجبلي، والطهر العربي. وللرعي الجائر أيضاً تأثير سلبي على تآكل التربة، وخاصة في المناطق الجبلية.

التغير المناخي

تغير المناخ هو ظاهرة عالمية تضع مخاطر ملموسة على التنوع الأحيائي، ومن المتوقع أن يضع تحديات كبيرة أمام الحياة البرية في البيئة الصحراوية، مثل المناطق الصحراوية في دولة الإمارات، وقدرتها على التأقلم مع تأثيرات معينة من التغير المناخي، ولو كانت هناك قدرة مقاومة متوارثة ضمن الموائل والكائنات التي تعيش في هذه الظروف البيئية القاسية.

بينما لا يمكننا تحديد الآثار المترتبة عن تغير المناخ بشكل دقيق، من المؤكد بأن الموائل الأكثر عرضة للخطر تجاه هذه التغيرات هي أنظمة المياه العذبة، والكائنات البرية التي تعتمد على هذه الأنظمة. وقد تشهد الموائل البرية مجتمعة تغيرات قد تشمل اختفاء الكائنات، أو تغيرات في وفرة أعدادها. إضافة لذلك، قد يحدث تغير في المواسم مما سيؤثر بدوره على العمليات البيئية المترابطة، مثل دورة ظهور الأزهار والتلقيح للنباتات ووفرتها. وقد بدأت ملاحظة أنماط هطول أمطار غير متوقعة قد تؤدي إلى العديد من التغيرات في المواسم الجافة، أو زيادة الفيضانات الموسمية.

يزيد تغير المناخ من تفاقم الضغوطات الحالية الناتجة عن الانشطة البشرية، كما يزيد من هشاشة الموائل والحياة البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة وقدرتها على المقاومة والتأقلم.

الصيد وإلحاق الأذى بالحيوانات البرية

الصيد غير القانوني وإلحاق الأذى هي من المخاطر الجدية التي تركت أثرها الكبير في تقليل تعداد عدد من الأنواع المحلية، منها على سبيل المثال الغزال الجبلي *(Gazella gazelle)*، والطهر العربي *(Arabitragus jayakari)* ، والحبارى الآسيوية *(Chlamydotis macqueenii)* وتسبب في انقراض عدد من الأنواع المحلية، مثل الذئب العربي (*Canis lupus arabs*) والضبع المخطط *(Hyena hyena)* والنمر (الفهد) العربي الشهير *(Panthera pardus nimr)*، والثدييات الكبيرة هي من أكثر الأنواع التي عانت من الصيد ومن الأذى المتعمد.

هذا وتواجه الطيور الجارحة، مثل النسور، والعقبان، والصقور خطر الصيد أيضاً، وبات تواجدها مهدد بالخطر والانقراض نتيجة صيدها.

لقد تمت ممارسة الصيد لحماية الماشية المدجنة أو كمجرد رياضة. ولكن على الرغم من منع الصيد حالياً أو الحد منه في جميع أرجاء الدولة، يبقى تطبيق قانون منع الصيد أمراً صعباً مع استمرارية الصيد غير القانوني، حتى ضمن المناطق المحمية المختارة. ويجب كخطوة أولى مهمة التخلص من أو الحد بشكل كبير من مشكلة الصيد لتأمين بيئة آمنة لتكاثر الكائنات والمضي قدماً.

المقتنيات والتجارة غير القانونية بالحياة البرية

الاتجار بالحياة البرية يعتبر رابع أكبر تجارة غير شرعية في العالم، وتأتي خلف تجارة المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. يعد الاتجار بالحياة البرية بطبيعته خطراً ملموساً على الحياة البرية وعلى أنواع معينة مرغوبة. لا يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة سجلات وبيانات جيدة عن مدى انتشار وحجم هذه التجارة غير الشرعية، وبشكل خاص للأنواع التي تؤثر عليها هذه التجارة. هنالك عدد من الأنواع المحلية من الزواحف النادرة، مثل الضب التي تجذب نظر هؤلاء التجار، في حين لا تزال أنشطة الصيد والتجارة في الصقور البرية تمارس في دولة الإمارات العربية المتحدة. الرجاء الرجوع إلى برنامج الجمعية للحد من التجارة على الحيوانات البرية للمزيد من التفاصيل.

تقييم المخاطر وترتيبها

لقد قمنا بتقييم لكل هدف بناءً على نطاق الهدف، وشدته، وقابلية عكسه. وكانت المخاطر التي تصدرت أعلى القائمة هي التغير المناخي والرعي الجائر من الماعز السائبة والإبل.

التغير المناخي يعتبر خطر مرتفع للهدفين المدرجين على القائمة، وهما: الأراضي الرطبة والنظام المائي للأودية نظراً لأن كلاً من هذه الموائل يعتمد على هطول الأمطار.

الرعي الجائر من قبل المعاز السائبة والإبل يشكل أيضاً خطراً على البيئة الصحراوية والمناطق شبه الصحراوية، والمناطق الجبلية الإقليمية في جبال الحجر، ويشكل خطراً على الأنواع المحلية المهددة بالخطر.

المستوى الثاني من وضع أولويات المخاطر الذي يجب أخذه بالاعتبار هو التطوير، وتراجع حالة الموائل (من مصادر أخرى غير الماعز السائبة والإبل)، وتأثير الكائنات الدخيلة. الأهداف التي تم تصنيفها في فئة التهديد العالية جداً ذات صلة بهذا الخطر كانت في المناطق البيئية في جبال الحجر، والأراضي والأنواع المحلية والمهددة بخطر الانقراض.

يمكن القول بشكل عام بأن الأنظمة البيئية البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة تواجه مخاطر شديدة جداً.

4.6 الدور والقيمة الفريدة

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بتطوير قدراتها لما له صلة بالحفاظ على البيئة البرية، ويعود الفضل بذلك للعمل بالشراكة مع حكومة الفجيرة في محمية وادي الوريعة الوطنية. لقد تم من خلال اتفاقية مع بلدية الفجيرة تمكيننا من تطوير شبكة من الشركاء يقدمون مستويات متنوعة من الدعم للتقليل بقدر الإمكان من غالبية مخاطر الحياة البرية، والقيام بأبحاث لا غنى عنها للحفاظ على التنوع الأحيائي والمياه، وتقديم دعم في مجال تطوير الأعمال.

إضافة لذلك، ولكون الجمعية مخولة بالعمل على المستوى الاتحادي، فإن ذلك يتيح لها العمل مع أصحاب المصالح من الإمارات الأخرى مما يتيح لنا فرصة فتح أبواب الحوار وتنسيق الجهود على المستويين الاتحادي والمحلي وذلك بهدف تطوير رؤية مشتركة وواحدة للمناطق المحمية في الدولة، وهذه الرؤية هي عنصر عام لضمان تواصل النظام البيئي المتطلب وتحسين فرص نجاح جهود المحافظة على التنوع الأحيائي في الدولة. وبصفتنا الممثل للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) بإمكاننا ايضاً جلب أفضل ممارسات والخبرات الدولية للحفاظ على بيئة وطبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة.

4.7 الاستراتيجيات

النظرية العامة للتغيير للبرنامج

لقد تم تحديد إعطاء الأولوية لأربعة استراتيجيات وفقاً لمؤثراتها الإيجابية المستقبلية نحو تحسين حالة الحياة البرية وتقليل المخاطر عليها:

- تطوير قاعدة بيانات مركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة تستضيفها وزارة البيئة والمياه
- المبادرة في تطوير شبكة مناطق محمية (PAN) والتعاون المشترك في تطوير ودمج إطار عمل سياسة وطنية وتشريعية للمناطق المحمية وللممرات البيئية، والأنواع المحلية والمهددة بالخطر، وذلك من خلال العمل المشترك مع المؤسسات، ووزارة البيئة والمياه والهيئات والمنظمات الأخرى المعنية
- تأسيس وتطبيق أفضل ممارسات في إدارة المناطق المحمية التي تقوم بترويج التعليم البيئي والسياحة المستدامة، وذلك من خلال العمل المشترك في محمية وادي الوريعة الوطنية، كمثال رائد للمنطقة.

الاستراتيجية 1 :

دعم تطوير قاعدة بيانات مركزية للتنوع البيولوجي لدولة الإمارات العربية المتحدة

يجب أن تكون جميع استراتيجيات الحفاظ مبنية على معرفة كاملة بإيكولوجية الأنواع، وتوزيعها، ووفرتها والمكونات الرئيسية للموائل ووظائفها. لقد تم جميع الكثير من المعلومات خلال السنوات الأربعين المنصرمة من قبل جهات وأفراد مستقلين، مثل محبي الطبيعة، والزوار، وهيئات الحفاظ على الطبيعة، والمؤسسات التعليمية، ولوحظ بأن الوصول إلى هذه المعلومات لم يكن سهلاً. وبما أن البيانات عن توزيع ووضع الأنواع المحلية المعينة والمهددة بالخطر، والموائل والمناطق ذات الأهمية العالية للتنوع الأحيائي لا زالت غير مكتملة، سيكون من الأفضل القيام بتنسيق هذه البيانات المتوفرة حالياً لتكوين معرفة أكثر شمولية.

هنالك حاجة كبيرة لوجود قاعدة بيانات بيئية مركزية للعاملين في قطاع البيئة ليتمكنوا من دمجها واستخدامها في التخطيط. تهدف هذه الاستراتيجية لملء هذا الفراغ عن طريق تشجيع ومساعدة وزارة البيئة والمياه والجهات المعنية الأخرى في الهياكل المناسبة والآليات لتنسيق، وجمع، وإدارة ومشاركة موارد المعلومات البيئية. سيطلب من أجل الحصول على نتائج جيدة تطوير وثيقة تعرف الثغرات الحالية في معلومات التنوع الاحيائي، والبيانات المتوفرة التي يمكن الحصول عليها. يتطلب تحضير هذه الوثيقة العمل المشترك وستساعد هذه الأداة في توفير معلومات متينة للتعرف بشكل أفضل على نمط استخدام الأراضي للقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية واستخدامها في الحفاظ على الطبيعة.

وكمثال على كيفية تطبيق هذه الاستراتيجة، يمكن تطوير النموذج الحالي المستخدم في ترقيم وتتبع الطيور وذلك لكي يساهم في تغذية قاعدة بيانات مركزية للتنوع البيولوجي.

الهدف 1 :

بحلول الربع الرابع من 2016، تطوير وتطبيق هيكل وطني لترقيم الطيور ومتابعتها على المستوى الاتحادي بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه.

الهدف 2 :

بحلول الربع الرابع من 2016. الانتهاء من تحضير وثيقة تحدد متطلبات قاعدة البيانات المحلية عن التنوع الأحيائي.

الهدف 3 :

بحلول الربع الرابع من 2017: بناءً على ما تم اكتسابه من دروس عن تطبيق هيكل التعاون الوطني المشترك لترقيم ومتابعة الطيور، فإنه سيتم وضع عرض اقتراح وتقديمه لوزارة البيئة والمياه لتطوير قاعدة بيانات اتحادية للتنوع البيولوجي.

الاستراتيجية 2 :

دعم تطوير شبكة مناطق محمية في دولة الإمارات والتعاون المشترك في دمج إطار عمل سياسة وطنية وتشريعية للمناطق المحمية وللممرات البيئية، والأنواع المحلية والمهددة بالخطر، وذلك من خلال العمل المشترك مع المؤسسات والهيئات المعنية.

إن دمج بيانات التنوع الأحيائي على أرض الواقع وتأسيس شبكة مناطق محمية مع ممرات لتواصل هذه المناطق يتطلب وجود إطار عمل وسياسة وتشريعات وطنية. ويجب من أجل ذلك أن تشمل النتائج على المدى المتوسط مراجعة القوانين الاتحادية والمحلية الرئيسية، والقوانين الثانوية، والمراسيم وتطوير استراتيجية بالتنسيق مشترك مع الهيئات والمؤسسات البيئية على نطاق الدولة.

لا زالت دولة الامارات العربية تفتقد المعلومات الجوهرية عن وضع الأنواع، وتقوم الهيئات المحلية التي تعمل في مجال الحفاظ على الطبيعة دائماً بتأكيد وجود هذا الفراغ من المعرفة، وهو أمر له أولوية يتطلب التركيز عليه، نظراً لأنه متطلب لتطوير شبكة المناطق المحمية. ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بالتواصل مع الهيئات ذات الصلة للتطوير المشترك على نطاق كبير وبعيد المدى لمراقبة برامج التنوع الاحيائي في هذه الأنظمة البيئية التي بها فراغات من المعلومات لدعم الحفاظ على شبكة المناطق المحمية. سيبدأ هذا المسار مع تطوير أعمال مسح التنوع الاحيائي في منطقة جبال الحجر بكونها منطقة تحظى بأولوية الحفاظ عليها، والبناء على أعمال الجمعية السابقة التي تمت بشراكة مع بلدية الفجيرة. وسيقوم هذا العنصر من الاستراتيجية بتغذية الاستراتيجية الأولى لقاعدة البيانات المركزية للتنوع الأحيائي.

الهدف 1 :

بحلول الربع الرابع من 2016. الانتهاء من عمل مسح شامل مع هيئات الحفاظ على الطبيعة في دولة الإمارات عن الحياة البرية والفطرية يغطي كافة منطقة جبال الحجر ضمن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، ونشر النتائج.

الهدف 2 :

بحلول الربع الثاني من 2018: موافقة الهيئات البيئية على رؤية وطنية لشبكة المناطق المحمية،

الهدف 3 :

بحلول الربع الثاني من 2018: تبني إطار عمل سياسة وطنية لشبكة المناطق المحمية على المستوى الاتحادي،

الهدف 4 :

بحلول الربع الثاني من 2019: ترويج ونشر شبكة المناطق المحمية ودمجها في التشريعات والتخطيط لاستخدام الأراضي،

الهدف 5 :

بحلول الربع الرابع من 2020: تطوير كل إمارة لشبكة مناطق محمية وفقاً للرؤية الاتحادية.

الاستراتيجية 3 :

تأسيس وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المناطق المحمية التي تقوم بنشر وترويج التعليم البيئي والسياحة المستدامة

في حين يعتبر طرح شبكة من المناطق المحمية كاستراتيجية محورية تعود بالفائدة على الحياة البرية في الدولة وحولها، لا بد من تطبيقها مقترنة مع إدارة فعالة وجهود ترميمية متكاملة. يجب أن تحمي هذه الجهود الموائل للأنظمة البيئية والأنواع التي تعتمد عليها، وإيجاد التوازن بين جهود المحافظة البيئية والتعليم البيئي والسياحة البيئية. التعليم البيئي والسياحة البيئية. إن محمية وادي الوريعة الوطنية تعتبر أول محمية برية وطنية في الدولة، وتحظى بخطة إدارة كاملة تدمج إدارة الموارد الطبيعية مع التعليم البيئي والسياحة البيئية، وتحظى بطاقم عمل مخصص ويبقى تطبيق خطة الإدارة في الوادي مفتاحاً رئيسياً لتحديد المتطلبات والظروف المحلية وللوصول إلى قائمة من الدروس والنتائج والمعطيات التي يمكن استخدامها في تطوير المناطق المحمية الأخرى في المستقبل. تهدف جمعية الإمارات للحياة الفطرية إلى الاستمرار في دعم حكومة الفجيرة من خلال الأخذ على عاتقها بالقيام بالأبحاث المهمة لمراقبة وتقييم فعالية تطبيق خطة الإدارة.

الهدف 1 :

بحلول الربع الأول من 2016: تطوير وتشغيل برامج التعليم البيئي لشرائح مختلفة من المجتمع

الهدف 2 :

بحلول الربع الرابع من 2016: وضع نظام يوضح تدفق المياه ومستوى المياه وجودتها

الهدف 3 :

بحلول الربع الثاني من 2017: تبني وتطبيق خطة تقييم البحث والتنوع الأحيائي، وبرنامج مراقبة متين للتنوع الأحيائي للتعرف على التوجهات للمدى المتوسط والبعيد الاتحادي

الهدف 4 :

بحلول الربع الثاني من 2018: يتم تحديد جميع التهديدات الرئيسية واقتراح الاستراتيجيات المعدلة لتنفيذها، بما في ذلك إعادة إدخال الأنواع الرئيسية

الهدف 5 :

بحلول الربع الثاني من 2020: سيتم توثيق الثروات الأثرية في الحديقة بدقة وتقييم القيمة العلمية والثقافية

الهدف 6 :

بحلول الربع الرابع من 2020: تحسين الموائل في تجارب إعادة تأهيل المناطق وقابلية قياس النجاح والتقدم

4.8 لمتطلبات المالية لبرنامج الحفاظ على البيئة البرية

لا تحظى الاستراتيجية الحفاظ على البيئة البرية بأي تمويل، وتُقدر تكلفة هذه الاستراتيجية بنحو 15,258,000 مليون درهم إماراتي للسنوات الخمس القادمة.

© Ryan Carte / Crown Prince Court - Abu Dhabi

الفصل 5 - برنامج تغير المناخ والطاقة

5.1 معلومات أساسية

يتوقع علم المناخ بأن ظاهرة الاحتباس الحراري سينجم عنها زيادة في درجات الحرارة بمعدل درجتين خلال هذا القرن. ولوقف هذه الزيادة لا بد من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، بما فيها ثاني أكسيد الكربون، بنسبة 80 % بحلول عام 2050 (مقارنة مع 1990)، ولا بد من البدء بهذا الخفض بحلول عام 2020. تحتوي منطقة الخليج على 34 % من الاحتياطي العالمي للنفط وتقوم بتوفير الوقود الأحفوري لبقية دول العالم. ولكن استهلاك الوقود الأحفوري في دول الخليج آخذ في الزيادة، وبالتالي، تشهد هذه الدول زيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة، ولبعضها من أكبر نسب الانبعاثات للفرد في العالم. على سبيل المثال، تعد انبعاثات دولة الإمارات العربية المتحدة للغازات الدفيئة بالنسبة للفرد أكثر بخمس مرات من المعدل العالمي، ويقف خلف هذا بشكل خاص قطاع الطاقة، حيث يتم استخدام الوقود الأحفوري، وبشكل محدد الغاز الطبيعي، لتوليد كميات هائلة من الطاقة ولعمليات تحلية مياه البحر لتلبية حاجات الطلب المحلي للمياه العذبة. يشكل التغير المناخي تهديداً جدياً على منطقة الخليج التي من المتوقع أن تواجه تأثيرات تشمل ارتفاعًا عاليًا في درجات الحرارة، وزيادة في نسبة الملوحة ونسبة هطول الأمطار والفيضانات في المناطق الساحلية نتيجة ارتفاع معدل مستوى مياه سطح البحر.

لذلك تعتقد جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) من هذا المنطلق بأنه في صالح المنطقة ودولة الإمارات العربية التوصل إلى اتفاق دولي طموح وقوي بشأن التغير المناخي لمنع ارتفاع معدل الحرارة العالمي إلى 2 درجة مئوية، ولتكون الدولة مثالاً رائداً يقتدى به عند وضع خطط العمل الوطنية للتصدي إلى تغير المناخ.

من خلال تنسيق الجهود واستعمال البحث العلمي الصحيح، يهدف برنامج التغير المناخي والطاقة في جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) إلى خفض مساهمة الدولة في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمي، وذلك بوضع التعامل مع التغير المناخي كأحد الأولويات الوطنية، وزيادة معدل استعمال الطاقة المتجددة ، وبزيادة مستوى كفاءة استهلاك الطاقة. إن إجراء أبحاث تركز على دراسة مخاطر تغير المناخ على الدولة بالتفصيل سيساهم في وضع تغير المناخ على جدول أولويات صناع القرار، وسيكون دافعاً للعمل نحو اتفاقية دولية متينة بخصوص التغير المناخي. ولتحقيق ذلك، علينا أن نعمل جاهدين على إشراك القطاعات المختلفة، والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية والمجتمع المدني، والتركيز على أهداف البرنامج طويلة المدى. من شأن برنامجنا للتغير المناخي والطاقة مساعدة الدولة في التحول لاقتصاد ذو بصمة كربونية منخفضة، بينما تستمر في النمو الإيجابي والازدهار. إن من شأن التصدي لظاهرة التغير المناخي المساعدة في معالجة أهم الأخطار على التنوع البيولوجي وأحد أهم المسببات وراء العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5.2 النطاق والرؤية

النطاق الجغرافي والموضوعي للبرنامج

سيركز البرنامج بشكل رئيسي على دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكننا سنأخذ بعين الاعتبار السياق الإقليمي، والسياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانة جيدة لتلعب دوراً ريادياً ضمن دول المنطقة، مما قد يلهم الدول الأخرى إلى اتباع نفس المنهج. وفي نفس الوقت، هذه المكانة تتيح للدولة الفرصة لتعلم ممارسات وسياسات الاستدامة من الدول المجاورة، وبشكل خاص بما يتعلق بالتغير المناخي وتأثيراته، حيث من المتوقع أن تواجه دول المنطقة تأثيرات متشابهة. من هذا المنطلق سنعمل على المستوى الإقليمي عندما تكون الفرصة مناسبة وفي حالة توافر الشركاء المناسبين.

إن مساعدة دولة الإمارات في تخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة من خلال زيادة فعالية وكفاءة استهلاك الطاقة (في قطاع الطاقة والنقل) والاستعمال المتزايد للطاقة المتجددة أمر ممكن ويمكن تحقيقه عن طريق تطوير أدوات ومحفزات اقتصادية مناسبة، وتعزيز مستوى التوعية بالمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

رؤية البرنامج

" بحلول 2020. تأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة بخطوات هامة للمضي التنمية المستدامة منخفضة الكربون، وذلك بزيادة مستوى طموحها في استعمال الطاقة المتجددة، وزيادة المبادرات والمعايير التي تعزز الاستهلاك الكفء للطاقة، وتقليل انبعاث الكربون الناجم من النقل البري، والتركيز على معالجة مخاطر التغير المناخي".

تساهم هذه الرؤية في تحقيق روح رؤية الإمارات 2021 والتي تنص على " تعي (الإمارات) مسؤوليتها في حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي في المحيط الحضري والنظام البيئي بهدف توريث الأجيال القادمة بيئة مستدامة".

5.3 الأهداف

أهداف المحافظة

يعتبر التغير المناخي وفقاً للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) خطراً عالمياً على التنوع البيولوجي، وإن لم يتمكن العالم من الحد من زيادة درجة الحرارة دون 2 درجة مئوية، سيؤدي ذلك إلى انقراض بين 15 % و40 % من الكائنات البرية في العالم. كما أن لمواجهة تغير المناخ تأثيرات إيجابية غير مباشرة على صحة النظام البيئي لكوكب الأرض، ويشمل ذلك الكائنات وموائلها وسبل عيش الإنسان الذي يعتمد عليها.

ملخص هدف البرنامج

يهدف البرنامج إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الضارة بالبيئة وبناء المعرفة حول مخاطر التغير المناخي والمساعدة في وضع التصدي له كأحد أولوياتها عند تطوير القوانين والسياسات الوطنية. ومن شأن وضع تغير المناخ على أولويات الدولة بأن يضع دولة الإمارات العربية المتحدة في مكانة أفضل لأخذ خطوات ناجحة في تقليل انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، بما فيه الكربون. وسنقوم من أجل تحقيق ذلك بالعمل مع الجهات المحلية ذات الصلة للتشجيع على اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها زيادة نسبة استعمال الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة.

هنالك حالياً اعتراف عالمي بالتهديدات التي يفرضها التغير المناخي، ومنها المخاطر المادية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأيضاً بأهمية العمل لتخفيف هذه المخاطر والحد من الانبعاثات الحالية والمستقبلة بشكل سريع. دولة الإمارات تعد من ضمن الدول التي لها قابلية للتعرض لمخاطر تغير المناخ كما هو موضح من خلال مقومات التأثير على البنية التحتية الساحلية، والموارد البحرية ووفرة المياه العذبة، الأمر الذي يجعل من العمل العالمي للتصدي للتغير المناخي في صالح الدولة. قد لا تعتبر دولة الإمارات باعثاً كبيراً للانبعاثات مقارنة بدول العالم الأخرى، ولكن نسبة انبعاثاتها بالنسبة للفرد يعادل خمسة أضعاف المعدل العالمي للفرد، وتحتل المكانة الثالثة بين دول الخليج وفقاً لانبعاثاتها، وقد شهدت زيادة نسبتها 5 % من العام 1994 إلى العام 2013(World Bank, 2010).

يشير مؤشر الجرد لانبعاثات الغازات الدفيئة لعام 2012 بأن العديد من القطاعات تساهم في انبعاثات في الإمارات العربية المتحدة، ولكن يعد قطاع الطاقة مسؤولاً عن 39 %، وقطاع المواصلات عن 19 % من هذه الانبعاثات. إن تغيير أنماط استهلاك الطاقة ومصادرها هي فرص نسعى لاستهدافها من خلال هذا البرنامج، وذلك لدفع الدولة نحو مستقبل منخفض الكربون. لقد تمكنت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) من بناء سمعة متينة والطلب على خلال عملها في هذا القطاع، لذا سنسعى إلى التركيز على خفض معدل الطلب على الطاقة والماء، وزيادة العرض والطلب الطاقة المتجددة، وتحسين مستوى فعالية المركبات الخفيفة في استهلاك الوقود.

لقد وضعنا السياق البيئي والاقتصادي ورؤى الدولة التنموية بعين الاعتبار عند تشكيل هذا الهدف، وبشكل خاص اعتماد اقتصاد دولة الإمارات على قطاع النفط والغاز، وصلته بدفع التنوع الاقتصادي، والبيئة الصحراوية القاسية التي ينتج عنها طلب هائل من الطاقة للتبريد، وندرة موارد المياه العذبة، وضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية.

5.4 تحليل الوضع

خلفية عن المخاطر

تشمل تأثيرات التغير المناخي ولكن لا تقتصر على تغيرات في أنماط الطقس، وظواهر قاسية، مثل الجفاف، الفيضانات السريعة والعواصف، وتغيرات في الدورات المائية، و زيادة في درجات حرارة سطح المياه، وارتفاع منسوب البحر. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، إذا استمرت هذه الانبعاثات في مسارها الحالي، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في العالم بين 3,2 إلى 5,4 درجة مئوية مع نهاية هذا القرن (مقارنة مع درجات الحرارة للخط الأساسي من 1850-1900). ولكن إذا تم تقليلها بأكبر حد ممكن، فسيكون معدل ارتفاع درجات الحرارة عالمياً هو 0,9 درجة مئوية و 2,3 درجة مئوية مع نهاية القرن الجاري (مقارنة مع نفس خط الأساس). سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة بشكل مباشر إلى ذوبان الأنهر الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر، مما ينتج عنه غمر اليابسة وزيادة نسبة الملوحة في المياه الجوفية.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي عرضة لتأثيرات التغير المناخي. وفقاً لما ورد عن المنتدى العربي للبيئة (AFED) : الدول العربية هي الأكثر عرضة لمقومات التأثر بالتغير المناخي، وأهم هذه التأثيرات هو زيادة معدلات درجات الحرارة، وهطول أمطار غير منتظم، وارتفاع مستوى البحر في منطقة تعاني أصلاً من القحط، وظواهر جفاف تتكرر، وشح في المياه» (Tolba and Saab, 2009). يضع ارتفاع مستوى سطح البحر مخاطر للمنطقة وبشكل خاص لأن غالبية تعداد السكان يعيشون في المناطق الساحلية، ووجود مشاريع تطوير ضخمة على الساحل وفي الداخل تستهدف السياحة، والصناعة وتوليد الطاقة وتحلية المياه، والتجارة. من المتوقع أن يؤثر التغير المناخي سلباً على نمط العيش عن طريق تأثيره على الموارد البحرية، وجودة التربة وتوفر المياه (Tolba and Saab, 2009). يشير نموذج عرض الحالة المؤخر من مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI) بأن درجات الحرارة في المنطقة سترتفع بين 2-3 درجات مئوية بحلول عام 2060، وستزيد درجات حرارة مياه البحر بين 1.7 إلى 2.8 درجة مئوية، وارتفاع في الرطوبة بنسبة تصل إلى 10 %، وتزايد في هطول الأمطار يصل إلى 50 % – 100 % من الكميات الحالية لأجزاء من إمارة دبي، والشارقة والإمارات الشمالية. كما أبرز بحث مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI) زيادة فرص الأعاصير الاستوائية التي ستمر عبر منطقة شبه الجزيرة العربية، وضرورة القيام بمزيد من الأبحاث لتقييم ارتفاع مستوى سطح البحر.

سنشعر نحن البشر بهذه التغيرات في الطقس، ولكن علينا ألا ننسى بأن الاحتباس الحراري سيكون له تأثيره أيضاً على التنوع البيولوجي. سينتج عن تغير أنماط الطقس خسارة الموائل وقدرتها على توفير القوت المناسب للحياة البرية التي تدعمها هذه الموائل، وقد تؤدي أيضاً إلى خسارة كاملة لبعض الموائل ووضع الكائنات البرية في ظرف خطر في سعيها لإيجاد موائل أخرى. سيؤدي ذلك إلى تغير في علاقات تنافس الكائنات، ومشاهدة غزو من قبل كائنات دخيلة وتجاوب سلبي مع التأقلم البشري (Malcolm et al 2002). تعتبر مياه دولة الإمارات العربية المتحدة البحرية موطناً لقرابة 240 فصيلة من الأسماك، أربع منها مهددة بالخطر، ومن شأن تغير المناخ أن يضاعف الضغوط الحالية التي تعاني منها بيئتنا البحرية شديدة الحساسية وذات الظروف البيئية القاسية.

تعتمد الدولة بشكل كبير على التجارة للحصول على المنتجات الاستهلاكية الأساسية، والذي أثار اهتمام سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية في فعالية «مؤتمر القمة المعني بالمناخ 2014" لأن تأثيرات التغير المناخي في أي مكان في العالم سيؤثر على دولة الإمارات العربية المتحدة في قدرتها على استيراد المنتجات، وبشكل الخاص الغذائية. وصرح سموه بالتالي:

«إن لتداعيات تغير المناخ في أي مكان في العالم تأثير على الدول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعتمد بشكل كبير ورئيسي على استيراد المواد الغذائية، وفي حال أخلّت تأثيرات التغير المناخي بقطاع الزراعة في بلد ما، سترتفع أسعار المواد الغذائية في كل مكان. ولقد أصبحنا اليوم نعيش في عالم متصل ببعضه البعض، مما يعني بأن التأثيرات على بلد واحد سيؤثر على كافة الدول» (WAM, 2014).

لهذا السبب، يمكن أن يكون تغير المناخ نقطة تحول محورية من أنظمة الطاقة وأنماط عيش تعتمد على الكربون، إلى مسار يركز على الاستخدام الفعال للطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، واستخدام سيارات ذات استهلاك فعال للوقود. مثل هذا التحول سيعني بأن الدولة ستستخدم كمية أقل من النفط والغاز لتوليد الكهرباء ووقود التنقل، والذي قد ينجم عنه الفائدة المالية عن طريق وجود المزيد من هذه الموارد للتصدير بأسعار السوق العالمية، والتي تكون أعلى من الأسعار المحلية.

ولدى أسواق الطاقة النظيفة، وبشكل خاص الطاقة الشمسية، مقومات للنمو كفرص استثمار قوية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن بعض الأمثلة التي تعزز هذه النقطة هو قيام دبي برفع هدفها للطاقة المتجددة بثلاثة أضعاف ليصل إلى 15 ٪، وهدف تخفيض الكربون بنسبة 16 ٪ بحلول عام 2021، وهدف تقليل الطلب على الطاقة بنسبة 30 ٪ بحلول 2030. في حين وضعت أبوظبي هدفها للطاقة المتجددة بنسبة 7 ٪ لمجموع سعة إنتاج الطاقة بحلول عام 2020. وعلى الرغم من أن هذه الأهداف تعد متواضعة، لكنها خطوات تسير في الاتجاه الصحيح، ومن شأن السعي نحو الطاقة المتجددة تقديم الفرص أمام قطاع الطاقة للنمو المستقبلي بتأسيس مشاريع طاقة نظيفة رائدة في الدولة وفي العالم. وقد حقق المشروع الذي تم توكيله من قبل هيئة كهرباء ومياه دبي رقماً قياسياً عالمياً بتوفيره للكهرباء بسعر منخفض وصل إلى 0.0584 دولار أمريكي للكيلوواط.

5.5 نموذج مفاهيمي

نموذج مفاهيمي مع المخاطر المباشرة وغير المباشرة

من المعروف بأن زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة من شأنها أن تفاقم التغير المناخي، والذي يهدد بدوره التنوع البيولوجي وجودة معيشة الإنسان. يهدف برنامجنا للتغير المناخي والطاقة إلى تركيز جهود البرنامج في تقليل الانبعاثات، والمضي في بناء المعرفة حول المخاطر الناتجة عن تغير المناخ.

يوفر مؤشر دولة الإمارات العربية المتحدة لانبعاثات الغازات الضارة لعام 2012 [*] (الذي تم تحضيره من قبل مركز دبي للكربون ووزارة البيئة والمياه) دلالات ومعلومات تساعد في تعريف القطاعات الرئيسية الأولوية التي يتوجب عليها خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة. وقد قمنا باستخدام هذه البيانات لتحديد استراتيجيات البرنامج وأهم الأنشطة التي تركز على العمل مع القطاعات ذات المقومات الأعلى لتخفيض الانبعاثات . يعتبر قطاع الطاقة من أكبر القطاعات على نطاق الانبعاثات بحصة تبلغ 39 % من مجموع الانبعاثات [**] في الدولة، بينما يأتي قطاع النقل في المرتبة الثانية بنسبة 19 %، ولذلك تم تحديدهما في أولويات البرنامج، وخاصة لأن الجمعية لديها علاقات قوية وسمعة ممتازة مع هذه القطاعات من خلال برامجها السابقة.

15-40%

من الكائنات هي تحت خطر الانقراض إن لم نتمكن من الحد من تغير الحرارة بمعدل

2 درجة مئوية

لا يتم وضع تغير المناخ عادة كأحد الاولويات الوطنية للدول، وذلك للمحافظة على معدلات النمو ولتوفير الطاقة اللازمة لدعم هذا النمو. لذلك، قمنا بشمل التنمية الطموحة وزيادة عدد السكان كأحد الدوافع وراء آليات صناعة القرار في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، لا تساعد النظرة الإيجابية لتجربة الدولة في التنمية أو توفر النفط في تغيير هذا المنظور أو هذه الآليات، مما يؤدي إلى عدم الانتباه إلى الاعتبارات البيئية والمناخية، ولا يعكس ذلك إمكانات الدولة ومقوماتها الريادية وقدراتها بشكل دقيق.

وتوفر الدعم الحكومي العالي لأسعار الوقود، ولتعرفة الطاقة والماء لا يساعد المستهلك في تغيير نمط استهلاكه العالي والتقليل من استخدام لهذه الموارد. على سبيل المثال، لا ينظر غالبية الأشخاص إلى الاقتصاد في استهلاك الوقود عند شراء السيارة لأن سعر الوقود رخيص ومدعوم من قبل الدولة، مما يجعل أولوية الخيار للسيارات غير الاقتصادية، ووضع السيارات الاقتصادية كخيار أخير. كذلك هو الحال في الهدر المنزلي للطاقة والماء نظراً لأن أسعارها مدعومة بقوة من قبل الدولة. هذان المثالان يشيران إلى التأثير المباشر للانبعاثات من قطاع الطاقة (الإنتاج والاستهلاك للطاقة وتحلية مياه البحر) والنقل، وهما من القطاعات التي يجب وضعها في الأولويات.

لا يحظى الاستخدام الفعال للموارد بالتقييم الدقيق نظراً لعدم وجود هياكل عمل للحوكمة على نطاق التشريعات والقدرات المؤسسية، وهو أمر مهم، لأن النظر في كفاءة قطاع النقل يتطلب توفير خيارات واسعة ومريحة وعملية لاستخدام أنظمة المواصلات العامة. ويجب في نفس الوقت تشجيع المستهلك للاستثمار في سيارة اقتصادية في استهلاك الوقود. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير مجموعة من السياسات والتنظيمات، منها على سبيل المثال تحديد مدى اقتصادية استهلاك الوقود للمركبات من خلال وضع معايير تنظيمية، واحتساب السعر الواقعي للوقود.

---

* قامت وزارة الطاقة بتطوير جرد للغازات الدفيئة لعام 2013، والذي يشير إلى محنيات مشابهة لانبعاثات الغازات الدفيئة في الإمارات.

** تم استخدام جرد الغازات الدفيئية الوطني لتحديد أهم أولويات. إن الجرد الأحدث الذي تم إتمامه في عام 2013 يشير إلى منحنيات مشابهة وبالتالي لن يكون له تأثير على أولويات البرنامج.

أما في مجال إنتاج الطاقة، فيجب تطوير سياسات تؤدي إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في قطاع توليد الطاقة. هنالك أيضاً دور مهم لتطبيق تسعيرات واقعية لاستهلاك الطاقة ومياه التحلية في التقليل من هدر استهلاك الطاقة. ويمكن أيضاً توفير منتجات تساعد في زيادة كفاءة استهلاك الطاقة، وما يعيق وفرة هذه المنتجات الفعالة اليوم هو وجود سوق غير ناضجة لا تملك معلومات كاملة، أو معرفة تقنية، ولا تحدها قوانين تنظيمية تدفعها إلى توفير مثل هذه المنتجات.

بناءً على النموذج المفاهيمي، ومعرفتنا الداخلية واستشاراتنا مع أصحاب المصالح الخارجيين تمكننا من وضع أولويات برنامج التغير المناخي والطاقة.

6.5 الدور والقيمة الفريدة من نوعها لجمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF)

إن لدينا خبرة واسعة في مجال تغير المناخ والطاقة ولنا قدرة على جلب الخبرات العالمية عند الحاجة. إضافة لذلك، العمل على هذه المواضيع في بيئة غنية بالوقود الأحفوري التي يعتمد عصب اقتصادها على استغلال هذه الموارد لا يقتصر فقط في وضع تحديات فريدة من نوعها، بل يوفر فرصاً هائلة للتغيير تساعد دول العالم الأخرى ذات الاقتصاد المشابه في المساهمة في التصدي إلى التغير المناخي. إن جوهر النهج الذي وضعناه بسيط، وما نرغب به هو أن يصبح التصدي لتغير المناخ أولوية وطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يكون هناك استعمال متزايد للطاقة المتجددة واستهلاك أكثر كفاءة للطاقة في الدولة. من خلال ذلك، يمكن للدولة بأن تكون مثالاً رائداً على النطاق العالمي للتصدي لتغير المناخ، ومؤثراً إيجابياً عالمياً. سنلتزم خلال عملنا على المحافظة على مستوى عال من الشفافية والحيادية، وسنأخذ بعين الاعتبار رؤية الدولة التنموية، وسنستمر في تكوين شراكات بناءة متعددة الأطراف مع الجهات المعنية، وسنبني على خبراتنا السابقة التي اكتسبناها خلال تطبيقنا عملنا مع القطاع الخاص ضمن حملة أبطال الإمارات وعملنا مع شركاء بصمة الإمارات البيئية على وضع نظام للرقابة على منتجات الإضاءة الداخلية. نحن نؤمن بأنه من خلال توفير حلول طويلة المدى تساعد في تطوير السياسات البيئية وتعطي أهمية لديناميكيات الاقتصاد والسوق، بإمكاننا أن نحدث تأثيراً إيجابياً وأن نساهم في تقليل انبعاثات الكربون في دولة الإمارات العربية المتحدة.

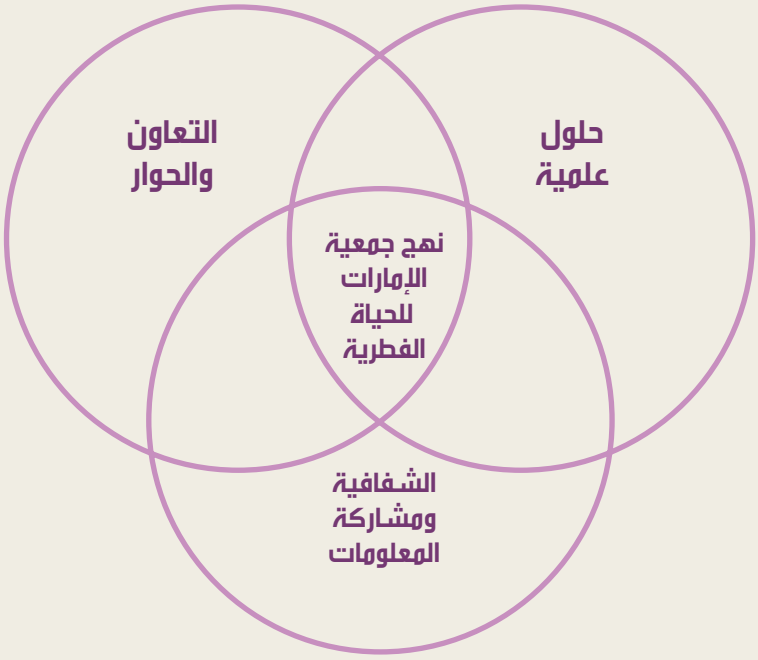

سنركز جهودنا على ملء الثغرات وتحقيق قيمة إضافية للجهود الحالية في الدولة، الاتحادية والمحلية، مثل استراتيجية دبي الموحدة للطاقة 2030 وخطتها الإدارية، وهدف أبوظبي للطاقة المتجددة بنسبة 7٪ بحلول 2030. وبصفتنا منظمة غير ربحية تعمل على المستوى الاتحادي في الدولة، لدينا مكانة فريدة من نوعها في تسهيل وتيسير الجهود الوطنية على المستوى الاتحادي، بما في ذلك سياسات الطاقة والتغير المناخي عن طريق العمل مع الوزارات المختلفة والوكالات الاتحادية. تشهد الدولة تقدمًا على مستويات عدة، ودورنا هو الدفع باتخاذ خطوات فعالة تساهم في تطبيق هذه الاستراتيجيات والمخططات بشكل راسخ وملموس وطموح.

5.7 الاستراتيجيات ونظرية التغيير العامة للبرنامج

نظرية التغيير العامة لبرنامج تغير المناخ والطاقة

يمكن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تطبيق معايير كفاءة استهلاك الطاقة، وزيادة تبني الطاقة المتجددة، ووضع التصدي لتغير المناخ كأولوية وطنية

تحتاج الدولة إلى اتفاقية دولية قوية وطموحة لتقليل انبعاثات الغازات الضارة على المستوى العالمي والحد من زيادة معدل درجة الحرارة دون 2 درجة مئوية. وإن تم وضع التغير المناخي كأولوية وطنية، سترغب الدولة تلقائياً بأن تكون مثالاً عالميا رائداً، وستعمل على تطبيق مبادرات وطنية كوضع أهداف طموحة لتقليل الانبعاثات وزيادة استعمال الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة. تحظى الدولة بمكانة فريدة من نوعها، حيث بإمكانها أن تظهر كيف يمكن لدول التي يعتمد اقتصادها على الوقود الأحفوري التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، يستهلك الطاقة بشكل كفء ويعتمد على موارد الطاقة المتجددة. إن تبني هذا الدور الريادي سيساهم في تحفيز المزيد من الأفعال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، التي لا زالت في بدء رحلتها مقارنة مع دول أخرى متقدمة في تصديها لتغير المناخ، وبدوره، سيساهم هذا الدور إلى دفع عجلة الجهود الدولية للتعامل مع هذه القضية بشكل أكثر فاعلية.

لبرنامجنا أربعة أهداف عالية المستوى (طالع أدناه)، متداخلة معاً لترسم خطة طموحة للتصدي إلى تغير المناخ.

لا بد من وضع أسس صحيحة لتحقيق خفض فعال في الانبعاثات الضارة من شأنها تمهيد الطريق لتقليل انبعاثات دولة الإمارات العربية المتحدة للغازات الضارة بالبيئة، وذلك من خلال زيادة مستوى تطبيق فعالية الطاقة وخيارات استخدام الطاقة المتجددة. يشمل ذلك الارتقاء بمستوى التغير المناخي ليكون أولوية مهمة، وهو أمر ممكن من خلال الأبحاث ومشاركة المخاطر التي تضعها القطاعات الرئيسية لاقتصاد الدولة.

سيتم تسليط الضوء على العوامل المهمة أولاً والتي ستمهد الطريق لتقليل انبعاثات الغازات الضارة من دولة الإمارات من خلال زيادة استعمال الطاقة المتجددة ورفع مستوى كفاءة استهلاك الطاقة، ومن ضمنها المساهمة في تطوير إطار عمل لتسعير الطاقة والماء بالأخذ بالحسبان العوامل البيئية الخارجية، مثل انبعاثات غاز الكربون، ووضع تغير المناخ كأحد الأولويات عند صناعة القرار من خلال إجراء البحث العلمي وتسليط الضوء على المخاطر التي يجلبها التغير المناخي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدولة.

إن التركيز على هذه الأولويات من شأنه خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن قطاع الطاقة الذي يبلغ 39 % من مجموع انبعاثات الدولة. وتُعنى استراتيجيتنا المتعلقة بهذا القطاع بخفض جانب الطلب من خلال زيادة كفاءة استهلاك الطاقة، وذلك من خلال تطوير معايير فعالية لكفاءة الطاقة للمنتجات، ومن خلال تطوير محفزات مالية لتشجيع المستهلكين على شراء المزيد من المنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الأقل للطاقة. من جانب آخر، يُعنى البرنامج بجانب العرض، وذلك بتشجيع زيادة استعمال الطاقة المتجددة من خلال تطبيق حملة توعية تظهر فوائد الطاقة المتجددة وتصلح بعض المعلومات الخاطئة الشائعة حول هذا المورد، وستستهدف الحملة جهات توفير الخدمات وهيئات الطاقة وطلبة الجامعات وصناع القرار، وسيرافقها بحث موضوعي عن مقومات الطاقة المتجددة ومخطط مبدئي للسياسات التي تساعد في زيادة الاستعمال والاستثمار. أما فيما يخص قطاع النقل، سنعمل من خلال عضويتنا في مبادرة الإمارات للبصمة البيئية على عمل بحث شامل ودعم تطوير تنظيمات لتحسين فعالية استهلاك الوقود للمركبات الخفيفة في الدولة، والتي يمكن فيما بعد تقييم قابلية تطبيقها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في حال توفر الظروف والشركاء المناسبين.

وأخيراً، من المهم للبرنامج أن يتبع بعض الأسس الرئيسية المهمة لنجاحه. يتطلب أيضاً وجود درجة من المرونة والتأقلم للاستفادة من الفرص الاستراتيجية التي قد تنشأ و/أو إذا كان التمويل يعني بأن مناطق معينة يجب تتبعها أولاً. نسرد أدناه هذه الأسس:

- توصيل المعلومات المناسبة وتوفيرها لصناع القرار هو أمر مهم لتحقيق تغيير طويل المدى.
- معرفة الدوافع وراء القرارات المتعلقة بتطوير القوانين والتنظيمات والاستجابة إلى هذه الدوافع بشكل مناسب.
- المحافظة على آلية الاستجابة السريعة (الإيجابية والسلبية) للأخبار والبيانات التي تنشرها وسائل الإعلام و/أو الرسائل لمساعدة الجهات المعنية في تحمل المسؤولية المشتركة.

الاستراتيجيات

الاستراتيجية 1 :

توسعة كفاءة استهلاك الطاقة

إن توسعة الاستهلاك الكفء للطاقة والمياه، والتعامل مع جانب الطلب على الطاقة ومياه التحلية من شأنه المساعدة على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. وسنركز على وجه التحديد على التصدي للعوائق الرئيسية التي تمنع الاستهلاك الكفء للطاقة والحد منه، ومن هذا المنطلق، سننظر في تسعيرة عادلة للطاقة والماء، والمحفزات والمنتجات المالية التي تمكن الأشخاص من شراء منتجات وخدمات ذات استهلاك أقل وأكثر كفاءة للطاقة، وتطوير معايير أداء عالية للمنتجات (تصنيف المنتجات العشرة الأفضل في استهلاكها للطاقة – توب تن)، وتحسين فعالية استهلاك الماء والطاقة في المباني.

الهدف 1 :

بحلول 2016، إقناع صانعي السياسات والقرارات في القطاع العام والخاص بأن هناك عوائق فعلية تمنع القطاع الخاص من استهلاك الطاقة والمياه بشكل كفء.

الهدف 2 :

بحلول 2017، دولة الإمارات تقدم أسعار تعريفة عادلة للماء والطاقة تعكس التكاليف البيئية.

الهدف 3 :

بحلول 2018، ستبدأ دولة الإمارات بوضع حوافز مالية هادفة لتمكين الناس من شراء أفضل الأجهزة والتقنيات الفعالة للطاقة المتوفرة في السوق، مما سيؤدي لتقليل الطلب على الطاقة.

الهدف 4 :

بحلول منتصف 2019، تطوير دولة الإمارات العربية المتحدة لمعايير أداء للطاقة والمياه للمباني الحالية و/ أو تحسين تطبيق معايير المباني الجديدة بهدف تقليل استهلاك الطاقة والماء.

الهدف 5 :

بحلول منتصف 2020، مراجعة دولة الإمارات العربية المتحدة لمعايير فعالية الطاقة والماء وتبنيها لمعايير وطنية قوية، منها وضع الملصقات الإرشادية على الأجهزة الكهربائية التي تدل على معدل استهلاكها للطاقة.

الهدف 6 :

بحلول نهاية 2020، طرح دولة الإمارات العربية المتحدة لبرنامج «المنتجات العشرة الأفضل من ناحية استهلاك الطاقة» والمصمم لمساعدة المستهلكين على الحصول على معلومات متينة عن أفضل المنتجات المتوفرة في السوق والتي تستهلك كمية أقل من الطاقة والماء.

الاستراتيجية 2 :

زيادة معدل استعمال الطاقة المتجددة

تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع مستوى الطموح بما يتعلق بنسبة استعمال الطاقة المتجددة في الإمارات، وذلك من خلال بناء المعرفة حول الطاقة المتجددة ومقوماتها وفوائدها. وهدفنا هو تطوير حملة توعية تستهدف إلى إلغاء المفاهيم الخاطئة حول الطاقة المتجددة، ومرافقتها ببحث مُفصل عن مقومات الطاقة المتجددة في الدولة لإعلام صناع القرار، وتطوير إطار سياسي مبدئي حول تنفيذ وتحقيق أهداف الطاقة المتجددة.

الهدف 1 :

بحلول 2017، إعلام الجهات ذات الصلة بالفوائد والمزايا التي تقدمها الطاقة المتجددة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الهدف 2 :

بحلول 2018، تقييم حيادي ومفصل لمقومات الطاقة المتجددة في دولة الإمارات والدفع إلى أهداف طموحة أكثر.

الهدف 3 :

بحلول 2020، سيكون لدولة الإمارات العربية المتحدة إطار سياسي مبدئي شامل لتطبيق أهداف أكثر طموحاً تتعلق بزيادة استعمال الطاقة المتجددة ويشمل أدوارًا ومسؤوليات واضحة ومتطلبات مالية.

الهدف 4 :

بحلول نهاية 2020، تقييم جهود تطبيق سياسات الطاقة المتجددة في دولة الإمارات وتوفير المعلومات اللازمة لإجراء أي تعديلات ضرورية.

الهدف 5 :

بحلول نهاية 2020، توفر محفزات مالية في سوق الدولة للتشجيع على استعمال الطاقة المتجددة.

الاستراتيجية 3 :

تطبيق مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للبصمة البيئية

تنص هذه الاستراتيجية على تقليل انبعاثات غاز الكربون والتصدي للتغير المناخي من خلال تطوير وتطبيق سياسات وتنظيمات بيئية مبنية على أسس علمية، وذلك ضمن إطار عمل مبادرة البصمة البيئية والتي تم تأسيسها في عام 2007 وتشمل هيئات رفيعة المستوى في الدولة. ستركز المبادرة على تطوير وتطبيق معايير كفاءة استهلاك الوقود في المركبات، وستتابع مدى فعالية تطبيق النظام الرقابي لمنتجات الإضاءة الذي تم تطويره مؤخراً، كم ستستمر في مراجعة حسابات البصمة البيئية للدولة والتي يتم نشرها كل عامين في تقرير الكوكب الحي من الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF).

الهدف 1 :

تقييم أثر ومدى النجاح في تطبيق النظام الرقابي لمنتجات الإضاءة الحالي وذلك مع نهاية عام 2015.

الهدف 2 :

إجراء بحث تقني، ودعم هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس وأصحاب المصالح الآخرين في تطوير معايير وتنظيمات رقابية لزيادة كفاءة استهلاك الوقود في المركبات التي تباع في سوق الدولة مع نهاية عام 2015.

الهدف 3 :

زيادة الثقة بمؤشر دولة الإمارات للبصمة البيئية، مع التحقق المستمر للمعلومات والمنهجية التي يتم نشرها في تقرير الكوكب الحي، والتوصل إلى فهم أفضل للدور الذي تلعبه.

الاستراتيجية 4 :

التصدي إلى مخاطر تغير المناخ

إن وضع التغير المناخي في أولويات صناعة القرار في دولة الإمارات هو أمر في غاية الأهمية للدفع بأعمال طموحة تتعلق بزيادة استعمال الطاقة المتجددة والاستهلاك الكفء للطاقة، وتعرض دولة الإمارات لتأثيرات التغير المناخي السلبية بشكل كبير يعني بأن للدولة مصلحة قوية في الوصول إلى اتفاق عالمي بشأن التغير المناخي، مما يعنى بأن فهم مخاطر تغير المناخ على القطاعات الاقتصادية الهامة في الدولة وتسليط الضوء على هذه المخاطر سيكون حافزاً لزيادة الطموح بما يتعلق بخفض الانبعاثات الكربونية وبناء اقتصاد منخفض الكربون.

الهدف 1 :

بحلول 2017، توصيل معلومات علمية محلية لأصحاب المصالح الرئيسيين حول مخاطر تغير المناخ وآثاره المتوقعة على القطاعات الاقتصادية الهامة في الدولة.

الهدف 2 :

بحلول 2018، صناع القرار في الدولة على علم أكثر بالمخاطر الاقتصادية التي يضعها التغير المناخي على الدولة وبضرورة تسريع التنوع الاقتصادي نحو اقتصاد مستقبلي منخفض الكربون.

الهدف 3 :

بحلول 2020، التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بأهداف طموحة لخفض الانبعاثات في المنتديات الدولية.

5.8 المتطلبات المالية

لقد تم البدء في تطبيق برنامج التغير المناخي والطاقة، والذي تُقدر تكلفته بـ ٢٨،١٥٠،٧٠٠ مليون درهم إماراتي للسنوات الخمس القادمة. يعتمد برنامج التغير المناخي والطاقة على الدعم المالي، والذي سيتم السعي لتأمينه من خلال فرص رعاية البرنامج من قبل الشركاء والجهات المعنية.

© Martin Harvey / WWF

الفصل - 6
برنامج التجارة بالحياة البرية

6.1 الخلفية

تعبر التجارة غير الشرعية بالحياة البرية جريمة «ذات ربح عالٍ، ومخاطرة منخفضة» لا زالت تستمر في التصاعد بمعدل لا مثيل له، وتضع خطراً كبيراً على أعداد الحيوانات البرية في العالم والمجتمعات التي تعتمد عليها في العيش. يشير تقرير محاربة الاتجار غير الشرعي بالحياة البرية (المفوض من قبل الصندوق العالمي لصون الطبيعة)، بأن التجارة غير الشرعية بالحياة البرية حالياً هي ثاني أكبر خطر مباشر لبقاء الحيوانات البرية، ورابع أكبر تجارة غير شرعية تسبقها التجارة بالبشر، والمخدرات، والأسلحة. وفي حال عدم التركيز والتصدي لهذه التجارة، سنقوم بوضع العديد من الكائنات الرئيسية، مثل الفيلة، ووحيدي القرن، والفهود، والنمور والعديد غيرها تحت خطر الانقراض خلال بضعة عقود.

يضع التصدي لهذه القضية أمام جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) تحدياً كبيراً، ولكننا على جاهزية تامة لمواجهة هذا التحدي الذي يتطلب بكل تأكيد تضافر الجهود المشتركة. سنقوم من طرفنا بالعمل مع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصالح ذوي الصلة ببرنامج التجارة بالحياة البرية لملء الثغرات الحالية وتحسين المقاييس الحالية لتطبيق اتفاقية سايتس في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال. تقدم كل من استراتيجياتنا خارطة طريق شاملة تم التحقق منها من قبل الآراء والملاحظات التي حصلنا عليها من عدد كبير من الخبراء.

التجارة بالحياة البرية هي حالياً

ثاني

أكبر خطر مباشر على بقاء الكائنات

رابع

أكبر تجارة غير قانونية عالمية

ستضيف هذه الاستراتيجية مزيداً من القيمة لجهود الحكومة الحالية بما يتعلق بتطبيق القوانين (التركيز في البداية على دائرة الجمارك)، وقطاع التوريد والشحن واللوجستية. سيسعى برنامجنا لإشراك شركات الطيران، وحملات رفع مستوى التوعية التي ترأسها هيئات سايتس، والقيام ببحث مستمر للتأكد من تحقيق أكبر تأثير. وسيقوم البرنامج أيضاً بتكملة ودعم مبادرة جرائم الحياة البرية (WCI) التي يترأسها الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) وشبكة مراقبة التجارة بالحياة البرية (TRAFFIC).

في عام 2014 قامت هيئة البيئة-أبوظبي وهي الهيئة العلمية لاتفاقية سايتس بتفويض جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) لإعداد تقرير عن التجارة بالحياة البرية. أشار هذا التقرير إلى دور دولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة غير الشرعية للحياة البرية الذي يتكون من شطرين: الأول، وهو قيام الدولة بدور المستخدم النهائي للعديد من الكائنات البرية الحية المدرجة على قائمة سايتس، والثاني، هو دور الدولة بكونها محطة عبور مؤقت لمنتجات الحياة البرية. لقد أشارت بيانات البحث إلى تفاقم هذه المشكلة في الإتجار غير الشرعي التي تعد جريمة محلية ودولية، وتحفيز ضرورة العمل السريع للتخلص من دور الدولة الحالي.

لقد عكست بيانات البحث الطلب المحلي الكبير على الحيوانات البرية الحية المدرجة على قائمة اتفاقية الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض (سايتس)، وقيام غالبية متاجر بيع الحيوانات الأليفة بعرض كائنات برية مدرجة على قائمة سايتس. وعلى نطاق الاتجار غير الشرعي لمنتجات الحياة البرية المدرجة على قائمة الاتفاقية، تم وصف دولة الإمارات العربية المتحدة «من الدول المهم النظر إليها»، وبالنظر إلى الأرقام المخيفة التي تحيط تجارة العاج التي تم الحصول عليها من نظام معلومات التجارة بالفيلة (ETIS). تدعو هذه البيانات إلى ضرورة منع هذه التجارة والقيام

بمبادرات على وجه السرعة. إن عدم أخذ خطوات للتعامل مع هذه المشكلة سيؤدي في النهاية إلى تشويه صورة الدولة، الأمر الذي ينتج عنه تأثير على قطاع السياحة. وقد قدم تقرير جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) للتجارة بالحياة الفطرية 2014 سلسلة من المقترحات الجيدة مبنية على أفضل الممارسات الدولية لتقليل دور الدولة في الإتجار غير الشرعي بالحياة البرية والمتعلقة بوضع التشريعات، وهياكل العمل القانونية، ومراقبة السوق، ومشاركة قطاع الشحن والنقل، وتقليل الطلب، وخطط تطبيق التشريعات والآليات.

تحظى هذه القضية بأولوية عالية ضمن شبكات البيئة العالمية، ويمكننا تعزيز جهودنا والاستفادة من موارد الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) وشبكة مراقبة التجارة بالحياة البرية (TRAFFIC) ومحاذاة جهودهم ومبادراتهم.

6.2 النطاق والرؤية

الحدود الجغرافية والموضوعية

النطاق الموضوعي لبرنامج التجارة بالحياة البرية هو محاربة التجارة غير الشرعية بالحياة البرية للأنواع المدرجة على قائمة اتفاقية سايتس التي تتم عبر دولة الإمارات العربية المتحدة، أو التي يتم استهلاكها (الحية ومنتجاتها) ضمن الدولة. يعد سوق التجارة غير الشرعية سوقاً متعدد الأوجه وسريع التأقلم الأمر الذي يجعله متمكناً من النجاح. ولكن من الممكن مقاومته من خلال حلول راسخة ونشر التوعية على المستوى الوطني والدولي عن عواقب وأضرار هذه التجارة، وما سينتج عند تخلصنا من هذه الظاهرة من تأثيرات إيجابية في الحفاظ على هذه الكائنات. إن حل هذه المشكلة سيكون من خلال مناشدة جميع الشرائح المجتمعية بالتطرق لقضايا الصحة والسلامة، والحفاظ على الكائنات البرية، والمنظور الاقتصادي، والأمن الوطني، والعناية بالحياة البرية والعديد من الجوانب الأخرى. ويكمن الهدف الرئيسي للبرنامج في تحقيق درجة من الاستدامة في هذه التجارة بطريقة يستفيد بها البشر من منتجات الطبيعة دون الإيذاء بالأنظمة البيئية، أو تعريض الأنواع المهددة بالخطر لمزيد من المخاطر.

هنالك دول معينة أكثر عرضة لهذه التجارة نظراً لوفرة الموارد المحلية، ومواقعها الجغرافية، وحالتها الاقتصادية، وضعف التشريعات أو أنظمة تطبيق القوانين، والتقاليد الثقافية، وتجعل مكانة دولة الإمارات الجغرافية والعالمية، وثروتها الغنية، وكونها وجهة سياحية مفضلة، وغيرها من العوامل من الدولة مكاناً مفضلاً لهذا النوع من الاتجار. سيركز النطاق الجغرافي لهذا البرنامج في السنوات الخمس الأولى بشكل رئيسي على دولة الإمارات العربية المتحدة، مع الأمل في التوسع لاحقاً ليغطي المنطقة الإقليمية والعالمية. وستأخذ نطاق استراتيجية شركات الطيران (تم مناقشتها بالتفصيل في البند 6.5.2) نهجاً دولياً نظراً لأن شركات الطيران تلعب دور الوسيط في نقل البضائع من المصدر، وخلال العبور المؤقت وصولاً إلى الوجهة النهائية. إن تحقيق النجاح حين حصر جميع الجهود في الدولة فقط سيكون أمراً صعباً للغاية، لذلك تهدف استراتيجيتنا المساهمة في الجهود الدولية الحالية.

رؤية البرنامج

الرؤية العامة للبرنامج هي:

«دعم هيئات اتفاقية سايتس في دولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيق خطوات فعالة تضع الدولة في مكانة رائدة عالمية في مجال الحد من التجارة غير الشرعية في الحياة البرية».

يجب علينا، تماشياً مع هذه الرؤية تحفيز الجهات المعنية على العمل معاً على المستوى الوطني وتشجيع جميع القطاعات على المشاركة، ومنها القطاع الحكومي، والخاص، والمجتمع المدني، والمستهلكين.. والنتائج النهائية المرجوة على المدى البعيد هي أن نرى بأن الأنواع المحلية والعالمية الرئيسية في حالة جيدة، وترويج هذه التجارة بطريقة مستدامة ومساهمتها في الحفاظ على التنوع الأحيائي.

6.3 أهداف المحافظة البيئة

تجعل طبيعة هذه السوق السوداء صعبة جداً في الحصول على بيانات صحيحة ودقيقة عن توجهات الإتجار وأنماطها. ولكن يُقدر بأن ما يتم مصادرته من قبل الجهات المعنية هو مجرد 10 – 20 % من الحجم الكلي للتجارة(Boehrer, 2014). بناءً على هذه البيانات، قمنا باختيار أهدافنا في الحفاظ وفقاً لمجموعة متنوعة من مصادر البيانات الموثوق بها والاستشارة مع الخبراء الرئيسيين.

التجارة بفهود التشيتا *Acinonyx jubatus* (الحيوانات الحية)

لقد تم إدراج فهود التشيتا على قائمة اتفاقية سايتس في الملحق I* لتحظى من أجل ذلك بأعلى مستوى من الحماية من التجارة غير الشرعية بها. ويمنع منعاً باتاً أي نوع من التجارة لأغراض تجارية بهذا الكائن.

يشير تقرير التجارة غير الشرعية بالفهود الصادر من السكرتارية العامة لاتفاقية سايتس في يوليو 2014 بأن الوجهة الرئيسية للفهود الحية هي دول الخليج العربي. ويعد سوق دول مجلس التعاون الخليجي واحداً من أكبر سوقين للتجارة غير الشرعية بفهود التشيتا، وتم إبرازه لكونه سوقاً كبيراً وأكثر ربحاً مقارنة مع الأسواق العالمية الأخرى.

وتشير التقديرات بين عام 1990 و 2012، بتصدير 531 فهد التشيتا من جنوب أفريقيا (قانونياً وغير قانوني) إلى كل من الصين، اليابان، دولة الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وسجلت الواردات الإجمالية لدولة الإمارات ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مما كانت عليه في الماضي:

* إن قوائم اتفاقية السايتس تعمل على تصنيف أنواع الحياة البرية وفق المستوى الذي تحتاجه من المحافظة وذلك وفقاً لأثر التجارة المتوقع على بقائها
http://www.cites.org/eng/app/index.php

- أكثر من 30 فهداً تم استيرادها لأغراض شخصية من 2009-2011
- 39 من صغار الفهود تم مصادرتها في دولة الإمارات العربية المتحدة (من أصل صومالي) بين 1998 و 2002
- مصادرة أكثر من 20 من صغار الفهود في دولة الإمارات منذ 2010 (15 منها أتت في شحنة واحدة، مع نفوق 11 منها)

إضافة لذلك، أفادت هيئة الجمارك في فبراير 2015 في ورشة عمل الحفاظ على التنوع الأحيائي العربي بأن حالات المصادرة لا زالت مستمرة.

من الجدير بالذكر هنا بأن البرنامج يعتبر فهود التشيتا كنوع عام تحت مظلة حفاظ كبيرة. ولا يقتصر طلب الإمارات على الفهود فقط، بل يمتد ليشمل العديد من الأنواع الأخرى، مثل الأسود(*Panthera leo*) المدرجة في الملحق I و II، والنمور (*Panthera tigris*) المدرجة في الملحق I، مما يعني بأن نجاح فعاليات الأهداف سيكون له امتداد وتأثير للعديد من الكائنات الأخرى المرغوب في الحفاظ عليها.

الفيل الأفريقي *Loxodonta Africana* (الاتجار بالعاج)

لقد تم إدراج الفيلة الأفريقية على قائمة اتفاقية سايتس في الملحق I و II (اعتماداً على الأعداد الثانوية التي يتم استخلاصها). لكن لا زالت تجارة العاج تحظى بمراقبة مشددة، وقامت العديد من الدول بمنعها بشكل كامل.

يبرز تقرير التجارة غير الشرعية في العاج وقرون وحيد القرن الذي تم نشره من قبل TRAFFIC في سبتمبر 2014 أحدث النتائج العالمية عن الاتجار بالعاج وقرون وحيد القرن وتوجهاتها . لقد كان هنالك تركيز قليل على التوجه الحالي في تجارة قرون وحيد القرن التي تمر عبر دولة الإمارات، ولكن لا يمكن القول بأن ذلك يعني بأن هذه التجارة لا توجد، وبشكل خاص لمكانتها التاريخية والطلب لهذه القرون من دولة اليمن.

وعلى نطاق تجارة العاج، تم ذكر دولة الإمارات على وجه التحديد بكونها نقطة عبور عالمية رئيسية (وأكثر دولة عبور) بين الموارد من أفريقيا والأسواق الآسيوية.

إضافة لذلك، أشارت مؤشرات البحث بأنه على الرغم من توثيق التجارة خلال الدولة بين 2009 و2011، فقد تمت ملاحظة زيادة كبيرة مع تأسيس سبل عديدة في 2012 و 2013

لقد قامت وكالة التحقيقات البيئية أيضاً بنشر تقرير في نوفمبر 2014 يعكس العديد من الحالات التي شاركت بها دولة الإمارات بكونها نقطة عبور لشحنات العاج.

تأتي طبيعة هذه الشحنات وطرق تهريبها بأشكال مختلفة. لقد تم في السابق نقل العاج عن طريق شحنات كبيرة عبر خطوط الشحن، لكن لاحظت الدراسات زيادة عدد الشحنات عن طريق الجو، وحتى في أمتعة المسافر الشخصية والحقائب اليدوية.

حال تجارة العاج مماثل للتجارة بالفهود، ومن المتوقع أن يأتي التصدي لتجارة العاج بفوائد للأنواع الأخرى التي تتبع نفس مسارات التجارة، والأسواق المماثلة في الطلب عليها (الموقع والدوافع)، والمناطق الإقليمية المماثلة.

من الصعب جداً الحصول على حقائق مؤكدة بناءً على ما تم ذكره آنفاً من تقارير. وهنالك العديد من المقالات الإعلامية المحلية والعالمية التي تسلط الضوء على ظهور ووجود التجارة غير المشروعة بالفهود، والاحتفاظ بها، وسهولة الحصول عليها، وكذلك هو الحال مع مصادرة شحنات العاج التي تمر عبر دولة الإمارات العربية المتحدة.

هنالك أعداد كثيرة من الأنواع الأخرى التي لم تكن مشمولة في نطاق التقرير المبدئي، وهناك حاجة لجمع المعلومات الإضافية عنها، وسنقوم بالسعى نحو ذلك ضمن هذه الاستراتيجية.

6.4 الهدف

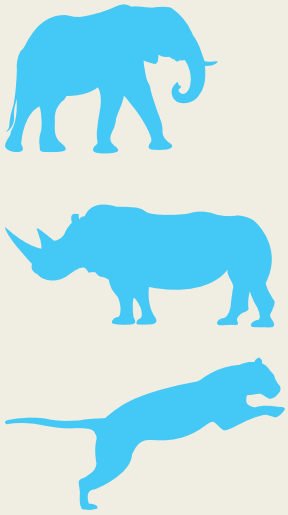

سيقوم برنامجنا بالسعي للحد من التجارة غير الشرعية بالحياة البرية في دولة الإمارات من خلال تكريس الجهود وجمع معرفة مبنية على الأبحاث والخبرة وبناء القدرات الوطنية لمساعدة الجهات المعنية في معالجة لهذه القضية الخطيرة. ويكمن هدفنا العام بأن نشهد بحلول عام 2020 أثراً إيجابياً على أنواع الحياة البرية التي تم ذكرها سابقاً وذلك ناتجٌ عن الحد من التجارة بالحياة البرية في دولة الإمارات (بما في ذلك الاتجار بالمنتجات والطلب المحلي على الحيوانات الحية).

لقد شملت المرحلة المبدئية جمع معلومات كمية ونوعية من مصادر موثوقة للتمكن من تقديم موجز لمجموعة مقترحات، يتعلق كل منها بوجه معين من هذه التجارة. ستشمل المرحلة الثانية تطبيق استراتيجيات تم تصميمها بناء على مقترحاتنا الأولية. إن مراقبة التقدم أمر مهم لهذه الجهود، سواء كانت جهوداً تبذلها الجمعية أو الجهات الأخرى، وسنلتزم بدور داعم، حيث سنعمل جاهدين على تقديم الاستشارة والمعرفة والبحث العلمي للجهات الرائدة في الدولة لمساعدتها في تحقيق أهدافها بما يتعلق بهذه التجارة.

يضع الإتجار بالحياة البرية العديد من الحيوانات الهامة مثل : الفيلة ووحيد القرن والفهود والأسود تحت الخطر

لا يمكن التقليل من أهمية هذا البرنامج الذي سيهدف إلى الحد من هذه التجارة التي تهدد الكائنات البرية الحية، وإبراز تأثيراتها السلبية، وعرض كيف يمكن للدول أداء دور رئيسي في الحد وتقليص هذه التجارة.

يتماشى برنامجنا هذا مع رؤية ورسالة الجمعية، ونظرية التغير العامة للجمعية، وسيساعدنا في العمل عن قرب مع الأفراد والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة للحفاظ على التنوع الأحيائي من خلال التعليم، والتوعية، وتطوير السياسة والأبحاث المبنية على أسس علمية. وتأتي الطلبات المستمرة للدعم من الهيئات الوطنية الرئيسية، وبشكل خاص وزارة البيئة والمياه، وهيئة البيئة- أبوظبي كدليل على قدرات فريق عملنا، وبشكل خاص على نطاق الأبحاث، ودعم السياسات، وبناء القدرات، والتواصل الفعال.

ستساهم هذه الاستراتيجية المترابطة في الحفاظ على الأنواع البرية العالمية الرئيسية عن طريق تسليط الضوء على خطر عالمي ومحلي، ولدينا الخبرة محلياً، وعبر شبكة الصندوق للعمل نحو نتائج إيجابية. وبسبب ترابط هذا البرنامج، لا بد من فهم شامل للآثار التي قد تترتب عن التخلي عن أي من الخطط التالية قبل اتخاذ أي قرار بشأنها.

6.5 تحليل الوضع

معلومات خلفية عن المخاطر

تستقطب التجارة غير المشروعة بالحياة البرية المجرمين وجهود الشبكات الإجرامية المنظمة، الأمر الذي يؤدي حالياً إلى نموها بشكل يثير القلق، لتصبح تهديداً كبيراً على الحياة البرية، وهناك ضرورة كبيرة للتصدي لهذه التجارة نظراً لما تضعه من أخطار كبيرة.

وما يثير القلق بشكل رئيسي هو الآثار السلبية التي تضعها على جهود المحافظة على التنوع البيولوجي العالمي، وهنالك عشرات الآلاف من أنواع الكائنات البرية، ومئات وملايين من النباتات البرية والحيوانات التي يتم صيدها والتقاطها بشكل غير قانوني سنوياً لتلبية الطلب عليها من الأسواق العالمية المختلفة، ويشمل ذلك سوق الحيوانات الأليفة، وسوق الأعشاب الطبية، وعالم الأزياء ("TRAFFIC - Wildlife Trade")، على سبيل المثال لا الحصر . والأهم من ذلك هو أن مدى هذه التجارة يتراوح من التجار الأفراد إلى هيئات تجارية مما يجعلها قضية عالمية متعددة المستويات يجب التصدي لها من زوايا عديدة. ونظراً لغموض هذه التجارة وسريتها، من الصعب الحصول على بيانات دقيقة، ولكن يشير خبراء الحياة البرية وهيئات الجمارك بأن الحياة البرية التي يتم مصادرتها تشكل نسبة 10-20 % فقط من الحجم الفعلي لهذه التجارة(Boehrer, 2014).

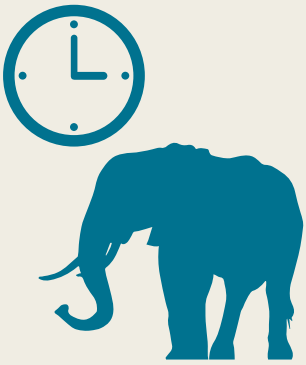

كمعدل وسطي، يتم قتل
فيل واحد
كل
15 دقيقة
من أجل العاج

لا يمكن أن ننكر الخطر على الحياة البرية، كما يتضح في تقديرات هيئة TRAFFIC من لهذه التجارة خلال العقد الماضي. بل يشير البحث المؤخر الذي قام به الصندوق العالمي لصون الطبيعة مع TRAFFIC بأن معدل قتل الفيلة في عام 2014 عادل قتل فيل واحد كل 15 دقيقة بطريقة غير قانونية بغرض أخذ الناب. ولقد عانت أعداد الفيلة في أفريقيا الجنوبية تراجعاً ضخماً بلغ 64 % بين عام 2011 و2013 فقط ("Illegal killing for ivory drives global decline in African elephants", 2015). وإذا استمر هذا المعدل نتيجة الصيد غير القانوني ستنقرض هذه الفيلة خلال عشر سنوات فقط. هنالك أيضاً حيوان وحيد القرن الذي واجه تراجعاً كبيراً نتيجة الصيد غير القانوني. ويقدر بأن 1215 وحيد قرن تم قتلها في عام 2014 لأخذ أجزاء من جسمها(World Wildlife Fund, 2015)، مقارنة مع صيد 13 منها في عام 2007. وتقدر إحصاءات العام 2015 بأن هنالك فقط ما يقارب 25,000 حيوان وحيد القرن توجد في البرية في قارة أفريقيا بأكملها، في حين يتم أيضاً صيد فهود التشيتا لبيعها كحيوانات أليفة، ويأتي سوق منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى وفقاً لمعدل الطلب على هذه الحيوانات والتي يوجد منها أقل من 10,000 فهد تشيتا في البرية، وأية زيادة في صيدها غير الشرعي سيؤدي إلى ضرر دائم لا يمكن إصلاحه لهذا الكائن البري .

تمتد تداعيات هذه التجارة إلى ما وراء الخطر على التنوع البيولوجي العالمي، لتضع مخاطر أخرى تشمل خطر الأمراض لكل من البشر والحياة البرية المحلية، وإخلال التوازن في الاقتصاد الوطني، وخطر الأمن القومي نتيجة انتشار الجريمة من قبل هذه التجارة. ويمكن أن يُعد عامل انتشار الجريمة مؤشراً لمستوى الفساد أو قد يكون مؤشراً على أي ثغرات أمنية يمكن من خلالها مرور أنواع أخرى من الموارد والبضائع غير القانونية. إن عدم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ خطوات جدية وسريعة للعمل على هذه القضية قد ينتج عنه تشويه سمعة الدولة، والذي بدوره سيؤدي إلى نتائج سلبية على مختلف الصناعات الاستهلاكية.

6.6 الاستراتيجيات

نظرية التغيير العامة للبرنامج

من أجل تحقيق أفضل النتائج للحد من تأثيرات التجارة غير المشروعة بالحياة البرية في دولة الإمارات والمنطقة بحلول عام 2020، قمنا بوضع واختيار عدد من الاستراتيجيات التي تتعامل مع غالبية المحاور في هذه التجارة. تتميز هذه الاستراتيجيات بترابطها في حال تم تطبيقها بشكل صحيح، حيث تعتبر هذه التجارة شبكة شديدة التداخل، لذلك يحتاج تحقيق التغيير الفعال بأن نضغط على جميع نقاط الضغط الحالية في وقت مناسب واستراتيجية مناسبة.

وسيكون هدفنا النهائي هو مشاهدة تراجع كبير في التجارة غير المشروعة بالحياة البرية في دولة الإمارات، والحد من الطلب المحلي لأنواع الحياة البرية المهددة بالانقراض. من الممكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الجهود المشتركة مع الجهات المختلفة على النطاق الوطني. إن نجاح هذه الاستراتيجية سيترجم من خلال خفض عدد الأهالي والمقيمين الذين يقتنون أو يسعون في الحصول على حيوانات برية مدرجة على قائمة اتفاقية سايتس، ويتم الاستدلال على ذلك من خلال الزيادة المبدئية في مصادرة المنتجات، والتطبيق الأشد للتشريعات. سيلعب أيضاً برنامج التوعية دوره في تعزيز تطبيق التشريعات، والمراقبة والتحري، وإرشاد المسؤولين، والمستهلكين وجميع سلسلة هذه التجارة لتقليل الطلب، وإعادة النظر في التشريعات على المستوى الوطني.

تركز الاستراتيجيات المقترحة على دور مزدوج في دولة الإمارات يهدف للعمل مع المشترين للحيوانات البرية الحية، ومع نقاط العبور عبر الدولة، وستعمل هذه الاستراتيجيات على عدة حلقات من سلسلة العرض والطلب لسوق الحياة البرية ومنتجاتها، ومنها المسالك التجارية، وأسواق البيع، والتنظيمات والتشريعات الدولية. يوفر هذا الجزء وصف الاستراتيجيات الأربع التي تم اختيارها*:

1. دعم تطبيق مستلزمات اتفاقية سايتس من قبل هيئات الجمارك
2. تقليل الطلب على الأنواع المدرجة من خلال دعم الحملات التوعوية الوطنية
3. إشراك شركات النقل الجوي في الحلول
4. إجراء الأبحاث لسد الثغرات المعلوماتية بما يتعلق بالتجارة البحرية

لا تتطلب كل التدابير التدخل المباشر من قبل جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF). لكن يتعين على الأقل اقتراحها على الأطراف المعنية، وذلك من أجل التنسيق والتعاون المشترك في التطبيق الناجح لاتفاقية سايتس. يكمن هدفنا الرئيسي في توفير الدعم، والإرشاد والاستشارة، وتطوير الأدوات، وبناء القدرات ومحاذاة جميع الخطوات مع السياق العالمي.

* للمرجع: " استراتيجيات جمعية الإمارات للحياة الفطرية" هي الاستراتيجيات والخطط التي تسعى الجمعية إلى قيادتها وتطبيقها بالشراكة مع الجهات الاخرى. أما " الأعمدة" فتشير إلى المجالات الأخرى التي لا بد من التركيز عليها، ولكن لن تقوم الجمعية بلعب دور ريادي فيها.

استراتيجيات البرنامج

الاستراتيجية 1 :

دعم تطبيق مستلزمات اتفاقية سايتس من قبل هيئات الجمارك

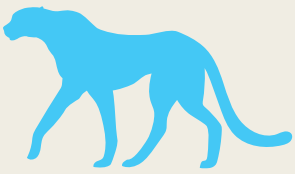

لايوجد سوى

10,000

فهد

من فهود

التشيتا في البرية

الهدف من هذه الاستراتيجية هو تعزيز قدرة موظفي هيئة الجمارك في التحري، والتقرير والتعامل مع الحالات غير القانونية في التجارة بالحياة البرية وتطبيق القوانين بشكل أقوى. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل دورات التدريب الحالية تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية (يشمل منهاجاً رسمياً عن اتفاقية سايتس)، وتطوير أدوات ذكية سهلة الاستخدام لدعم تدريب موظفي الجمارك عن الأنواع المدرجة على قائمة اتفاقية سايتس، وتعزيز البيانات والتقرير، ودعم تأسيس وحدات في هيئات الجمارك متخصصة بقائمة اتفاقية سايتس. سيتم تطبيق هذه الاستراتيجية عن قرب مع وزارة البيئة والمياه كجهة إدارة لاتفاقية سايتس، والصندوق الدولي للعناية بالحيوان (IFAW).

الهدف 1 :

بحلول الربع الرابع من 2016: العمل مع دائرة من أصحاب المصالح الوطنيين والعالميين لتطوير منهج تدريبي قوي لتدريب الأفراد المؤهلين بتطبيق القوانين والتشريعات.

الهدف 2 :

بحلول الربع الرابع من 2017: تطوير أدوات ومواد ذكية وديناميكية لاستخدامها من قبل الأفراد المؤهلين بتطبيق القوانين والتشريعات.

الهدف 3 :

بحلول الربع الثالث من 2019: الدعم في تأسيس وحدة فعالة متخصصة بقائمة واتفاقية سايتس.

الهدف 4 :

بحلول الربع الثالث من 2019: عرض الأدوات التقنية المبتكرة على المنصات العالمية، مثل مؤتمرات الأطراف لاتفاقية سايتس ، واكسبو 2020.

الاستراتيجية 2 :

إشراك شركات النقل الجوي في الحلول

إن مشاركة شركات الطيران المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة لكسر حلقة من حلقات سلسلة التجارة غير القانونية بالحياة البرية يعتبر من الأولويات لهذه الاستراتيجية. ستشمل أنشطتنا إعداد مواد مناسبة لرفع مستوى توعية الركاب للتصدي للطلب العالمي، وتنسيق ورش عمل تستهدف موظفي

شركات الطيران لزيادة معرفتهم عن علامات وإشارات هذه التجارة، والمسارات الرئيسية لهذه التجارة، والهيئات التي يجب إبلاغها، وأية أوراق ووثائق مزيفة، واستضافة ورش عمل لقطاع الشحن والقطاع اللوجستي لتشجيع أخذ خطوات متينة من الجهات الأخرى في القطاع اللوجستي. ولشركات الطيران القدرة على تصعيد هذه القضية بشكل جدي ولفت انتباه الجهات ذات الصلة.

الهدف 1 :

بحلول الربع الرابع من 2016: عرض مواد لتوعية الركاب على رحلات معينة لطيران الاتحاد.

الهدف 2 :

بحلول الربع الثالث من 2016: طرح ورش عمل التدريب لموظفي شركات الطيران.

الهدف 3 :

بحلول الربع الثاني من 2018: طرح ورش عمل لقطاع النقل، وسلسلة التوريد والقطاع اللوجستي، وأصحاب المصالح الرئيسيين لإلزامهم في العمل للحد من هذه التجارة.

الهدف 4 :

بحلول الربع الثالث من 2019: عرض السبل، مثل الابتكارات التقنية في المنصات العالمية المعروفة، مثل مؤتمرات الأطراف لاتفاقية سايتس، واكسبو 2020.

الاستراتيجية 3 :

تقليل الطلب على الأنواع المدرجة من خلال دعم الحملات التوعوية الوطنية

توفير المعلومات والدعم لتنفيذ حملة توعية اتحادية على نطاق الدولة تترأسها وزارة البيئة والمياه وتستهدف المجتمع الإماراتي بأكمله. الهدف الرئيسي والنهائي هو تقليل الطلب المحلي على الكائنات البرية المدرجة على قائمة اتفاقية سايتس في تجارة الحيوانات النادرة. ستقوم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بدعم تطوير استراتيجية مجتمعة، وإعداد الرسالة، ودمج مقاسات النجاح، وربما إقامة حملات جانبية.

الهدف 1 :

خلال عام 2016: دعم إعداد رسائل قوية واستهداف الشرائح المجتمعية.

الهدف 2 :

خلال عام 2016: حضور ورش تخطيط حملة توعية على المستوى الاتحادي من قبل لجنة ترأس اتفاقية سايتس في وزارة البيئة والمياه.

الهدف 3 :

بحلول الربع الأول من 2017: تقييم تأثير الحملة.

الاستراتيجية 4 :

إجراء الأبحاث لسد الثغرات المعلوماتية بما يتعلق بالتجارة البحرية

إجراء بحث حول أي قضايا منبثقة ذات العلاقة هو خطوة هامة لضمان استدامة الجهود الساعية للحد من التجارة غير الشرعية بالحياة البرية. سيقوم البحث بإبراز القضايا المنبثقة والمكونات التي لم يتم تغطيتها في الدارسة المبدئية، ويشمل ذلك فصائل النباتات، مثل خشب الصندل، والقرش (ويشمل زعانف القرش)، وفعاليات الصيد من قبل أهالي دول مجلس التعاون الخليجي في الدول الإفريقية.

هذه المواضيع مهمة جداً نظراً للدور الذي تلعبه في الكشف عن أي ثغرات في تطبيق اتفاقية سايتس، وتحديد أي أنواع إضافية من الحياة البرية المهددة من قبل التجارة عبر دولة الإمارات العربية المتحدة. سيتم جمع النتائج واستخدامها لإعلام جهود المحافظة الجديدة. ستعكس هذه الاستراتيجية جهود الدولة في الحد من هذه التجارة.

إضافة لذلك، سنستمر في متابعة مسح متاجر بيع الحيوانات الأليفة الذي تم في عام 2013 لقياس مستوى نجاح هذه الجهود وذلك من خلال تحديد أي تغيير في السوق المحلي للأنواع المدرجة على قائمة اتفاقية سايتس).

الهدف 1 :

بحلول الربع الثاني من 2018: تطوير تقرير ملخص يركز على ملء أي ثغرات معلوماتية بما يخص التجارة غير المشروعة بالحياة البرية، إما عبر الإمارات أو في السوق الإماراتية.

الهدف 2 :

بحلول الربع الثاني من 2020: قياس النجاح عن طريق تقييم وضع سوق الحيوانات الأليفة ومقارنته بنتائج تقرير 2013.

6.7 المتطلبات المالية

يعتمد تطبيق برنامج التجارة بالحياة البرية على النجاح في تأمين الدعم المالي للبرنامج. المبلغ التقريبي لتطبيق هذه الاستراتيجية يبلغ قرابة 13,8 مليون درهم إماراتي للسنوات الخمس التالية.

© EWS-WWF

الفصل - 7
التعليم البيئي والتوعية

7.1 معلومات أساسية

يعد كوكب الأرض موطناً للعديد من الكائنات والفصائل المختلفة، والتي تتواجد وتعيش معاً، والتي يحيك ترابطها نسيجاً من الأنظمة البيئية المختلفة التي تدعم الحياة على كوكب الأرض وتضمن استدامتها. ولكن للأسف، يقع التنوع البيولوجي العالمي تحت التهديد وذلك بسبب الأنشطة البشرية وتأثيراتها مثل تدمير الموائل الطبيعية وتراجعها، وزيادة معدل الاستهلاك العالمي للموارد الطبيعية وتغير المناخ، وقد ساهمت هذه العوامل إلى انخفاض تعداد الأنواع والفصائل في الحياة البرية بنسبة 52 % بين 1970 و2010 وذلك وفقاً لتقرير الكوكب الحي الذي يصدره الصندوق العالمي لصون الطبيعة كل عامين.

تدل هذه البيانات المؤلمة على مدى عدم إدراكنا للرابط القوي بين جودة صحة كوكب الأرض وبين رفاهية وازدهار الإنسان. وقد يكون عدم الوعي هذا هو الدافع وراء العديد من القرارات التي أهملت التأثيرات السلبية على البيئة.

84%

من الأفراد يرغبون بالحصول على معلومات للمساهمة بشكل إيجابي من أجل البيئة

لقد أشارت دراسة تمت مؤخراً من قبل جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بأنه في حين أن غالبية السكان في الإمارات يعتقدون بأن البيئة مهمة، لا يعتبر الحفاظ على البيئة قضية أساسية وجوهرية. ولكن في نفس الوقت، عبَر 89 % من متخذي القرارات في المؤسسات الذين شاركوا في هذه الدراسة، و84 % من الأفراد عن رغبتهم في استلام المزيد من المعلومات عن كيف يمكنهم اتخاذ خطوات للمساهمة في حل القضايا البيئية وحماية الطبيعة.

من المهم جداً بناء معرفة صحيحة ودقيقة عن القضايا البيئية، ويجب أن يتم تسليط الضوء عليها بشكل جدي، وعلى الأخص، لا بد من رفع مستوى المعرفة بالقيمة التي تقدمها الطبيعية وبمدى اعتمادنا عليها وعلى صحتها، حيث إنه بمثل هذه المعرفة بإمكان الجميع اتخاذ ممارسات بيئية صحيحة وتحمل المسؤولية المشتركة، سواءً على مستوى وضع التنظيمات والسياسات، أو في مكان عملهم أو منازلهم.

يتطلب تبني مفهوم الاستدامة على المستوى المجتمعي معرفة واسعة حول المفهوم ومهارات وقدرات على تحديد الفرص المناسبة للمساهمة والحوافز التي تشجع الجميع للمساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة. وبينما تسعى إلى الإمارات إلى بناء مجتمع مبني على المعرفة والابتكار يهدف فيه الأفراد إلى لحصول على أعلى مستويات التعليم والتطوير، نحن نؤمن بأنه يجب أيضاً أن يكون هناك اهتمام ببناء مستوى المعرفة حول الاستدامة وتطوير المهارات والتدريب في هذا المجال.

7.2 الحاجة لوضع استراتيجية جديدة للتعليم والتوعية البيئية

لقد أثبت برنامج التعليم والتوعية الحالي لجمعية الإمارات للحياة الفطرية فعاليته ومكانته كأداة مكملة تساعد في نشر وزرع رسالة الحفاظ على البيئة، وترويج أعمال الاستدامة. ونحن نسعى إلى طرح استراتيجية جديدة للبرنامج تبني على ما حققته الجمعية من نجاح في الماضي، وتركز بشكل أكبر على التفاعل المجتمعي.

وقد قررنا السعي في تطوير استراتيجية جديدة بعد إجراء تقييم شامل للمبادرات التعليمية المتعلقة بالبيئة في الإمارات، والتي دلت على ضرورة الاستمرار في رفع مستوى التوعية للأهالي والمقيمين في دولة الإمارات عن القضايا البيئية المهمة في الحفاظ على بيئتنا البحرية والبرية، والتغير المناخي والطاقة والتجارة بالحياة البرية كأولوية.

وسوف نقوم بتطوير استراتيجية متكاملة في النصف الثاني من عام 2015، وسننظر في طرق التعليم غير الرسمية، ونشر التوعية لشريحة مختارة، مثل القطاع السكني والمنزلي، والشركات، وموظفي القطاع الحكومي، وسائل الإعلام، والطلبة وطلبة الجامعات بشكل عام. ستكون استراتيجيتنا في التعليم والتوعية مبنية على تحليل الثغرات الحالية وعلى خبراتنا السابقة والحالية، وعلى التركيز على المواضيع التي تكمل برامجنا البيئية. قد تشمل الأنشطة حملات التوعية العامة، ومبادرات تعليمية لتطور مستدام، وورش العمل، وغيرها.

نحن نتوقع بأن تتمكن هذه الاستراتيجية من الوصول إلى شريحة أكبر من الأهالي والمقيمين في دولة الإمارات، وبشكل خاص شريحة الشباب التي تشكل النسبة الرئيسية من التعداد في الدولة.

7.3 الفرص المتاحة

نحن على علم في جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) بأن لدينا دوراً مهماً لتأديته وتقديم حلول تعزز أجندة المحافظة البيئية في الدولة بطريقة متكاملة مع البرامج والمبادرات الأخرى. ويتطلب ذلك التحليل ومعرفة المبادرات والبرامج الحالية والمستقبلية، كما يتطلب معرفة الموارد والقدرات، وتحليل مقومات التوافق مع برامجنا الأخرى. نسرد أدناه بعضاً من الفرص التي سنأخذها بعين الاعتبار لتطوير هذه الاستراتيجية.

- نقوم حالياً بتشغيل برنامج التعليم وأبحاث المياه بالشراكة مع بلدية الفجيرة، وبنك HSBC ومعهد ايرث واتش. يقدم البرنامج فرصة عملية لأي كان للمشاركة في بحث ميداني علمي بيئي. وفي حين أن هذا البرنامج يستضيف في المقام الأول موظفي بنك HSBC، فإنه يقدم منصة متميزة يمكن تطويرها لتكون مناسبة للشركات والهيئات الحكومية كبرنامج تعليم وتوعية في جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF).

- وفقاً لبيانات التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2014، هنالك قرابة 17 % - 20 % من تعداد السكان دون سن 15 سنة، بينما تشكل الفئة العمرية بين 15 و24 سنة قرابة 14 % من تعداد السكان (Indexmundi.com, 2015). بما أن هذه المجموعة تشمل قادة المستقبل، فإن تعزيزها بالمعرفة والمهارات الضرورية هو أمر حيوي لتطوير ونشر رسالة الاستدامة في المجتمع.

- أحد أهداف جدول أعمال رؤية الإمارات الوطنية 2021 هو هدف الدولة في رفع مكانتها في عدد من المؤشرات ذات الصلة بالتعليم، وأشارت إلى نيتها في إعادة هيكلة نظام التعليم لبناء مجتمع مؤسس على المعرفة (Vision2021.ae, 2015). ولقد حققت وزارة التربية والتعليم، ومجلس أبوظبي للتعليم خطوات ملموسة نحو هذا الهدف الوطني. ويتيح هذا الهدف الفرصة لشمل أسس التعليم للتطوير المستدام بشكل رسمي في النظام الجديد للتعليم.

- لقد قامت وزارة البيئة والمياه مؤخراً بطرح استراتيجية وطنية شاملة للتعليم والتوعية (2015-2021) والتي تتطلع لمشاركة مكثفة مع المدارس، ومجتمع المال والأعمال، وشريحة أوسع من المجتمع، وذلك من خلال حملات التوعية والبرامج التعليمية. بينما نتطلع لاستمرارية العمل بشراكة مع الوزارة على نطاق الحفاظ على البيئة وتطوير السياسات، سنقوم أيضاً بتقييم فرص المساهمة نحو تحقيق هذه الاستراتيجية الوطنية من خلال برنامجنا في التعليم والتوعية.

- وفقاً لاستبيان شامل لدراسة وضع علامتنا التجارية والعوائق والدوافع التي تحفز أو تمنع المشاركة في القضايا البيئية، والذي استهدف صناع القرار في المؤسسات والجمهور العامة، عبر المشاركون عن حاجتهم الماسة للحصول على معلومات تساعدهم في تبنى ممارسات أكثر استدامة. ويشكل هذا فرصة أخرى يمكننا النظر فيها، وخاصة بناءً على سجلنا القوي في توصيل أدوات وورش العمل التدريبية الناجحة في المجال البيئي للأطفال والبالغين، والتي شملت أنشطة وأدوات مبتكرة، منها على سبيل المثال لعبة تقوم بتعليم الموظفين كيفية وضع خطة عملية وعلمية وقابلة للقياس لخفض استهلاك الماء والطاقة في مكان العمل. كما قمنا بتطوير عدد من العروض وأفلام الفيديو التعليمية لمواضيع متنوعة لاقت قبولاً إيجابياً من قبل العديد. سنقوم بتقييم هذه الادوات والنظر بشكل متعمق لمتطلبات المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار بالفئات المستهدفة واحتياجاتها، والبناء على خبراتنا السابقة.

- هنالك عدد من مبادرات التوعية الأخرى في الدولة تهدف إلى التقدم بالمعرفة البيئية. وهنالك عدد من المنظمات غير الحكومية، ومجموعات مجتمعية، وشركات قامت بمبادرات وتقديم برامج توعية ضمن المدارس الحكومية والخاصة، وبين عامة الناس. العمل معاً سيمكننا من زيادة مدى وصول هذه البرامج، والتأكد من بقائها على صلة مع أهم القضايا البيئية التي تتطلب التدخل السريع.

- تركز استراتيجية جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) للاتصال على الحملات التوعوية كأداة مهمة لتعزيز أهداف المحافظة البيئية، وسنقوم بتقييم إمكانية توسعة مدى هذه الحملات لتشمل أنشطة تفاعلية مجتمعية تساعد على رفع مستوى المعرفة البيئية.

7.4 العوائق التي يجب أخذها بالاعتبار

وفقاً لبيانات التركيبة السكانية في دولة الإمارات، فإن الشريحة العظمى (قرابة 80 %) هي من المغتربين بما لا يقل عن 160 جنسية. أضف لذلك بأن إحصائيات عام 2008 أشارت إلى أن قرابة 35 % من مجموع تعداد السكان في دولة الإمارات من العابرين أو المقيمين لفترة قصيرة (Middleeastevents.com, 2015). تساهم هذه التركيبة السكانية المعقدة في خفض الشعور بالمسؤولية تجاه البلاد، مما يُضعف الرابط الفردي بالقضايا البيئية. لكي يكون لهذا البرنامج أثر مستمر، يجب التركيز على التكرار وعلى تنفيذ الأنشطة على المدى البعيد.

7.5 خلفية عن برامج جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) للتعليم البيئي

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) منذ تأسيسها في عام 2001 بالعمل على زيادة مستوى التوعية البيئية ضمن طلبة المدارس الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والأهالي والمقيمين من خلال حملات التوعية العامة. والجدول أدناه يشير إلى أهم هذه المبادرات والجهود:

مشاريع التعليم البيئي				
السنة	الاسم	الشريحة المستهدفة	وصف البرنامج	الإنجازات الرئيسية
2002 - 2011	المارثون البيئي	أطفال المدارس في دولة الإمارات من عمر 6-14 سنة	تم استلهام هذا البرنامج من برنامج الصندوق العالمي لصون الطبيعة في الباكستان، وقامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) وهيئة البيئة – أبوظبي بتطوير هذا البرنامج البيئي الحاصل على جوائز، ليستهدف طلبة المدارس في كافة الإمارات، وتزويدهم بمعلومات مهمة عن البيئة. وقد تم في عام 2008 تحويل البرنامج ليصبح إلكترونياً وتفاعلياً.	مشاركة ما يزيد عن مليون طالب وطالبة في هذا البرنامج من خلال الكتاب المطبوع، والقرص المدمج، والإصدار المباشر عبر شبكة الإنترنت.
2011 - 2015	بيئتي وطني	أطفال المدارس في دولة الإمارات من عمر 6-14 سنة	لقد تم إعداد برنامج بيئتي وطني بناءً على برنامج المارثون البيئي، ليكون برنامجاً متوفراً مباشرة عبر شبكة الإنترنت بلغتين، وليكون مورد تعليم بيئياً لطلبة المدارس ويحتوي على 8 مستويات. لقد تم تصميم البرنامج خصيصاً مع معلومات عن الأنظمة البيئية الطبيعية والموائل في دولة الإمارات ودولة قطر. لقد ساعد هذا البرنامج في بناء المعرفة عن القضايا البيئية.	تم تطبيق برنامج بيئتي وطني فيما يزيد عن 200 مدرسة في دولة الإمارات، وشهد مشاركة أكثر من 55,000 طالب وطالبة في مسابقة البرنامج الرئيسية سنوياً.

2014 - 2015		أطفال المدارس في دولة قطر من عمر 6-14 سنة		لقد تم تطبيق برنامج بيئتي وطني في دولة قطر في 17 مدرسة وشهد مشاركة جيدة من كل مدرسة.
2009 - 2011	حملة أبطال الإمارات	أطفال المدارس في دولة الإمارات	تم إطلاق حملة فرعية تحت مظلة حملة أبطال الإمارات الوطنية، استهدفت طلبة المدارس لتخفيض استهلاك الطاقة والمياه في مدارسهم.	– مشاركة ما يزيد عن 70 مدرسة في دولة الإمارات في مسابقة تخفيض استهلاك الطاقة والمياه. – حصلت المدرسة الفائزة على جائزة تحديث بيئي في مبنى المدرسة لتقليل وتحسين استهلاك الطاقة والمياه.
2010 - 2015	المدارس البيئية	أطفال المدارس في دولة الإمارات	فتح برنامج المدارس البيئية فرصة المشاركة للأطفال والشباب في قضايا بيئية رئيسية، شملت الاستدامة، المواطنة العالمية، القيادة، وقيمة مستقبل منخفض الكربون..	– قيام 60 مدرسة من دبي والإمارات الشمالية التسجيل في هذا البرنامج. – تكريم 18 مدرسة بجائزة العلم الأخضر الدولية.

مبادرات التعليم والتوعية الأخرى

السنة	الاسم	الشريحة المستهدفة	وصف البرنامج	الإنجازات الرئيسية
2006 - 2008	حملة شجرة الغاف	المجتمع العام	شجعت هذه الحملة الأهالي والمقيمين في زرع شتلات أشجار الغاف في حديقة افتراضية، وقامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) مقابل كل 100 شتلة يتم زرعها في الحديقة، بزرع شجرة غافة حقيقية في صحراء سويحان.	– تم رفع مستوى التوعية الوطني عن ضرورة الحفاظ على شجرة الغاف.
2009 - 2011	حملة أبطال الإمارات	المجتمع العام	لقد ركزت حملة أبطال الإمارات الوطنية على الحفاظ على الطاقة والمياه. وركز هذا الفرع من الحملة بشكل خاص على قطاع السكن، وخاصة توفير نصائح عن توفير استهلاك الطاقة والمياه في المنزل.	– تعهد ما يزيد عن 10,800 شخص على موقع الحملة للقيام بأفعال مستدامة. – تم إجراء دراسة حالة لثلاثة منازل حيث حصلت على تعديلات وإضافات بيئية كأمثلة عامة عن كيفية توفير استهلاك الطاقة والمياه في منازلهم من خلال تعديلات تقنية بسيطة، وتغييرات في السلوك الشخصي.

2010 - 2014	حملة أبطال الإمارات	القطاع الخاص	قامت حملة أبطال الإمارات بطرح برنامج القطاع الخاص في مايو 2010 لتحفيز الشركات والمؤسسات من القطاعين الخاص والعام على خفض استهلاك الطاقة والمياه بشكل فعلي وقابل للقياس.	– لقد تمكنت الشركات التي انضمت لحملة أبطال الإمارات ونجحت بالتعهدات الثلاثة المطلوبة منها بأن تخفض ما يعادل 16٪ من انبعاثها لغاز الكربون من خلال وضع تدابير لتقليل استهلاك الطاقة والمياه. – قام البرنامج بتطوير مجموعة أدوات شاملة لمساعدة الشركات في تقليل استهلاكها للطاقة والمياه بشكل فعال. – قام البرنامج بتقديم ثلاث جوائز لتعديلات والتحديثات البيئية للشركات والتي استخدمت كأمثلة على كيفية توفير استهلاك الطاقة والمياه بطريقة فعالة وعلى الفوائد المادية العائدة على الشركات.
2010 - 2013	اختر بحكمة	المجتمع العام، محال السوبر ماركت والمطاعم	استهدفت حملة اختر بحكمة رفع مستوى التوعية عن حالة الثروة السمكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وترويج الأسماك المستدامة.	– تم تبني هذه الحملة على المستوى الوطني، ومع دعم من كبار الطهاة لتعزيز استلهام الأفراد لتجربة الأطباق الجديدة المحضرة من أسماك مستدامة. – كتاب وصفات طهي حصل على جائزة أفضل كتاب طهي لوصفات الأسماك المستدامة. – نشر دليل تعريف الأسماك المستدامة والمعرضة للخطر، وتوزيع 20,000 نسخة من هذا الدليل عن طريق شركائنا. – انضمام 16 فندقاً ومطعماً، وخمسة متاجر رئيسية لمبيعات التجزئة عن طريق توفير مأكولات بحرية مستدامة لزبائنهم.
2008	ساعة الأرض	المجتمع العام	تعتبر فعالية ساعة الأرض أكبر حركة بيئية في العالم تنادي الأشخاص والمؤسسات لإطفاء الأنوار لساعة واحدة تعبيراً عن إيمانهم بأنه إذا قام كل فرد يعيش على كوكب الأرض في العمل لحماية البيئة، سنتمكن إذاً في وضع الفرق. تحتفل دولة الإمارات بفعالية ساعة الأرض سنوياً منذ عام 2008.	– مشاركة رسمية من كافة إمارات الدولة السبع في ساعة الأرض. – تمكنت فعالية ساعة الأرض في عام 2014 من الوصول إلى 5,2 مليون شخص في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2013 - 2016	برنامج التعليم وأبحاث المياه	موظفو بنك HSBC، الشركات والهيئات الحكومية	يقدم برنامج التعليم وأبحاث المياه فرصاً للمشاركين بإجراء أبحاث علمية ومراقبة وتقييم الحياة البرية في محمية وادي الوريعة الوطنية من أجل المساهمة في محافظته. هذا البرنامج يأتي بمشاركة مع بنك HSBC، وايرث واتش، وبلدية الفجيرة.	– استقبل هذا البرنامج ما يزيد عن 500 مشارك قاموا بأعمال ميدانية، شملت تعقب ما يزيد عن 700 يعسوب، وتحليل أكثر من 500 عينة مياه، وقياس ما يزيد عن 800 ضفدع. – تعهد المشاركين في إخبار 50 شخصاً عن قضايا الحفاظ على المياه، ومن المتوقع أن تصل رسالة البرنامج لقرابة 14,000 شخص سنوياً.

© Ronald Petocz / WWF

الفصل - 8
مساهماتنا الفريدة والمهمة للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF)

يشهد عالمنا تغيراً مستمراً، حيث يتزايد الضغط على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي بينما تتراجع قدرتنا على التعامل مع هذا الضغط. لذلك، فإن تحقيق أثر ملموس سيتطلب تغييراً جوهرياً في طريقة تفكيرنا وأساساً علمياً، وإن قمنا بالتعاون على النطاق العالمي والعمل معاً في التصدي للتحديات البيئية الراهنة، سيكون بإمكاننا إحداث مثل هذا التغيير المطلوب. ومن هذا المنطلق، قمنا بتحديد أولويات عملنا وفق هذه الخطة الاستراتيجية، كما قمنا بتحديد مساهماتنا لمبادرات الصندوق العالمي لصون الطبيعة، وخاصة كيف يمكن لبرنامجنا الحالي زيادة أثر البرامج العالمية التي يتم تطبيقها عبر شبكة مكاتب الصندوق.

وقد ساعدتنا هذه المساهمات على التركيز على أهم الأولويات التي تتوافق وتتكامل مع أولويات المحافظة البيئية العالمية، وهذا التكامل سيساعدنا على تقوية أثرنا، والتعامل مع قضايا وتهديدات بيئية عالمية والتي سيكون لها أثر على دولة الإمارات. نحن ندرك بأن هناك حاجة ملحة إلى جهد عالمي لإيجاد حلول عملية تحافظ على النظام البيئي العالمي المترابط، وإذ كانت الجهود المحلية مهمة، فإن نجاحها مرهون إلى حد ما على نجاح الجهود الدولية.

لقد قمنا في الجمعية بتعريف وتحديد مساهماتنا الحاسمة للصندوق العالمي لصون الطبيعة في شهر سبتمبر 2014. وشملت هذه المبادرة مشاركة من فريق الجمعية المسئول عن تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة، كما شملت دراسة معمقة لمبادرات مشابهة قامت بها مكاتب أخرى، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، واستبيانات شملت شركاءنا المحليين، ومراجعة أولية من قبل شركائنا ومن قبل بعض أعضاء الصندوق العالمي لصون الطبيعة، وتداخلت هذه المبادرة بشكل عملي وإيجابي مع تطوير استراتيجيتنا الخمسية.

لكن السؤال هنا، ما الذي يجعل هذه المساهمة فريدة وهامة؟ يتم تحديد هذه المساهمات وفقاً للحاجة الملحة لتطبيقها، وضيق نافذة الفرصة للعمل عليها، وأثرها بعيد المدى، وتوافقها مع استراتيجية الجمعية، ومدى أهمية مساهمة الجمعية في هذه تطبيقها لإنجاحها عالمياً من نجاحها.

وقد تم تحديد المساهمات الفريدة وشديدة الأهمية كما يلي:

الحفاظ على الموائل البحرية والسلاحف البحرية والحوت العربي الأحدب في بحر العرب

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) بالمساهمة بشكل مباشر في المبادرة العالمية للسلاحف البحرية للصندوق العالمي لصون الطبيعة من خلال تطبيق اتفاقية برنامج يدعو إلى مشاركة معلومات البرنامج المحلي مع المبادرة العالمية، وسنستمر ضمن هذه الاتفاقية بتحديد الموائل المهمة والعمل لحماية وإدارة فعالة لهذه الموائل الطبيعية الهامة. كما سنعمل خلال السنوات الخمس التالية بإبراز أهمية البيئة البحرية وضرورة تقوية أفعال الحفاظ على سلاحف منقار الصقر والسلاحف الخضراء بشكل خاص. سنقوم أيضاً بالتركيز على نهج شمولي مبنيٍّ على مبدأ النظام البيئي المترابط كآلية لتحفيز المحافظة على البيئة البحرية ضمن المناطق البحرية المحمية وخارجها. سيستمر أيضاً العمل على الأنواع المهاجرة الرئيسية، مثل السلاحف البحرية والحوت العربي الأحدب بهدف دعم أكبر لمبادرات الحفاظ ونشر مفهوم موضوع النظام البيئي المترابط.

إضافة لذلك، ستبدأ الجمعية بمشاركة القطاع الخاص لتبني معايير طوعية ذات صلة بقطاع السياحة وتحلية الماء، بهدف تقليل تأثير هذه القطاعات على البيئة البحرية.

رفع أهمية المناطق المحمية المحلية

من المهم لنا التعاون عن قرب مع الهيئات في دولة الإمارات العربية المتحدة للدفع إلى تأسيس وإدارة أول محمية جبلية في دولة الإمارات الكائنة في إمارة الفجيرة، وهي محمية وادي الوريعة الوطنية التي ستوفر مثالاً رائعاً لا مثيل له للمناطق المحمية في المستقبل في الدولة، وذلك عن طريق رسم خطة مبنية على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية.

التقليل من التغير المناخي من خلال الدفع بمعايير كفاءة استهلاك الطاقة

لم تقم دول مجلس التعاون الخليجي في السابق بمشاركة فعالة في موضوع التغير المناخي، ولكن هذا التوجه تغير اليوم نحو مبادرات تعاون مشترك. إن معرفتنا العميقة بدول مجلس التعاون الخليجي وخبراتنا المبنية على بيانات علمية وعملنا الحالي الناجح في مجال تغير المناخ وكفاءة استهلاك الطاقة يمكننا من المشاركة بشكل فعال والمساهمة في اتخاذ خطوات للتصدي إلى تغير المناخ في الإمارات. تعني قدرتنا على المشاركة في هذا الموضوع للتأثير في خطوات التغير المناخي في دولة الإمارات، وزيادة التوسع في المنطقة. ومن المتوقع بحلول عام 2020 أن يساهم هذا العمل في المبادرة العالمية لتغير المناخ والطاقة الخاصة بالصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) عن طريق توصيل توسيع خيارات كفاءة الطاقة في دولة الإمارات العربية وتهيئة الظروف لتبني أوسع لهذه الخيارات والممارسات والحلول.

الحد من التجارة غير المشروعة في الحياة البرية

لقد بدأنا العمل للتصدي إلى قضية التجارة بالحياة البرية منذ تأسيسنا عام 2001. ومنذ ذلك الوقت تطورت هذه التجارة، وما زالت تهدد تعداد الحيوانات البرية الرائدة في العالم لتضعها على حافة الانقراض. ونظراً لموقع الدولة المركزي بين الدول التي تطلب هذه الحيوانات أو منتجاتها، وبين الدول

الموردة لها، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة محطة عبور مؤقت لهذه الكائنات التي تم صيدها أو استغلالها بشكل غير قانوني. هذا إضافة إلى الطلب المحلي على بعض هذه الحيوانات البرية بصفتها نادرة ونفيسة، ومنها على سبيل المثال فهود التشيتا والقردة. ستقوم الجمعية خلال السنوات الخمس بالعمل شركات النقل الجوي والهيئات الحكومية المعنية مثل وزارة البيئة والمياه و إدارة الجمارك من أجل الحد من هذه التجارة عبر الإمارات والتطبيق المشدد للتشريعات والقوانين، كما سنقوم باستهداف المستهلكين المحليين للحد من الطلب المحلي على هذه الكائنات المهددة بالانقراض.

المعرفة والإلمام باللغة العربية والتراث والثقافة

يعمل فريق العمل لدينا في مكان مميز يقع في قلب العالم العربي، وبسبب إلمام فريق العمل بالثقافة العربية بإمكاننا توصيل الجهود العالمية لصون الطبيعة باللغة العربية وبطريقة تتناسب مع العادات والتقاليد المحلية. سنقوم بموجب هذه المساهمة بترجمة وتوزيع التقارير والبحوث البيئية التي يتمها الصندوق العالمي لصون الطبيعة ونشر مستوى المعرفة بأعمال الصندوق وأعمال الجمعية. كما سنقوم أيضاً بتقديم النصيحة والاستشارة لشبكة الصندوق للتواصل مع المتحدثين باللغة العربية والقضايا ذات الصلة باللغة.

تقوية تأثيرنا

ندرك في الجمعية بأن هناك مجالات بحاجة إلى المزيد من التقوية والتطوير لكي نتمكن من تطبيق استراتيجيات المحافظة البيئية الطموحة التي خططنا لها، ونحن على استعداد لوضع الاستثمار المبدئي لتقوية مهاراتنا في جمع الرعاية المالية والتواصل الإعلامي والمجتمعي، وذلك بهدف توصيل الرسائل بشكل أكبر ونشر الوعي حول عمل وجهود الجمعية. كما سنلتزم بالعمل التعاوني اللصيق مع الشركاء من الهيئات الحكومية والخاصة، حيث نراه بأنه هو واجب علينا لضمان أثر إيجابي طويل المدى لمبادراتنا لمختلة. وهذه الجوانب المهمة لنجاح الجمعية المستقبلي ولتقوية تأثيرها العالمي ومساهمتها في مبادرات المحافظة العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة.

© EWS-WWF

الفصل - 9
الدور والقيمة الإضافية المميزة

إن جمعية الإمارات للحياة الفطرية هي جمعية وطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة يحكمها مجلس إدارة محلية، ولها خبرة محلية واسعة. وفضلاً عن ذلك، تعمل الجمعية بالتعاون اللصيق مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة(WWF) وتستخدم إرشادات الصندوق لأفضل الممارسات الدولية لاستخدامه في جهود المحافظة البيئة المحلية في الإمارات. تركز جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) على الفعاليات المحلية والإقليمية التي ينتج عنها تأثير إيجابي مما يعني بأن دور الجمعية هو دور ثنائي كالتالي:

على النطاق الوطني، تعتبر جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) واحدة من أكثر المنظمات البيئية غير الحكومية الموثوق بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولها دور رئيسي في قطاع الجمعيات غير الربحية في الدولة. ومن ناحية أخرى، الجمعية هي الممثل الوحيد للصندوق العالمي لصون الطبيعة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتخطى أثر جهودها دولة الإمارات، وخاصة بما يتعلق بحماية البيئة البحرية.

أهم مميزات الجمعية:

- **الدفع بجهود المحافظة البيئية :** تلعب الجمعية في كثير من الحالات دور المنسق، لتجلب التحديات البيئية الضرورية على طاولة الحوار للعمل المشترك على إيجاد حلول لهذا القضايا.

- **إبراز الحلول المبنية على أسس علمية :** تقدم الجمعية حلولاً عملية قابلة للتطبيق للقضايا البيئية الرئيسية المبنية على أسس علمية. وتوازن الجمعية في جهودها بين عمل المحافظة البيئية الميداني والمساهمة في تطوير السياسات والتشريعات البيئية لضمان استدامة هذه الجهود على المدى البعيد.

- **دمج المحافظة البيئية في السياسات والتشريعات :** لدى الجمعية معرفة متينة حول السياق المحلي، وهي قادرة على اقتراح حلول السياسات البيئية التي ترتقي بمستوى الحفاظ على البيئة وحماية البيئة في منطقة تشهد نمواً سريعاً.

- **توحيد الخبرة والهيئات الإقليمية :** كجمعية تعمل للصالح العام، يمكن للجمعية، وبشكل حيادي، من جلب الجهات المختلفة ذات الصلة معاً وذلك لتنسيق جهود المحافظة البيئية على المستوى الوطني والإقليمي.

- **تحقيق التأثير:** تعمل الجمعية على المستوى الاتحادي وتحظى بسمعة ممتازة تمكنها من المشاركة الفعالة مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على مستويات عالية لمساعدة الدولة في مسارها الريادي في تطوير القدرات المؤسسية للحفاظ الفعال على البيئة. كما يمكّنها موقفها الحيادي في الوصول إلى الشرائح المجتمعية، ومشاركة الأفراد مع القضايا البيئية والحلول.

- **توفير الدعم وبناء القدرات للهيئات والمنظمات الأخرى :** لدى الجمعية في هذه المنطقة التي أنها لا زالت جديدة في عالم الحفاظ على البيئة القدرة على جلب الخبرات المحلية والعالمية، وتوفير الدعم والدلالة الاستراتيجية لمساعدة الهيئات والمنظمات في تطبيق ودفع عجلة الاستدامة البيئية.

• **العمل في موقع جغرافي مركزي :** تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة جغرافية بين قارة أفريقيا وآسيا، وهو موقع ممتاز للتركيز على الأفعال المحلية والإقليمية التي ينتج عنها تأثير حفاظ على البيئة على النطاق العالمي.

• **شبكة تواصل العالمية :** نظراً لكون الجمعية مكتب ممثل ومساعد للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF)، فإن ذلك يعطيها مقومات جيدة للمساهمة في أولويات الحفاظ العالمية من خلال الجهود المتنوعة، مثل الحفاظ على البيئة البحرية، والمناطق المحمية الهامة. ويمكن للجمعية من خلال اتصالها بشبكة الصندوق العالمي لصون الطبيعة الوصول على خبرة واسعة وعلى آخر وأفضل المعلومات والمعرفة ذات الصلة بالحفاظ على البيئة.

لدى الجمعية خبرة تقارب 15 عاماً من العمل المتعاون مع الجهات المختلفة، الحكومية والخاصة رفيعة المستوى، لإشراكهم في القضايا البيئية الأهم لدولة الإمارات وللعالم. ولقد تمكنت الجمعية من التوسع في المعرفة وبناء القدرات لتبني لنفسها اسماً في تسهيل وتيسير شراكات القطاعات المختلفة للحفاظ على البيئة.

وبالطبع لن تتوقف الجمعية عند هذا الحد، بل ستستمر في سعيها لتكون الشريك الإقليمي المفضل للحفاظ على البيئة والتطوير المستدام في منطقة الخليج العربي.

الفصل - 10
الشراكات الاستراتيجية

10.1 السياق

لا يمكن لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) تحقيق أهدافها وحدها بدون الشراكات المتينة مع الشركات، والهيئات الحكومية، والمؤسسات المالية، والمجتمعات المحلية، والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والتي تعد أساسية في دفع عجلة التغيير بالمستوى المطلوب. ولقد ركزت الجمعية منذ تأسيسها على بناء علاقات وشراكات لتحقيق أهداف الحفاظ على الطبيعة والبيئة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

نحن ملتزمون ببناء شراكات استراتيجية مع القطاعين الحكومي والخاص من أجل الدفع بأعمال المحافظة البيئية إلى الأمام

إن منهج التعاون والشراكة هو نهج أساسي ومحوري في طريقة عملنا وإدارتنا لبرامجنا ومشاريعنا، وهو من أهم العوامل الرئيسية في نجاحنا. لقد تمكنا عبر السنوات من تأسيس شراكات استراتيجية مع ممثلين رئيسيين من القطاع العام والخاص، وذلك لتوافق جهود المحافظة على الطبيعة والبيئة ودفعها إلى الأمام إما من خلال تغيير السياسات والتنظيمات أو التحفيز على الممارسات المستدامة على المستوى المحلي والاتحادي.

وقد تمكنا من بناء قدرتنا على جمع الجهات المختلفة معاً وتسهيل الحوار حول المحافظة البيئية وترويج مفهوم مشاركة البيانات والعمل بشفافية والدفع إلى اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، ويأتي هذا الدور التنسيقي بشكل طبيعي لكوننا جمعية مستقلة حيادية هدفها هو النفع العام والمحافظة البيئية بما فيه صالح الإمارات.

وقد لعب شركاؤنا دوراً جوهرياً في تمكين البحوث الميدانية عن طريق توفير أذونات الدخول وتوفير الموارد المطلوبة. كما قاموا بمساعدتنا في اكتساب الدعم لحلولنا على المستويات العالية مع الهيئات الحكومية. لقد تمكنا من رفع مستوى نجاحنا نظراً لهذه الشراكات، ونسعى لتطوير المزيد من الشراكات رسمية تعزز مبادرتنا للعمل والتعاون المشترك والتي تعود بالفائدة على جميع الاطراف المشاركة.

إن تطوير خطة شراكة رسمية بعيدة المدى سيساعدنا في بناء شراكات استراتيجية محورية لإنجاز أهداف المحافظة البيئية، ومن خلال هذه الخطة، سنتمكن من تحديد الفرص التي ستعطينا مستوى الدعم والالتزام المناسب من الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ورفع مستوى الوعي العام بالقضايا البيئية وتعزيز فرص الدعم المالي.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التغير المجتمعي على مستوى واسع من خلال التعاون المشترك مع القطاعات المختلفة، والذي يوحد جهود الجهات المختلفة ويعزز التقدم المشترك نحو الأهداف بدلاً من العمل بشكل منفرد (K&K, 2011)

وسنتبع أربعة أسس مبنية لتشكيل شراكات تعود بالنفع على الجميع (K&K, 2011) :

1 **الأجندة المشتركة** – توحيد الشركاء تحت مظلة رؤية مشتركة ومتوحدة

2 **مؤشرات قياس مشتركة** – القياس والتقرير عن نجاح الشراكات

3 **تطبيق فعاليات ذات فوائد متبادلة** – جمع الممثلين معاً من أجل تنسيق فعالياتهم المتباينة وفقاً لقدراتهم واستطاعتاهم المختلفة

4 **التواصل المستمر** – تطوير الثقة، والتقدير والتحفيزات المشتركة والاتفاق المبدئي والواضح على الأولويات

10.2 الهدف

تعزيز جهود المحافظة البيئية من خلال التطوير الفعال للشراكات الاستراتيجية

10.3 الاستراتيجيات

15 سنة من الخبرة في الدفع بجهود المحافظة البيئية في الإمارات لدى الجمعية

الاستراتيجية 1 :

تطوير هيكل عمل لإدارة الشراكات وبناء القدرات في جمعية الإمارات للحياة الفطرية

الشركاء الاستراتيجيين هم الشركاء الذين نسعى لتطوير اتفاقيات رسمية بعيدة المدى معهم ومشاركتهم في وضع الخطط لتحقيق الأهداف المشتركة. للشركاء الاستراتيجيين أهداف متوازية تدعم تطبيق استراتيجيتنا في الحفاظ على الطبيعة، عن طريق تقديمهم للدعم لموضوع بيئي معين، أو لمواضيع عديدة. وتطوير هذه الشراكات سيمكننا من التأثير على الأولويات، وتطوير التوصيات لصناع القرار، والدفع نحو تغيير السلوك والنظرة العامة التي قد تكون سلبية نحو المحافظة البيئية.

تتطلب تنمية الشراكات إدارة حريصة، ولذلك سنقوم بالنظر في أفضل الممارسات لوضع مؤشرات أداء تؤدي إلى تحسين مستوى فعالية الشراكات، كما سنسعى إلى وضع حقيبة شاملة للشراكات الحالية، تشمل وضع خطة اتصال واضحة لكل شراكة، وتوثيق الشراكة بشكل رسمي، وتقييم مستوى النجاح، إضافة إلى المراقبة المنتظمة والتقييم الذي يشمل المراجعة السنوية لحقيبة الشراكات لاستنتاج الدروس التي تم تعلمها، واحتواء التغييرات للسياق الخارجي وتحسين الجهود المشتركة.

الهدف 1 :

بحلول الربع الرابع من 2015: تخصيص أعضاء للإدارة والاشراف على الشراكات الاستراتيجية أو فرص المشاركة والمساهمة.

الهدف 2 :

بحلول نهاية الربع الرابع من 2015: تطوير دليل الشراكات الاستراتيجية المبني على أفضل الممارسات.

الهدف 3 :

بحلول نهاية الربع الرابع من 2016: تدريب فريق العمل حول كيفية البناء والحفاظ على الشراكات، وإدارة الشراكات الحالية، وتوثيق مشاركة الشراكات في برنامج Salesforce

الاستراتيجية 2 :

وضع الصفة الرسمية للشراكات الحالية وتأسيس شراكات استراتيجية مع الهيئات الحكومية، وشبه الحكومية والقطاع الخاص

لقد تم وضع جهد كبير لتحديد وتعريف الشركاء لتحقيق أهداف للبرامج والمشاريع المختلفة في جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF)، وشمل ذلك وضع خارطة مقومات الشركاء الجدد، وأسس تطوير الشراكات الحالية.

إن تسهيل الحوار مع أصحاب المصالح من شأنه تعزيز مشاركة البيانات والشفافية وصناعة قرارات مبنية على أسس علمية

الهدف 1 :

بحلول الربع الرابع من 2015: وضع حقيبة الشراكات التي تحكمها مراقبة وتقييم جيد على هيكل برنامج Salesforce. سيتم تقييم وتحليل هذه الحقيبة سنوياً.

الهدف 2 :

بحلول الربع الثاني من 2016: وضع عقود ومذكرات تفاهم للشراكات الاستراتيجية الرئيسية، والتأكد من جودة إداراتها باتباع دليل جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) للشراكات الاستراتيجية. وبناء المسئولية عن طريق إدارة مراقبة وتقييم العلاقات بشكل دوري (كل ربع سنة).

الهدف 3 :

بحلول الربع الثاني من 2017: تقديم الدعم لاستراتيجيتين تماشياً مع أولويات الجمعية، وذلك من خلال العمل ضمن أطر الشراكات الحالية الموجودة مع القطاع الخاص أو العام. سيساعد هذا على إظهار الفائدة المتبادلة لمثل هذه الشراكات.

الهدف 4 :

بحلول الربع الثاني من 2017: تحديد وتعريف وتأسيس شراكات استراتيجية مع جهة أو جهتين حكوميتين رئيسيتين تتماشى مع استراتيجية الجمعية في المحافظة البيئية، ودمج بعض أولويات برامجنا مع أوليات هاتين الهيئتين.

الهدف 5 :

بحلول الربع الرابع من 2016: تطوير شراكات وعلاقات مع شبكات المنظمات غير الحكومية لمزيد من الدفع والتعاون لأولويات المحافظة البيئية.

© EWS-WWF

الفصل - 11
استراتيجية
الاتصال والإعلام

11.1 معلومات اساسية

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة الصغيرة والغنية تطوراً سريعاً جداً، وبينما توجد هنالك رغبة وقدرة في استمرار تنمية الدولة، من ناحية أخرى هنالك أنظمة بيئية حساسة وضرورية لاستدامة الحياة تتطلب عناية وحماية.

من الواضح بأن النمو الاقتصادي هو أولوية محلية لا يمكن إبطاؤها، بل يتوقع بأن يحصل على أهمية أكبر، وخاصة مع فعالية إكسبو 2020 الذي تستضيفه الدولة. وفي حين أن قضايا الحفاظ على الطبيعة والبيئة معروفة وتُشكل جزءاً من الأولويات الوزارية، لا زالت أجندة الحفاظ على الطبيعة والبيئة في مرحلة تطويرها الأولية، وبالتالي هنالك اهتمام مبدئي ومحدود في هذا الموضع من قبل المجتمع المحلي ووسائل الإعلام والمؤسسات.

هناك اهتمام مبدأي بالمواضيع البيئية من قبل الأفراد والإعلام والشركات

من خلال دراسة قمنا بإجرائها مؤخراً، يبدو بأن الجمعيات غير الحكومية التي تعمل في المجالات الإنسانية مثل تخفيف مستوى الفقر هي الأكثر قرباً إلى قلب المجتمع العام، وأدائها أفضل من ناحية مدى تعرف الناس على أعمالها وتذكرهم لشعارها، وذلك مقارنة مع الجمعيات التي تسعى في الحفاظ على البيئة. وهذا الوضع المحلي لا يختلف عن التحديات التي يواجها الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) في الأماكن الأخرى في العالم بما يتعلق بمستوى الوعي العام بالصندوق وأعماله وعلامته التجارية وشعاره، وتواجه جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) مهمة معقدة نظراً لازدواج علامتها، وعدم الوعي بأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات غير الربحية غير الحكومية في مجال الجهود البيئية عالمياً.

إضافة لذلك، يشكل الوافدون نسبة 80 % من سكان الدولة. وبالرغم من أن اللغة الإنجليزية شائعة ومستخدمة بشكل واسع، لكن تبقى اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة. هنالك لغات أخرى، مثل الأوردو، والهندية، والتاغالوك مستخدمة بشكل واسع أيضاً. إن اللغات المختلفة الموجودة في الدولة، وفترات الإقامة القصيرة نسبياً لغالبية سكان الدولة، تضع تحديات إضافية أمام مدى معرفة المجتمع العام بجهود الجمعية وباسمها، ومدى نجاح الحملات التوعوية واستدامتها.

لا زال الإعلام البيئي قيد التطوير، وهو أمر يعكس مستوى الاهتمام المخفض في القضايا البيئية، وبشكل خاص ضمن وسائل الإعلام باللغة العربية. ومن الجدير بالذكر بأنه لم يتم حتى الآن تشبع الحيز الإعلامي. كذلك، لا تزال الصحافة المهتمة بالتحقيق والبحث الصحفي في مراحلها المبكرة.

11.2 الفرص

إدراكنا بأن علامتنا وشعارنا تعبر عن دورنا وهويتنا وأعمالنا وهي أهم ما لدينا من أصول يدفعنا لاتخاذ خطوات لبذل مزيد من الوقت والموارد في خطوات بناءً علامة أقوى في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن علامتنا وشعارتنا تجسدان السمعة القوية والثقة والحيادية التي قمنا ببنائها خلال السنوات الماضية. وبالتالي تساعدنا عند تشكيل الشراكات المستقبلية والحصول على الدعم الضروري لتنفيذ جهود المحافظة البيئية.

• لدى جمعية الإمارات للحياة الفطرية فرصة فريدة من نوعها في الوصول إلى جمهورها وتأمين مكانة ممتازة لها، وذلك نظراً لكونها ضمن عدد ضئيل من الجمعيات غير الحكومية في الدولة التي تعمل بشكل واسع على نطاق الدولة كافة في مجال المحافظة البيئية.

• ما زالت المنطقة في مراحل التطوير وما زال المجال مفتوحاً لحدٍ ما للتنفيذ الجيد لحملات توعوية واسعة المدى.

• إن نسبة تخلل الهواتف الذكية في الإمارات هي الأعلى على مستوى العالم، مما يعكس ارتفاع تطوير وسائل التواصل الرقمي الالكتروني، الذي يعد فرصة يمكن انتهازها للتواصل بطريقة تفاعلية أكثر.

• قضايا الاستدامة، والطاقة المتجددة والجاهزية المستقبلية للدولة بدأت تظهر للسطح في وسائط الإعلام. تعد هذه فرصة جيدة للجمعية لاستخدام فن النشر والخطابة للدفع بمواضيع المحافظة البيئية وتغير المناخ ورفع مستوى الطموح بما يتعلق بهذه القضايا.

• وفقاً لدراسة شاملة عن مستوى بعلامة علامة جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) والعوائق والدوافع المتعلقة بها، هنالك حاجة لمعلومات ذات صلة بأنماط الحياة المستدامة، والأعمال المستدامة. وقد عبر 89 % من المستطلعين في الدراسة الاستقصائية التي استهدفت متخذي قرارات المسئولية الاجتماعية للشركات (CSR)، و84 % من المستطلعين في الدراسة الاستقصائية التي استهدفت أفراداً من الجمهور العام عن رغبتهم باستلام معلومات حول كيفية مساهمتهم، أو مساعدتهم للبيئة، ووفقاً لذلك، من المتوقع بأن تلقى المعلومات التي تعرض حلولاً للبيئة تلقى ترحيباً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

11.3 الشرائح الرئيسية المستهدفة

سنقوم ببذل مزيد من الوقت والجهد في إشراك هذه الشرائح التالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وسنكون «متواجدين» أكثر من السابق. سنقوم أيضاً ببذل مزيد من الوقت في إيجاد الرسالة الصحيحة، والتركيز على القصص الملهمة، والإعلانات التي تناسب الشرائح المجتمعية المختلفة.

هنالك ضرورة حتمية للتفاعل مع المجموعات والشرائح المختلفة باستخدام مستويات مشاركة مختلفة، وذلك نظراً الطبيعة المعقدة لعمل جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) في الحفاظ على الطبيعة والأعمال البيئية.

• **أصحاب المصالح الرئيسيين:** تشمل هذه الفئة رواد الرأي ومتخذي القرارات في الهيئات الحكومية، أو الهيئات الرئيسية الشريكة التي بإمكانها أن تلعب دوراً مهماً في تكوين و/أو دفع أجندة العمل للمحافظة على البيئة. سنهدف إلى أن ينظر إلى جمعية الإمارات للحياة الفطرية ضمن هذه الشريحة كمنظمة لها محل ثقة، وكشريك مثالي لأعمال المحافظة البيئية. وسنركز بشكل رئيسي على أنشطة الاتصال التي تهدف إلى إشراك الصحافة والوسائل الإعلامية وإلى طرح التقارير التقنية والعامة لزيادة المعرفة المتعمقة بالقضايا البيئية.

• **قطاع المؤسسات:** يشمل هذا القطاع المؤسسات الخاصة، والهيئات والمنظمات الحكومية. سنعمل على تكوين شراكات مع بعض بعض الهيئات الحكومية والخاصة تركز على أنشطة الاتصال المشترك، مثل

الحملات الداخلية قصيرة المدى التي تستهدف الموظفين وذلك لرفع مستوى المعرفة حول جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) وحول عملها ضمن هذه المؤسسات، ولتشكيل مجموعات داعمة ومؤيدة للمحافظة البيئية ضمن موظفي هذه الجهات. لا تقتصر نظرتنا على رفع مستوى الوعي بالجمعية فقط، بل لتعزيز أعمال الرعاية، والذي سيساعدنا في تأسيس جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) لتكون الجمعية البيئية المفضلة لمبادرات الدعم المادي.

• **قطاع السكن والمنازل:** تشمل هذه الشريحة العائلات المدنية التي لديها أطفال يذهبون إلى المدارس. تحظى غالبية هذه الشريحة بمستوى تعليم جيد، وقدرة الجيدة على التخاطب والتواصل باللغة الإنجليزية، ولكننا سنركز أيضاً على التواصل باللغة العربية. مخاطبة هذه التركيبة السكانية الواسعة يعني في غالبية الحالات بأن تواصلنا ورسالتنا ستصل إلى شريحة من المحترفين، والطلبة، وربات البيوت. سيرى هذا القطاع السكني علامتنا ورسالتنا من خلال وسائل الإعلام الأوسع، وخاصة الإعلام الاجتماعي والرقمي. وهناك حيز من التداخل بين هذه الشريحة وشريحة قطاع المؤسسات، حيث أن بعض هذه الأسر ستشمل موظفي الشركات. وبالإضافة إلى التواصل المستمر، سنطبق بعض الحملات التوعوية الواسعة القادرة على جذب الانتباه والاهتمام إلى القضايا البيئية الهامة والحساسة، ومن شأن هذه الحملات بأن تستهدف أيضاً شريحة القطاع المؤسسي وأصحاب المصالح الرئيسيين لدينا.

الهدف العام من استراتيجية الاتصالات

الهدف العام من استراتيجية الاتصالات هو «بأن تكون جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) جمعية معروفة، ولتكون الشريك المفضل الموثوق به في مجال المحافظة على البيئة والطبيعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعبر القطاعات المجتمعية المختلفة» سنبدأ ذلك من خلال تعريف هويتنا المؤسسية، والبدء بتعريف من نحن، وما هو عملنا، وكيفية عملنا كرسالة أساسية.

سنقوم بتوليد الاهتمام من خلال استخدام قصص ملهمة حول المحافظة البيئية مبنية على برامجنا للمحافظة البيئية، وسنقوم باستخدام قنوات متعددة لتوصيل الرسائل، وسنقوم بضبط أسلوب تواصلنا مع الفئات المختلفة المستهدفة بما يناسب حاجاتهم واهتماماتهم لكسبهم كمؤيدين للمحافظة البيئية ، كما سنسعى إلى ترويج معرفة جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF)، والحصول على الدعم المادي والمعنوي من خلال الحملات التوعوية عبر قنوات التواصل المختلفة.

الأهداف العامة لاستراتيجية الاتصالات:

(1) زيادة مستوى معرفة المجتمع الأولية والفورية بالمواضيع البيئية وبعمل جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) وبناء جاهزية للاستجابة إلى النداء وتبنى الأفعال البيئية. إن رفع مستوى الوعي الفوري باسم الجمعية وشعارها يتطلب تواجد شعارنا في الأسواق الرئيسية من خلال الحملات، وبرامج إدارة الموظفين، ووسائل إعلامية مختارة، ومبادرات توعية للجمهور العام وقطاع السكن والمنازل. ستكون هذه هي الخطوة الأولى لبناء العلامة والاهتمام البيئي.

(2) أن نكون الشريك المختار والمفضل من قبل الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، لتقديم الدعم له من خلال الرعاية المالية أو عن طريق توفير خدمات عينية. سنقوم بعمل ذلك عن طريق دعم أهداف برنامج الرعاية وجمع الريع المادي، وإكمالها من خلال تصميم برامج لمشاركة الموظفين لكي ترى الشركات والمؤسسات قيمة العمل معنا ودعمنا، ولكي نتمكن في نفس الوقت من نشر رسالتنا البيئية للموظفين وأسرهم.

(3) إشراك أصحاب المصالح الرئيسيين بشكل منتظم عن القضايا الرئيسية التي تهم جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) والعمل معهم نحو اتخاذ قرارات مهمة لصالح البيئة. تتطلب هذه الأهداف الاستراتيجية التعاون المشترك عن قرب مع فريق تطوير الأعمال وفريق المحافظة البيئية والمناخ. وتتطلب أيضاً نموذج عمليات مختلف يمكنه تيسير التوصيل الفعال.

سيتم توصيل الأهداف الرئيسية من خلال الاستراتيجيات التالية

الاستراتيجية 1 :
استثمار الوقت والجهد لزيادة الوعي حول الجمعية وشعارها وتوليد توجه واحد وواضح لعلامة الجمعية وهويتها

تحمل جمعية الإمارات للحياة الفطرية علامة مركبة مؤلفة من شعارين، وهما شعار الجمعية وشعار الصندوق العالمي لصون الطبيعة، مما قد يؤدي إلى عدم الوضوح وبالتالي إلى عدم معرفة ماهية الجمعية وهدفها من قبل الجمهور الأوسع، وذلك وفقاً للدراسة الاستقصائية التي تمت مؤخراً. هذا بالإضافة إلى نسبة تواجد العلامة المنخفضة في وسائل الإعلام (الدعاية والإعلان)، وعدم وجود إمكانية استخدام أدوات تساعد في نشر العلامة مثل صناديق جمع التبرعات من الأفراد. وقد أدت هذه العوامل إلى وجود علامة غير مفهومة تحظى بمعرفة محدودة.

ما نرغب به هو إعادة النظر ليس فقط بشعار الجمعية، ولكن أيضاً في المكونات الأخرى للهوية المؤسسية والعلامة من أجل الوصول إلى علامة لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) ذات صلة بالسياق المحلي، وفي نفس الوقت تتماشى مع العلامة العالمية للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF). كما نرغب في استمرار تطوير الرسائل الرئيسية التي تصف وتُصور الجمعية وعلامتها كمؤسسة ذات معرفة، ومتفائلة، وعازمة ومتعاونة. ونرغب أن نعمل بشكل أكثر في هذه المنطقة في تطوير رسائل ملهمة ضمن سياق بيئي أوسع.

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجراء دراسة كاملة حول مستوى المعرفة حول علامة الجمعية وهيئتها، وتحديد المحفزات والعوائق التي قد تدعم أو تمنع الشرائح المجتمعية المستهدفة من العمل مع الجمعية أو مناصرة جهودها. ستساعد هذه الدارسة في في تطوير استراتيجية أكثر وضوحاً واستهدافاً في المستقبل.	●					
بناء القدرات الداخلية حول هوية الجمعية وعلامتها، وأهميتها، ومزاياها الكلية وأهمية حمايتها من قبل جميع فريق عمل الجمعية.		●				
تطوير ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية.	●					
تطوير نبذة تعريفية واضحة قادرة على التعريف بإيجاز عن الجمعية، ودوافعها وعملها وكيفية عملها.	●					
تطوير شعار واسم جديد لجمعية الإمارات للحياة الفطرية يعكس مجال عمل الجمعية.	●					
تطبيق حملة لجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) من أجل طرح العلامة مع الشعار الجديد (شعار جمعة الإمارات للحياة الفطرية) والرسالة، ونشر الوعي بالجمعية وعلامتها وما نقوم به.		●				

الاستراتيجية 2 :
التركيز التام على هدف زيادة التغطية الإعلامية

نرغب في زيادة نشر مستوى الوعي حول علامة وشعار الجمعية بين الشرائح الرئيسية من خلال الاستغلال المستمر لأي فرص توعوية تساعد في نشرة الشعار، ومن خلال بناء شراكات طويلة المدى مع قنوات الإعلام الداخلية والخارجية (الإعلان والدعاية) على المستوى الوطني والإقليمي وذلك للحصول على مساحات إعلانية يمكن استعمالها في المستقبل من أجل الحملات التوعوية البيئية.

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
توقيع شراكة إعلامية واحدة على الأقل للحصول على مساحات إعلانية يمكن استخدامها في حملة رئيسية.		●				
بناء شراكات تساعد في توفير الخدمات والمساحات الإعلانية العينية التي يمكن استخدامها في نشر الوعي حول القضايا البيئية يشمل ذلك الخدمات العينية الرقمية من خلال شركائنا من الشركات والمؤسسات، ومواقع الإنترنت الرئيسية والمنتديات.		●				

الاستراتيجية 3 :
زيادة التواصل مع الموظفين وأصحاب المصالح لشركائنا باستخدام قنوات الاتصال الداخلية

هنالك إمكانية لتقوية المشاركة مع موظفي المؤسسات المختلفة التي نعمل معها، وما نرغب به هو تقديمنا الدعم لهذه المؤسسات بإشراك موظفيهم في القضايا البيئية الهامة، والذي من دوره مساعدتنا في نشر الوعي البيئي والحصول على دعمهم المعنوي للقضايا البيئية. سنقوم بوضع أولويات دعم الاتصال لشركائنا ذوي البصمة الأوسع، وذلك بالعمل معهم على تطوير خطط اتصال تناسبهم، والعمل عن قرب مع فريق تطوير الأعمال في الجمعية للتأكد من أن هذه الجهود تساعد شركاءنا وتساعدنا في توصيل رسالتنا.

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
توصيل مبادرة اتصال مشتركة مع جهة راعية أو شريك (مرحلة تجريبية لهذه الاستراتيجية)	●					
طرح حملة توعية واحدة على الأقل لتوعية وإشراك الموظفين والعمل على توصيلها مع جهة شريكة أو راعية من قنوات التواصل المؤسسي الخاصة بهذه الجهة.		●				
تعريف وتحديد خطوات يقوم بها فريق الاتصالات بأداء دور أكثر فعالية في السعي لجهات راعية أو دعم، والمشاركة في المفاوضات مع هذه الجهات.	●					
القيام مع فريق إدارة الجمعية في وضع خطوات للتأكد من توصيل متطلبات الجهات الراعية والشركات من تقارير وغيرها، والبحث عن مبادرات اتصالات مشتركة يتم أخذها بعين الاعتبار خلال إعداد المقترحات والعروض.	●					

الاستراتيجية 4:
تعزيز التأثير من خلال الحملات.

يمكن لجهود الاتصال المستهدفة خلق الإلهام وتوليد الاهتمام بقضايانا وبما تفعله الجمعية وبشعارها. ما نرغب به هو تطوير القدرات في استخدام الحملات التوعوية لرفع مستويات الوعي بالقضايا البيئية الهامة وبالجمعية وبعلامتها. ونسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى دعم حملة واحدة ممتازة سنوياً، واختيارها بناءً على قدرتها على رفع مستوى الوعي حول أحد مجالات المحافظة البيئية التي تعمل عليها الجمعية، وصلتها بعدة شرائح مجتمعية. نقوم بدعم هذه الحملة بتسخير جميع قنوات الاتصال والإعلان المتوفرة لدينا من أجل توليد تأثير قوي.

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تطوير القدرات الداخلية حول كيفية تخطيط وإدارة الحملات التي يمكنها تسريع إنجازات الحفاظ على البيئة، والدعم المالي وزيادة المعرفة بعلامة الجمعية ونشرها.	●	●				
تطوير استراتيجية لفعالية ساعة الأرض يمكنها زيادة المساهمة للجمعية ونشر علامتها.	●	●	●	●	●	●
التخطيط وطرح حملة رئيسية واحدة سنوياً لديها روابط واضحة برنامج المحافظة.		●	●	●	●	●

الاستراتيجية 5:
تطوير استراتيجية الاتصال الرقمي التي يمكنها المساهمة في نشر رسائلنا وزيادة تأثيرها (قصص ملهمة/نمو المؤيدين)

سنكون على مواكبة مع المنحى العالمي الذي يتوجه حول الإعلام عبر شبكة الإنترنت وتوسيع وجودنا على شبكة الإنترنت بشكل ملحوظ. وسنقوم أيضاً بتقوية موقع الجمعية على شبكة الإنترنت ومنصاتها التواصل الاجتماعي. سيساعدنا ذلك على زيادة مشاركتنا والوصول إلى شرائح جديدة، وبناء نمو المؤيدين والتواصل مع منصات الدعم المادي والمعنوي المباشر عبر الإنترنت. سنقوم أيضاً باتباع منهج تجريبي في استراتيجيتنا الرقمية بحيث سنركز على تبني مبادرات جديدة ومراقبة أدائها وتحسينها أو التخلي عنها، وذلك لكي نتمكن من مواكبة ما تقدمه شبكة الإنترنت في المنطقة بما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعية وعالم الهواتف الذكية التي يستعملها أكثر من 75 % من السكان في عام 2014.

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
دراسة السياق الرقمي بعمق، وتحديد مجموعة من المنصات الرقمية التي من شأنها توفير فرص مشاركة ممتازة والوصول إلى شرائح مستهدفة مختلفة.	●					
الحصول على أدوات المراقبة وتحليل البيانات لبناء المعرفة المتطلبة للتقييم المستمر واختبار اتصالاتنا الرقمية.	●	●	●	●	●	●

تحسين وجودنا الرقمي من خلال إعادة هيكلة موقعنا على الإنترنت لزيادة الحفاظ على زوار الموقع.	●	●	●	●	●	●
بناء القدرات الداخلية والمعرفة في الاتصالات الرقمية، وتحليل البيانات، وإعداد المحتويات المناسبة للعمر الرقمي.		●	●	●	●	●
زيادة الوصول من خلال وسائل التواصل الاجتماعية وحملات رقمية مبتكرة، وقصص ملهمة.		●	●	●	●	●
توصيل مبادرة رقمية لزيادة وصولنا في نشر علامتنا.		●	●	●	●	●

الاستراتيجية 6:

زيادة «حصة التأثير» ضمن أصحاب المصالح عن طريق العمل مع فرق البرامج لأهداف 2020 سنقوم بعمل بحث ضمن أصحاب المصالح الرئيسيين لمعرفة محفزاتهم وعوائقهم للمشاركة مع جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF). سنقوم ايضاً بدعم فرق البرامج في تحقيق أهداف المحافظة البيئية وذلك بتحسين مستوى تواصلنا مع أصحاب المصالح والشركاء والداعمين، وذلك عن طريق تطوير خطط اتصالات شاملة لبرنامج المحافظة المختلفة. سنقوم أيضاً ببناء علاقات مع وسائل الإعلام والصحفيين للدفع بقصص وأخبار المحافظة البيئية في الإعلام والوصول بشكل أفضل إلى أصحاب المصالح الذين يتابعون الإعلام المطبوع والصحفي. سنركز أيضاً على نشر التقارير والأبحاث التقنية وغيرها بطريقة تناسب الشريحة المستهدفة لتوليد حوار عن المواضيع الرئيسية ودفع الحفاظ على البيئة إلى الأمام في الدولة.

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تطوير خطة اتصال تفصل التقارير التي ستنشر، وفرص المشاركة الرئيسية مع أصحاب المصالح، ومحتويات المقالات والأخبار الصحفية، والمؤتمرات الصحفية، والحملات، وذلك من خلال العمل الوثيق مع فرق المحافظة البيئية. من خلال هذه الخطوة، سنهدف إلى التواصل بشكل رئيسي مع شريحة أصحاب المصالح وسيكون الاتصال أكثر عمقاً وتفصيلاً وتقنية.	●					
تطوير استراتيجية علاقات عامة قوية لدعم برنامج الاتصالات.	●					
تطبيق مشاركة صحفية واحدة على الأقل تشارك مجموعات أصحاب المصالح المستهدفة	●	●				
استخدام التواصل الرقمي للوصول إلى شريحة واسعة من المؤيدين وإعلامهم بأهم المستجدات البيئية والحلول وأخبار برامج المحافظة. الرسائل المستخدمة عبر هذه المنصات ستكون أكثر بساطة وسلاسة وستركز على المشاكل والحلول بشكل رئيسي.	●	●	●	●	●	●

الاستراتيجية 7:

بناء فريق قوي مع المهارات المتطلبة للتوصيل الناجح للأهداف الثلاثة الرئيسية للاستراتيجية

تلعب الاتصالات دوراً مهماً في تحفيز تغير الحفاظ على البيئة والحصول على الدعم اللازم لجمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF). يجب علينا للتمكن من توصيل اتصالات ذات نوعية جيدة أن نسعى لبناء مهارات متنوعة متينة. سنقوم بتأسيس أدوارٍ ومسئوليات واضحة لتوصيل الأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية الاتصالات لتوفير حسٍ بالمسؤولية والملكية. وسنقوم بالمحافظة على التوازن بين المهارات الداخلية لدينا والمهارات الخارجية التي يمكن جلبها في هيكل يمكنه التجاوب والتعامل مع التغيرات في نطاق سريع وفعال

الأهداف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تطوير خطة القوى العاملة لفريق الاتصالات مع أدوار ومسئوليات محددة. يجب على خطة القوى العالم أن تركز على المرونة والقدرة على التأقلم مع ظروف المؤسسة وسهولة التخصص.	●					
توظيف المهارات المحورية الرئيسية لدعم مبادرات الاتصالات المختلفة.		●				
بناء علاقات متينة مع شركة تصميم للمساعدة في تكوين ووضع الشكل النهائي للعلامة.	●	●				
تعيين شركة علاقات عامة قوية للمساعدة في توصيل رسائل الجمعية لجميع برامجها تماشياً مع الاستراتيجية.		●				

المراقبة والتقييم

البند	مؤشرات الأداء الرئيسية	الطريقة	التكرار
العلامة	مستوى التوعية عن العلامة	الدراسة الاستقصائية للتوعية (تقرير الدولة)	سنوياً–ستتم لأول مرة في 2017
موقع الإنترنت	عدد الزوار، مصدر الزيارات، معدل الارتداد	تحليلات غوغل	دوري (ربع سنوي)
وسائل التواصل الاجتماعية	المتابعين، المشاركات، الإطلاقات، والإعجابات	أداة المراقبة UberVu، أو أداة مراقبة مماثلة	دوري (ربع سنوي)
وسائل الإعلام التقليدية	الوصول والتغطية الدقيقة	مشاهدة وسائل الإعلام ميديا واتش (أو خدمة مماثلة) للتحليل النوعي للتغطية	مرتين سنوياً
الحملات	التوعية حول موضوع معينة	الدراسة الاستقصائية لمستوى نجاح الحملة (قبل/خلال الذروة)	لكل حملة

© Maral Chreiki / EWS-WWF

الفصل - 12
تمكين برنامج الحفاظ على البيئة

12.1 معلومات أساسية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لهيئة الأمم من الدول ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً في المنطقة (UNEP, 2013). ومع تعداد سكان حضري يبلغ 85 % ودخل قومي إجمالي (GNI) يساوي 58,090 دولاراً أمريكياً للفرد، تعتبر الدولة ضمن الدول ذات الدخل العالي (WBG, 2014). تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستمرار في تنمية اقتصادها، مما سيعطي دور قطاع المال والأعمال في التعامل مع التحديات البيئية، وتقليل انبعاثات الغازات الضارة للفرد في الدولة أهمية متزايدة.

إن تطبيق جهود المحافظة البيئة يأتي مع تكاليف تكون أحياناً عالية، وكجمعية غير ربحية تعمل للصالح العام، تدعم جمعية الإمارات للحياة الفطرية مبادراتها البيئية وتسيير عملياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الشراكات مع الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في الدولة. إن سهولة قدرتنا في السعي للحصول على الدعم المالي يخضع لقيود من قبل هيكل العمل القانوني الذي ينص علينا التركيز على مؤسسات القطاع الخاص والعام فقط. كما يترتب علينا كجزء من شبكة الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) بأن نتبع معايير الصندوق لجمع التبرعات والعمل وفقاً للدليل العالمي للمؤسسات الذي يشجع شراكات طويلة المدى تساعد الشركات التقدم في أجندتها في الاستدامة.

لقد قمنا بصياغة روابط متينة وشراكات مثمرة مع القطاع الخاص تقدم أكثر من مجرد الدعم المادي لجهود الجمعية، ونحن نسعى خلال هذه الشراكات بأن ندفع لتبني مقاسات الاستدامة والعمل يد بيد من أجل التصدي إلى أهم المخاطر التي تواجه البيئة. نحن نسعى إلى توسيع هذه الشراكات وبناء شراكات أخرى، وخاصة مع بعض من القطاعات الأسرع نمواً، مثل قطاع السياحة، مبيعات التجزئة، والقطاع المالي، والتعليم والاتصالات.

إن التأكد من قدرتنا على توصيل جهود بيئية فعالة وطموحة تجلب فوائد للدولة ومن يعيش على أرضها يتطلب استثمار الجهود في زيادة عدد الجهات الراعية الحالية والشراكات، وبناء المزيد منها. لقد أثبتت العديد من مكاتب الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) في العالم بأن مزيداً من الاستثمار في هذه جهود يساعد في توسعة جهود المحافظة. سنقوم بوضع الأولويات في تأمين رعاة للبرنامج، ونمو الدعم غير المشروط من خلال برنامج عضوية الشركات واستهداف بعض من القطاعات الأسرع نمواً.

12.2 الأهداف المالية

الأهداف المالية مبنية على الدعم المالي الذي لم يتم تأمينه حتى اليوم من أجل توصيل خطة الحفاظ على البيئة الموضوعة وخطة التشغيل. الأرقام الواردة هي بالدرهم الإماراتي.

AED	2015	2016	2017	2018	2019	2020
برامج المحافظة						
برنامج الطاقة والمناخ	3,366,300.00	7,287,650.00	9,413,700.00	5,912,800.00	6,266,500.00	6,407,500.00
برنامج حماية البيئة البحرية	1,496,500.00	6,517,500.00	7,605,500.00	7,707,500.00	6,123,500.00	8,389,500.00
برنامج التجارة غير المشروعة بالحيوانات البرية	1,384,500.00	2,772,500.00	2,827,500.00	1,667,500.00	1,716,500.00	1,724,500.00
برنامج المحافظة على البيئة البرية	1,117,000.00	2,567,000.00	2,834,500.00	3,158,500.00	2,850,500.00	2,713,500.00
برنامج التعليم وأبحاث المياه		1,600,000.00	1,400,000.00	3,100,000.00	3,100,000.00	3,100,000.00
التعليم والتوعية	سيحدد لاحقا	سيحدد لاحقا	سيحدد لاحقا	سيحدد لاحقا	سيحدد لاحقا	سيحدد لاحقا
مجموع البرامج	7,364,300.00	20,744,650.00	24,081,200.00	21,546,300.00	20,057,000.00	22,353,000.00
الاتصال وتطوير الأعمال	5,535,300.00	7,618,800.00	6,400,800.00	6,813,300.00	6,453,600.00	6,271,600.00
الإدارة والإدارة المالية		2,100,000.00	2,400,000.00	2,100,000.00	2,100,000.00	2,200,000.00
المجموع	12,899,600.00	30,463,450.00	32,882,000.00	30,459,600.00	28,610,600.00	30,824,600.00

يكمن هدفنا المطلق في تحسين الجودة والتنوع للدعم الذي نحصل عليه من قبل القطاعات المختلفة وزيادة نسبة الدعم غير المشروط لتوصيل استراتيجيتنا في الحفاظ على البيئة. سنقوم بعمل ذلك من خلال تنويع قنوات دخلنا، وتحديد القنوات الأكثر فعالية والأقل تكلفة لتأمين الدخل، وتحسين الدمج مع دائرة المحافظة البيئية والمناخ ودائرة الاتصال والإعلام.

سيكون تركيزنا المبدئي على تأمين الدعم الكامل لبرامج المحافظة البيئية. إن من خلال زيادة التوعية حول الجمعية وعملها، وزيادة الشفافية، وتحسين المراقبة والتقييم لبرامجنا البيئة من شأنه جعل الجمعية منظمة رائدة والشريك المثالي لمؤسسات القطاع العام والخاص، وسيتطلب ذلك زيادة الاستثمار في جمع الرعايات والشراكات. ونهدف بحلول عام 2020 بأن نصبح الجهة المفضلة لمؤسسات القطاع والعام لتقديم الرعاية المادية من أجل المحافظة البيئية.

لقد تم تحديد هذه الاستراتيجيات لتقوية الدعم من القطاع الخاص، والقطاع الحكومي والأفراد وسيتم توصيلها باستخدام المبادرة المؤسسية المتكاملة.

الاستراتيجية 1 :

تعزيز الدعم المؤسسي من خلال تحسين إدارة العلاقات والشراكات ومن خلال توجيه جهود التواصل والإعلام في دعم أهداف الرعاية المادية.

الاستراتيجية 2 :

تنوع الدعم من القطاع العام عن طريق تنمية العلاقات الحالية والتقدم في الحصول على المنح من المؤسسات الخاصة.

الاستراتيجية 3 :

بناء وتنمية قاعدة ثابتة للمناصرين التي تزيد في المشاركة والرغبة لدعم الحفاظ على البيئة.

© Global Warming Images / WWF

الفصل - 13
الإدارة المالية والمكتبية وإدارة العمليات

13.1 إدارة العمليات لدى جمعية الإمارات للحياة الفطرية

في حين شهدت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، بقيت وظيفة إدارة عملياتنا صغيرة نسبياً، لذلك فإن من شأن الاستثمار في تحسين مجال إدارة العمليات في الجمعية زيادة فعاليتنا الإنتاجية. وقد قمنا بتحديد بعض التحديات الرئيسية التي تواجه فريق عملياتنا، وهذه تكمن في تطوير خبرات مدراء وقادة فرق العمل في الريادة والقيادة، والإدارة المالية والقانونية لدعم البرامج بشكل أفضل مع أحدث البيانات المتوفرة.

أتممنا خلال التخطيط لهذه الاستراتيجية التحليل الرباعي لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات لكل منطقة من العمليات والمالية والاستراتيجية. وتم تطوير الأهداف الموضحة هنا للتعامل مع الثغرات ومكامن الضعف ولإلغاء بعض التهديدات. وبناءً على هذا التحليل، تم صياغة عدد من الأهداف والاستراتيجيات للتعامل مع هذه القضايا.

نسعى إلى بناء فريق إدارة مالية متكامل قادر على تقديم أفضل مستويات الخدمات وتعزيز جهود المحافظة البيئية

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، بدأنا بعملية توظيف مدير لوحدة العمليات لينضم (أو تنضم) إلى الفريق خلال الربع الثالث من عام 2015. سيقوم هذا المنصب الجديد بالإشراف على مراقبة هذا الجانب الهام من عملنا، وسيشمل إدارة الشؤون المالية والإدارة المكتبية والشؤون القانونية والموارد البشرية.

13.2 الوضع الحالي

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) منذ عام 2010 بمحاذاة نفسها مع المعايير المالية لدى الصندوق العالمي لصون الطبيعة، وتقوم بتقديم التقرير إلى المراجعة العالمية الخاصة بالصندوق. كما يتم تدقيق حسابات الجمعية سنوياً من قبل جهة تدقيق حسابات مستقلة، ويتم في نفس الوقت خضوعها للتدقيق من قبل وزارة الشئون الاجتماعية، والتي تقوم الجمعية برفع تقاريرها إليها سنوياً.

تركز إدارتنا المالية حالياً على مهام الإدارة اليومية للمهام المالية. وتقوم دائرة المالية لدينا بإعداد وتقديم تقارير المصاريف الشهرية والربع السنوية لكل دائرة، وبرنامج ومشروع. ويتماشى هذا مع المتطلبات الحالية لحوكمة المشروع.

ولكن يجب أن تكون وظيفة المالية أكثر استراتيجية للتمكن من التقدم للأمام، ولا بد من أن يكون هناك مستوى عال من التعاون المشترك مع البرامج والوظائف الأخرى للجمعية لتطوير ميزانيات ذات جودة عالية، وتطبيق نظم مالية أكثر مسئولية وتحكم أفضل بالموارد. وهنالك حاجة لتحسين نمط إعداد التقارير المالية لفريق الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة والمتبرعين.

13.3 الفرص الثغرات والتحديات

نظام الإدارة المالية

- نشر المعرفة والمعلومات حول نظام المحاسبة والإدارة المالية المستخدم حالياً بين أعضاء الفريق، وتحسين مهارات فريق المحاسبة وتوفير الموارد البشرية اللازمة له لتحسين تطبيق هذا النظام.

• تحسين مستوى التعاون المشترك بين دائرة المالية والوظائف الأخرى، مثل برامج المحافظة والاتصالات وجمع الريع المادي، وذلك لتطوير ميزانيات ذات جودة عالية، وتطبيق نظم مالية أكثر مسئولية وتحكم أفضل بالموارد.

• تحسين برامج المحاسبة بهدف تقليل الوقت المبذول في الإدخال اليدوي للبيانات وفي إعداد وتوفير التقارير.

13.4 التقرير المالي

• لا يتم حالياً رفع التقارير المالية بشكل منتظم إلى مقدمي الدعم والرعاة، ولا يلعب فريق المالية دوراً في إعداد هذه التقارير، والتي أفادت الجهات التي استلمتها بصعوبة فهمها.

• يجتمع فريق الإدارة كل ربع سنة لمراجعة الميزانية والحسابات المالية. ولقد قام فريق الإدارة بطلب نمط جديد للتقرير المالي سيتم تطبيقه بداية من الربع الأول لعام 2015، بغرض توفير صورة أوضح عن كيفية وأين يتم الصرف المالي.

13.5 السياسات والإجراءات

• لا يوجد لدى الجمعية كتيب إرشادي مفصل تمت الموافقة عليه للإدارة المالية، ويجب تحضير هذا الكتيب وتطويره وتطبيقه كجزء من كتيب العمليات.

• لدى الجمعية حالياً محاسب واحد يقوم أيضاً بتحضير والموافقة على الدفعات في النظام المالي.

• لدى الجمعية مجموعة مُفصلة للمسؤوليات وسلطات الموافقة والتي يعطيها وضوحاً في تعريف من الذي يمكنه الموافقة على المشتريات المحددة، ويتم اتباع هذا النظام بدقة من قبل الدائرة المالية.

13.6 القضايا المالية

• بلغت نسبة التبرعات غير المشروطة في عام 2014 نسبة 12 %.

• لقد تمكنت الجمعية من بناء احتياطي مالي منذ عام 2008 لإرضاء سياسة الاحتياطي. لقد كان هذا الاحتياطي مع نهاية عام 2014 كافياً لاستمرار العمليات الرئيسية لمدة ستة أشهر على الأقل.

• لقد استلمت الجمعية منذ عام 2008 منحة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن صرفها جزئياً على العمليات، وساعدت هذه المنحة الجمعية في النمو خلال هذه الفترة. لكن من المهم بناء استقلالية الجمعية المالية، وعدم الاعتماد فقط على منح أو تبرعات معينة. يجب تسليط الضوء على هذه القضية ضمن استراتيجية الرعاية المالية والتمكين

• قرابة 44 % من دخل الجمعية حالياً هو على هيئة رعاية مشاريع على المدى القصير، مقيدة بفترة زمنية مشروطة (من سنة إلى ثلاث سنوات). لقد تراجعت عقود الدعم على المدى البعيد خلال العام الماضي نظراً لاقتراب بعض المشاريع من النهاية، وعدم البدء بجمع التبرعات للمشاريع الجديدة. يجب وضع جمع الرعاية والدعم المادي للبرامج ذات المدى البعيد كأولوية أساسية للجمعية.

• لم تتحمل بعض المشاريع في السابق تكاليف الفريق وتكاليف مصاريف المكتب. وعلى الرغم من أن الوضع شهد تحسناً مؤخراً مع مزيد من الشفافية للتكاليف الفعلية للمشاريع، لا بد من عدم تبني أية مشاريع مستقبلية قبل تأمين دعم جميع التكاليف.

• بسبب ذلك، تم استخدام الريع المالي لملء الثغرات لعدد من الأنشطة الجارية. لا يعتبر هذا حلاً مستداماً على المدى البعيد.

• لوحظ بأن بعضاً من مبادرات جمع الدعم المادي في السابق تطلبت وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً في حين كانت مساهمتها قليلة مقارنة مع ما تطلب عمله لتشغيلها. إن التعاون اللصيق بين فريق المالية وفريق الرعاية المالية والريع المادي هو أمر مهم للغاية لتقييم فعالية مثل هذه المبادرات بشكل فوري.

13.7 استراتيجية الإدارة المالية

الهدف: بناء فريق محترف للإدارة المالية يقوم بتوصيل خدمات عالية الجودة لدعم وتحسين جهود الجمعية في الحفاظ على البيئة.

الاستراتيجية 1 :

تطبيق إدارة مالية متميز تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية

الهدف 1 :

تطوير دليل مالي بحلول الربع الرابع من عام 2015 كجزء من دليل العمليات العام وتطبيقه والالتزام به بداية من الربع الرابع.

الهدف 2 :

تطبيق سياسات استرداد مشددة للتكاليف لجميع البرامج والمشاريع، ووضع مؤشرات لتسليط الضوء على أي مشاكل، مثل المشاريع أو الأنشطة غير الممولة، قبل أن تصبح عبئاً مالياً على الجمعية.

الهدف 3 :

تطوير ميزانيات البرامج والمشاريع وفقاً لمعايير عالية ودقيقة وغرس أسس التعاون المشترك بين فريق الإدارة المالية والوظائف الأخرى مثل برامج المحافظة والاتصال والرعاية المالية وجمع الريع المادي.

الهدف 4 :

إعداد تقرير للمصاريف الشهرية لجميع الدوائر والأقسام ومشاركتها مع مدراء البرامج والمشاريع للمراجعة والتحسين. مناقشة والموافقة على التقارير المالية المطلوبة للجهات الراعية قبل توقيع عقد الرعاية.

الهدف 5 :

تحضير تقرير مالي ربع سنوي وتقديمه لفريق الإدارة خلال ثلاثة أسابيع من بداية كل ربع سنة لمراجعة فريق الإدارة والملاحظات.

الهدف 6 :

إعادة النظر في جدول التخويل مرتين في السنة. واقتراح التحسينات بناءً على الملاحظات والآراء الواردة من المستخدمين والتغيير في الجمعية، والموافقة على ذلك من قبل فريق الإدارة.

الاستراتيجية 2 :

تقييم القدرات والقوى العاملة المطلوبة لتهيئة أفضل أداء مالي للجمعية من خلال وضع خطة للموارد البشرية للفريق في الربع الثاني من 2015، وتطوير خطة عمل للدائرة المالية لتوصيل خدمات ذات مستويات جودة عالية بحلول الربع الأول من عام 2016.

الهدف 1 :

تعيين مدير عمليات ذي مؤهلات مالية ممتازة بحلول الربع الثالث من عام 2015.

الهدف 2 :

الاستمرار في تقييم الهيكل الوظيفي وسير العمل لتعريف والتخلص من عدم الفعالية الإدارية.

الهدف 3 :

غرس مبادئ المرونة والإبداع لدى الفريق المالي لمواجهة التحديات والتغيرات المتطلبة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.

الهدف 4 :

مراجعة متطلبات الجهات الراعية ووضع خطط لتقديم وإعداد التقارير اللازمة مع التركيز المستمر على تحسين مستوى الشفافية والتواصل.

الهدف 5 :

دمج أفضل ممارسات الصندوق العالمي لصون الطبيعة والبقاء على علم ومواكبة بأحدث التحسينات والتوجهات المالية الجديدة عند ظهورها.

الهدف 6 :

تدريب الموظفين على أسس معايير المحاسبة، وتطبيق برنامج خاص لتحضير التقارير المالية.

الاستراتيجية 3 :

ترويج التعاون المشترك بين الدائرة المالية ووظائف الجمعية الأخرى، وبشكل خاص موظفو برامج المحافظة البيئية وفريق الرعاية المالية وجمع الريع المادي.

الهدف 1 :

مشاركة مسؤولية الإدارة المالية الجيدة على نطاق الجمعية بأكمله، وذلك عن طريق وضع مؤشرات عملية لمراقبة الأداء المالي وتدريب جميع قادة البرامج والموظفين على الإجراءات والسياسات المالية الخاصة بالجمعية.

الهدف 2 :

تقييم الدعم المقدم لقادة البرامج مرتين كل سنة، ومع التركيز المستمر على تحسين التواصل والكفاءة والفعالية.

الاستراتيجية 4 :

متابعة واستخدام التقنيات الجديدة والبرامج التي تقوم بتحسين الخدمات المالية والإدارية للاستجابة إلى متطلبات الجمعية.

الهدف 1 :

رفع فعالية البرنامج الحالي لتوفير مزيد من الكفاءة والخدمات المالية الفعالة. وشمل SAGE 50 مع برنامج سيلس فورس (Salesforce) لعرض الرعاية والمعلومات المالية الأخرى بحلول الربع الرابع من عام 2015.

الهدف 2 :

البحث عن برامج كمبيوتر قادرة على توفير مزيد من الخدمات المالية وبتكلفة فعالة.

الهدف 3 :

التأكد من حصول الموظفين على التدريب المناسب في استخدام الأنظمة والبرامج المالية.

© Jonathan Ali Khan

الفصل - 14
تطوير وإدارة قدرات الفريق والموارد البشرية

14.1 الوضع الحالي

يعمل فريق عمل الجمعية بشغف وإخلاص من أجل الدفع بعجلة التغيير البيئي الإيجابي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد تطور هيكلنا الإداري بشكل جذري منذ تأسيسنا عام 2001 للاستجابة إلى متطلبات المحافظة البيئية في الدولة، ولدينا اليوم فريق عمل يمتلك العديد من الخبرات والمهارات، ويعكس التنوع الثقافي التي تحتضنه دولة الإمارات العربية المتحدة. يبلغ عدد أعضاء الفريق 45 موظفاً وموظفة من 22 جنسية مختلفة، ونفتخر بالقول بأنهم قاموا باعتناق حضارة وثقافة الإمارات، وجلبوا حقائبهم المحملة بالخبرة والمهارات من كافة أنحاء العالم، ولكن تطبيق استراتيجيتنا الخمسية الجديدة سيتطلب النظر بشكل استراتيجي في كيفية اجتذاب الخبرات والمواهب وإدارة الموارد البشرية وتطوير القدرات المحلية.

سنركز على الفعالية الفردية وقيم العمل الجماعي وأسس القيادة الفعالة على مختلف المستويات بتنمية مهارات الأفراد من خلال وضع خطط تطوير شخصية ومهنية ورفع حس المسؤولية

إن أهم التحديات التي نرغب في تقديم حلول لها من خلال هذه الخطة هي بناء وجذب مستوى الخبرة المناسب، والحفاظ على التنوع الثقافي الذي لدينا، وبناء ثقافة مؤسسية قوية توفر لطاقم العمل التحفيز والإحساس بالانتماء. علينا أن نعمل وفقاً لأسس ومبادئ مشتركة لكي نتمكن من تركيز جهودنا نحو تحقيق أهدافنا المؤسسية، والمساهمة في بناء المحافظة البيئية في الإمارات.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الرعاية المادية المحدودة من قبل الشركات والمؤسسات، لطالما كان استثمارنا في تطوير طاقم العمل وزيادة الرواتب والفوائد محدوداً.

14.2 الهدف

نحن ندرك أهمية العامل الإنساني كعامل أساسي وحيوي في بناء ثقافة عمل عالية الإنتاجية ونسعى إلى بناء فريق عمل يتفاعل بشكل إيجابي مع دوره.

لذلك لا بد من التركيز على الفعالية الفردية وقيم العمل الجماعي، وأسس القيادة الفعالة على مختلف المستويات، وذلك من خلال تنمية مهارات الأفراد على وضع خطط وأهداف تطوير شخصية ومهنية ورفع مستوى المهارات الفنية وحس المسؤولية.

وسنهدف لوضع الموظف المناسب في المكان المناسب، والوقت المناسب لأن ذلك يضمن لنا توصيل ما نخطط له ونطمح له.

كما سنسعى إلى تحديد واعتناق التصرفات والسلوكيات التي نرغب بتنميتها في بيئة العمل، وسننمي قدرة الفريق على التواصل باللغة العربية لكي نتمكن من بناء علاقات قوية ومتينة مع الجهات المختلفة في الدولة. ومن المهم أيضاً بأن نطبق ما ننصح الآخرين به من ممارسات مستدامة، لذا سنستمر في تبنى واتباع الممارسات المستدامة والتأكد بأن جميع عملياتنا تتبع مبادئ الاستدامة وترويج مثل هذه السلوكيات لدى كافة أعضاء الفريق.

وهدفنا الأساسي هو بناء فريق عمل موحد يتقيد بقيم عالية وله المهارات اللازمة استراتيجية الجمعية بشكل فعال.

الاستراتيجية 1 :

تحديد أطر العمل والتعاون في الجمعية، وغرس الثقافة والقيم المؤسسية بشكل جوهري في عملنا اليومي، وذلك لبناء فريق توحده أهدافنا الاستراتيجية وتحكمه أسس العمل المشترك، والمسؤولية الفردية، والإنتاجية العالية.

الهدف 1 :

بحلول نهاية الربع الرابع من 2015: إجراء تقييم للبيئة المؤسسية الحالية وعرض السلوكيات من أجل تحديد بيئة العمل المرغوب بها.

الهدف 2 :

بحلول نهاية الربع الرابع من 2015: تطوير مجموعة من القيم المحورية ووضع خطط العمل ذات الصلة لزرع قيم الجمعية المحورية في خطوات وإجراءات العمل اليومية والقرارات لعام 2016 وما بعده.

الهدف 3 :

بحلول نهاية الربع الرابع من 2016: القيام بتقييم لمتابعة التغير في ثقافة الجمعية وفي سلوكيات فريق العمل.

الاستراتيجية 2 :

تطوير وتعزيز الهيكل المؤسسي، وباقات التعويض، والسياسات والإجراءات. وعلى الأخص، تحديد الأدوار، والمهارات، والسلوكيات والقدرات الفنية المتطلبة لتحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية لنتمكن من التعامل مع أي ثغرات في المهارات. ووضع خطة إما لجلب هذه المهارات أو تطوير المهارات الحالية أو تنمية العلاقات مع الخبراء والاستشاريين. التأكد من أن الرواتب تنافسية والاستمرار في تحفيز الموظفين من خلال برامج مكافآت فعالة تتناسب مع ظروف العمل، وتهيئة برنامج توعية داخلية حول القيمة التي تقدمها الجمعية (EWS-WWF).

الهدف 1 :

بداية من منتصف 2015 إلى منتصف 2018: تعيين استشاري أخصائي في الموارد البشرية بدوام جزئي لتولي مهام الموارد البشرية للسنوات الثلاث الأولى، وتحديد الثغرات في إدارة الموارد البشرية وتطبيق استراتيجية تطوير وتحسين في أفضل الممارسات لترأس التحول نحو أداء عالٍ.

الهدف 2 :

مع نهاية 2015: خطة للموارد البشرية تشمل تصميم مجموعات الوظائف، ومراجعة وتعزيز وصف ومهام الوظائف الحالية، ووضع وصف للأدوار الجديدة والتطوير والتعزيز لهيكل الجمعية العام، ووضع خطط لإدارة أو جلب المواهب والقدرات.

الهدف 3 :

مع نهاية 2015: مراجعة سلم الوظائف والرواتب من خلال وضع جدول مقارنة الرواتب وظروف العمل.

الهدف 4 :

مع نهاية 2016: مراجعة وتعزيز سياسة الموارد البشرية وكتيب دليل الإجراءات.

الاستراتيجية 3 :

العمل مع شريك استراتيجي في الموارد البشرية للاستفادة من موارد شبكة الصندوق العالمي لصون الطبيعة من أجل تعريف المقومات الفردية العالية لتناسبها مع الوظائف المستقبلية ومهارات فريق العمل، وتحسين خطط التنمية المهنية والشخصية. تحديد الأفراد ذوي الإمكانيات المميزة لتطويرهم وتنميتهم المستقبلية والتركيز على تطوير الكفاءات والمهارات القيادية. التشجيع على متابعة آخر المستجدات والمعلومات للتأكد من تبني الابتكار وتبنى أفضل الممارسات على النطاق المحلي والعالمي، ودمج منهجية التخطيط والتطوير المتبعة في الصندوق العالمي لصون الطبيعة في سير العمل وبناء خبرة الفريق وقدراته على تطبيق هذه المنهجية. بناء فريق متين من المدراء ورواد الفرق من خلال تحسين المشاركة، وزيادة مستوى الشفافية، وغرس أهمية العامل الإنساني لديهم.

الهدف 1 :

مع نهاية 2016: وضع نموذج لخطط للتنمية المهنية والشخصية واستخدامها كأداة للدفع بالتنمية الفردية.

الهدف 2 :

بحلول مارس 2017: التأكد من أن لجميع طاقم العمل خطة تطوير فردية سنوية تشمل الخبرات المكتسبة أثناء العمل، والتي قد تشمل التعلم من الآخرين، وحضور برامج تدريبية رسمية تماشياً مع المسار المهني في جمعية الإمارات للحياة الفطرية.

الهدف 3 :

بحلول منتصف 2016: تطوير فرص داخلية للتعلم، أو تحديد بعض الفرص من الخارج، لتطوير المهارات المحورية. قد يشمل ذلك القيادة وإدارة المشاريع، ومهارات التواصل، والفعالية الفردية، وطريقة التقديم والتخاطب.

الهدف 4 :

مع نهاية 2017: بناء القدرات داخلية وتحسين المعرفة الفنية من خلال محاذاة أقوى مع مكاتب الصندوق العالمي لصون الطبيعية العالمية، وتبني أفضل ممارسات الشبكة.

الاستراتيجية 4 :

سنقوم تماشياً مع سياسة التوطين في الدولة بتبني سياسة منح أولويات العمل لمواطني الدولة والمتحدثين بالعربية. وتقوية قدرات المتحدثين بالعربية في أساليب التواصل والتعاون مع شركائنا من الهيئات والشرائح العربية.

الهدف 1 :

مع نهاية 2015: زيادة قدرات استخدام اللغة العربية في التحدث والمخاطبة خلال السنوات الخمس التالية لتكون اللغة العربية ضمن برنامج تطوير اللغة، وذلك من خلال الدروس والدورات من المعاهد الخارجية في الدولة.

الهدف 2 :

تعيين رئيس مشروع يتولى تطوير برنامج استراتيجية اللغة العربية داخلياً.

الهدف 3 :

الحفاظ على نسبة 5 % كحد أدنى لنسبة الموظفين من الإماراتيين عن طريق التواصل الوطيد مع شركائنا ووضع أولويات التطوير لأداء ممتاز لطاقم العمل من الإماراتيين لتولي مهام وظائف عالية والمساعدة في تحقيق رؤيتنا.

الاستراتيجية 5 :

زيادة مستوى التزامنا بالحفاظ على البيئة ونكون المثال الرائد من خلال تخفيض انبعاثات غاز الكربون والتأثير الإيجابي على البيئة، وزرع ممارسات الاستدامة في جميع عملياتنا وبيئة عملنا.

الهدف 1 :

بحلول نهاية الربع الرابع من 2015 تعيين مدير مشروع من دائرة العمليات لإعداد فريق بيئي أخضر مع مسئوليات مشتركة

الهدف 2 :

بحلول نهاية الربع الثاني من 2016: تطوير استراتيجية متينة لتطبيق أفضل الممارسات المستدامة، يترأسها فريق البيئة الأخضر في جمعية الإمارات للحياة الفطرية لتشمل مؤشرات قياس قادرة على إدارة ومراقبة وتحسين الأداء البيئي للجمعية.

الهدف 3 :

بحلول الربع الرابع من 2016: تطبيق ممارسات مستدامة طموحة قابلة للقياس تماشياً مع استراتيجية فريق البيئة، وتوثيق وتقديم التقارير بشكل دوري حول أداء المؤشرات البيئية.

© Brian J. Skerry / National Geographic Stock / WWF

الفصل - 15
المراقبة والتقييم

15.1 أهمية المراقبة والتقييم في الحفاظ على البيئة

إن جوهر وأساس برامج المراقبة والتقييم هو تقييم مدى تقدم الخطط ومدى مناسبتها للوصول للهدف المرغوب به. وفي مجال المحافظة البيئية، تساعد مثل هذه النظم والبرامج علىاستغلال الموارد على أفضل وجه ممكن، على أفضل وجه ممكن، والتأكد بأن الجهود المبذولة ستؤدي إلى النتائج المرجوة. يتم تسخير المراقبة والتقييم لتأسيس روابط واضحة بين الفعاليات في الماضي، والحاضر، والمستقبل والتداخلات للنتائج والتأثيرات*.

ستساعدنا المراقبة والتقييم في إيجاد الإجابة على التالي:

- الإدارة المتأقلمة: هل الفعاليات الجارية لا زالت ضمن الهدف، أو هل تتطلب مزيداً من الضبط؟ هل كان القرار المتخذ مبنياً على معلومات متينة؟

- المسئولية: هل تم تحقيق الأهداف المخطط لها؟ إذا لم يتم، لماذا؟

- التأثير: هل تمكنا من تحقيق التأثير الذي نرغب به؟

- الفعالية: هل هناك موارد مناسبة لتنفيذ الخطط والفعاليات؟

- إدارة المعرفة: هل تم توثيق ومشاركة النجاحات والعوائق والخطوات مع بقية الفريق في الجمعية وذلك لبناء جسم معرفي يساعد الجمعية في تجنب العوائق وتكرار النجاحات في المستقبل؟

يمكن استخدام هذه الأسس الأساسية من قبل جميع الوظائف والتخصصات ضمن جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF). وسيكون من الصعب جداً بدون التخطيط الفعال للمراقبة والتقييم بأن نحكم إذا كان العمل الذي تم عمله يحظى بالتقدم في الاتجاه الصحيح أم لا، أو إن التقدم والنجاح هو نتيجة الخطط التي تم وضعها أو نتيجة سياق عرضي، كذلك تساعد المراقبة والتقييم في تحسين الخطط المستقبلية وخاصة بما يتعلق بإدارة واستعمال الموارد البشرية والمالية. الهدف المحوري للمراقبة والتقييم هو التأكد من تحقيقنا لأعلى مستوى ممكن من التأثير الإيجابي باستخدام الموارد المتوفرة.

سنقوم من خلال استخدام أفضل الممارسات العالمية بمراقبة وتقييم جهودنا في كل خطوة، خلال التخطيط، وخلال تقييم النتائج والتأثير العام الذي تم تحقيقه، وذلك ضمن جميع برامجنا وأنشطتنا الإدارية وغيرها كما يوضح الرسم أدناه (15,1)

* تعريفات مناسبة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (كتيب المراقبة والتقييم 2011):
المراقبة: "عملية مستمرة تهدف إلى توفير تقارير حول تقدم مشروع ما وفقاً للمؤشرات المتفقة إليها وتقديمها للهيئات الإدارية والجهات ذات الصلة وأصحاب المصالح."
التقييم: "نشاط معين يعدف إلى تقييم حالة التقديم وقياسها وفقاً للهدف المرجو، وهو ليس نشاطاً وحيداً بل عملية مستمر ودورية استجالة للمتطلبات المتغيرة أثناء العمل نحو هدف معين."

الرسم 15.1: إطار عمل النتائج العامة المستخدم في الجمعية (EWS-WWF)

باستخدام خارطة النتائج لمشروع المحافظة على السلاحف البحرية والذي تم بموجبه تعريف المناطق والموائل الحساسة للسلاحف البحرية في الخليج العربي ، يوضح الرسم 15,2 كيفية عمل إطار عمل إطار المراقبة والتقييم.

الرسم 15.2: إطار عمل نتائج مشروع الجمعية «للمحافظة على السلاحف البحرية»

يوفر المثال في الرسم 15.2 المراقبة والتقييم لمستوى المداخلات الذي يركز في التأكيد بأن الموارد تم استخدامها بشكل فعال، وكذلك هو الحال لتخصيص الميزانية المناسبة، وخطة العمل التي تمت بشكل فعال، والنتائج في هذا المثال هي على المدى المتوسط (3 - 5 سنوات) التي باتت تظهر الآن، والتأثيرات (كما هو الحال مع غالبية تأثيرات الحفاظ على البيئة) الذي يتم قياسه على المدى البعيد (عشر سنوات وأكثر).

لقد قمنا بتبني أسس إدارة حفاظ على البيئة تعرف بـ «المعايير المفتوحة» وهي مجموعة من المعايير تم تطويرها من قبل منظمات بيئية عالمية رائدة، وتشمل الصندوق العالمي لصون الطبيعة، ومعهد الطبيعة، ومعهد (أسس النجاح). لقد قامت كل منظمة بتحديث وتعديل هذه المعايير لتتناسب مع متطلباتها المعينة. نتبع في جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) المعايير التي تم تطويرها من قبل الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) والتي يطلق عليها اسم «معايير إدارة المشاريع والبرامج (PPMS)»، والتي تستخدم نهج الإدارة الذي يركز على على النتائج (RBM) للصندوق العالمي لصون الطبيعة كما هو موضح في الرسم 15,3.

الرسم 15.3: العناصر الرئيسية لمعايير إدارة البرامج والمشاريع

دورة المشاريع والبرامج

لقد تم تبني أسس معايير إدارة المشروع والبرنامج (PPMS) لأول مرة من قبل الجمعية (EWS-WWF) لتطوير هذه الاستراتيجية، وتم استخدامها بشكل مكثف منذ البداية، كما تم دمج خطط المراقبة والتقييم بطريقة فعالة. يشرح هذا الفصل من الاستراتيجية كيف يمكن تسخير أسس معايير إدارة المشروع والبرنامج (PPMS) لتقييم تأثير جهود المحافظة على البيئة التي تقوم بها الجمعية ضمن استراتيجيتها للسنوات الخمس التالية. يعطي نظام المراقبة والتقييم مستوى أعلى من الطموح للاستراتيجية، ويساعد في تحديد الموارد المطلوبة بشكل صحيح للوصول إلى تأثير أقوى وأعلى في الحفاظ على البيئة.

يمكننا من خلال تعزيز مفهوم الإدارة المتأقلمة أن نقيم إن كان توجهنا الحالي هو فعلاً أفضل توجه لتحقيق النتائج التي نرغب بها. كذلك، ومن المكونات المهمة لأسس معايير إدارة المشروع والبرنامج (PPMS) هو مبدأ الاستمرارية والتبعية بحيث تتبع كل خطوة الخطوة التي تسبقها بطريقة منطقية، كذلك تركز هذه المعايير على أهمية التوثيق والمشاركة لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء في المستقبل.

15.2 المراقبة والتقييم للخطة الاستراتيجية 2015 - 2020

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) منذ تأسيسهاعلى مراقبة وتقييم خططها من خلال تقارير ربع سنوية، وتقارير مالية شهرية، ولكن مع رفع طموح الجمعية الذي تعكسه استراتيجيتها الخمسية الجديدة، لا بد من تأسيس نظام رسمي يحسن من المراقبة والتقييم ويساعد الجمعية في الوصول إلى أهدافها بأفضل طريقة ممكنة.

خطط المراقبة والتقييم

تربط خطط المراقبة والتقييم ما بين الأنشطة الحالية والماضية والمستقبلية مع المخرجات والتأثيرات الناتجة

سنقوم خلال العام 2015 من الخطة الاستراتيجية 2015–2020 بوضع خطط واضحة للمراقبة والتقييم لبرامج المحافظة على البيئة، ووحدات الدعم، مثل وحدة الاتصال والإعلام والإدارة ووحدة تطوير الأعمال. ستقوم هذه الخطط بالتركيز على الأولويات، وعلى مناطق المهام والمسئولية، والاستخدام الفعال للموارد، ومشاركة المعرفة.

وستضمن خطط المراقبة والتقييم لكل برنامج أو وحدة الأهداف الخاصة بها، ومؤشر الأداء الرئيسي، وموارد البيانات، ونقاط البيانات الرئيسية، والمخرجات المخطط لها على المدى المتوسط (المخرجات) والنتائج المتوقعة لعام 2020 (النتائج/التأثيرات). ستوفر خطط المراقبة والتقييم ملخصاً واضحاً عما يهدف إليه البرنامج أو الوحدة في تحقيقه (الأهداف)، وكيفية قياس النجاح (المؤشر)، وكيفية الحصول على البيانات (المصدر)، وبيانات الخط الرئيسي، والنتائج المخطط لها على المدى المتوسط، والنهاية لعام 2020 (في بعض الحالات النتائج، وفي الحالات الأخرى التأثيرات).

لقد تم وضع أهداف وأغراض المراقبة والتقييم للتمكن من تطبيق هذه الخطط، وسيتم اتباعها خلال خطتنا الاستراتيجية 2015–2020.

الرسم 15.4: المراقبة والتقييم في جمعية (EWS-WWF) للخطة الاستراتيجية 2015-2020

15.3 الهدف الرئيسي لنظام المراقبة والتقييم

اعتبار المراقبة والتقييم كإدارة ومرجع يوفر للجمعية المعلومات المتطلبة للحصول على أفضل النتائج في الحفاظ على البيئة.

15.4 أهداف المراقبة والتقييم

ستتم المراقبة والتقييم لعملياتنا عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

الهدف 1 :

سيتم من خلال تطبيق جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS-WWF) لمعايير حوكمة المشروع (PGS) زرع مفهوم الإدارة المتأقلمة في قلب سير عمل الجمعية

سيتم تطوير معايير حوكمة المشروع (PGS) باتباع أسس معايير إدارة المشروع والبرنامج (PPMS) الخاصة بالصندوق العالمي لصون الطبيعة، وتبني ذلك ليتناسب مع متطلبات الجمعية، وشمله في أسس الإدارة المتأقلمة. ستغطي معايير حوكمة المشروع (PPMS) كيفية عمل برامج الحفاظ على البيئة ووحدات العلميات، وكيفية حوكمتها، وإعداد التقارير. وسيتم توضيح لعدد من العناصر، مثل مسئولية البرنامج ضمن موظفي المشروع (والجمعية بشكل عام)، الاستدامة، واستراتيجية الخروج وختم البرامج. سيوفر ذلك الدلالة الضرورية لجمع التبرعات وتخصيص الموارد. وستعزز هذه المعايير مسئوليتنا وقدرتنا وشفافيتنا على النطاق الداخلي لأصحاب المصالح الخارجيين مثل الداعمين الماليين، والصندوق العالمي لصون الطبيعة والشركاء الاستراتيجيين.
وبربطها مع معايير إدارة المشاريع، ستتمكن معايير حوكمة البرنامج (PPMS) من إبراز خطط برامج الحفاظ على البيئة، ووحدات العمليات وتوفير متخذي القرارات بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات رشيدة، كما ستوفر للجمعية إمكانية تحديد ما إذا كان التوجه الحالي لا زال المسار المناسب لتحقيق أهداف المحافظة البيئية المرجوة. سيكون برنامج معايير حوكمة البرنامج جاهزاً للعمل للسنة 2016.

الهدف 2 :

نشر وترويج المساءلة كآلية لتعزيز وحدات وأقسام الجمعية، عن طريق تطبيق خطط المراقبة والتقييم ذات الصلة
ستمكن التقارير الفعالة واستخدام خطط المراقبة والتقييم والمعلومات فرق الجمعية من إبراز نجاحاتهم الرئيسية وتطوير أفضل الممارسات في الجمعية. وفي حال التعريف بأن البرنامج أو الوحدة لا تحظى بالتأثيرات المرجوة، سيكون من السهل تعريف التغيرات المتطلبة، وسيتم تعزيز حس المسؤولية عن طريق استخدام نتائج إطار العمل (الموضحة في الرسم 15,1)، والرجوع إلى خطط المراقبة والتقييم التي تم تطويرها لكل وحدة.

الهدف 3 :

تطوير بيئة مؤسسية لإدارة المعرفة والتعلم عن طريق تطبيق معايير حوكمة البرنامج (PGS)

هنالك خطوة مهمة جداً ضمن أسس معايير إدارة المشروع والبرنامج (PPMS) والأسس الجوهرية للمراقبة والتقييم، وهي مشاركة المعلومات (كما هو موضح في الخطوة 5 من PPMS). يجب دمج مشاركة المعرفة في جميع العمليات اليومية، وذلك لأن مشاركة للدروس التي تم تعلمها يساعد في الكشف عن أفضل الممارسات، واقتراح كيفية وسبب عمل الاستراتيجيات في الظروف المختلفة. يمكن القول بكل تأكيد بأن هذه المعلومات القيمة يمكنها زيادة المساعدة في فعالية الفعاليات والأنشطة المشابهة ويمكنها أن تساعد الجمعية في تجنب الوقوع في نفس الأخطاء. وستساهم مشاركة المعرفة الوصول إلى بيئة مبتكرة ترتقي بالجمعية نحو مستويات أعلى.

من خلال استعمال افضل الممارسات، بإمكاننا مراقبة وتقييم جهودنا بشكل مستمر، سواء كان في التخطيط، أو عند تقييم المخرجات والتأثيرات.

سيتم تحقيق الهدف عند إتمام المراقبة والتقييم في الاستراتيجية، والحصول على جميع المعلومات المتطلبة وتحميلها في نظام إدارة مشاريع الحفاظ على البيئة (CPM) الذي يستضيفه الصندوق العالمي لصون الطبيعة الدولي مع نهاية الربع الثاني من عام 2016. وستساهم هذه الخطوة من مشاركة معرفتنا مع مكاتب الصندوق الأخرى، كما يمكننا الوصول إلى ما قام الآخرين بتعلمه، وتوفير فرصة لتحقيق أكبر للتأثير في دولة الإمارات تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية.

15.5 تقارير المراقبة والتقييم

سيتم توضيح المراقبة والتقييم بالتفصيل في معايير حوكمة البرنامج لجمعية الإمارات للحياة الفطرية ، وسيكون مشابهاً في نهجه للرسم 15.5.

الرسم 15.5: تسلسل تقرير المراقبة والتقييم في جمعية EWS-WWF خلال الخطة الاستراتيجية 2015-2020

يومياً/ أسبوعياً/شهرياً	الدوري	النصف سنوي	مع نهاية المشروع /المداخلات
• مراقبة التقدم من قبل مدراء الوحدات مراجعة المصاريف بشكل شهري	• حوار رسمي مع تقديم تقرير التقارير لفريق إدارة الجمعية	• الانتهاء من تقرير التقدم الفني (إذا تطلب) • الملخص النصف السنوي للإنجازات	القيام بتقييم داخلي شامل

اليومي/ الأسبوعي/ الشهري

سيقوم رؤساء المشاريع والوحدات بمراقبة أعمالهم وأعمال أعضاء فرقهم، وسيتم بشكل شهري مراجعة كشوفاتهم المالية لمراقبة وتحليل المقاييس، مثل المصاريف.

وستقوم الوحدات المركزية (العلميات، تطوير الأعمال، الاتصال، المحافظة البيئية والمناخ) بتقديم تقارير شهرية حول مؤشرات الأداء الرئيسية للمدير العام وفريق الإدارة، وإعلام وتعزيز متخذي القرارات بصورة واضحة.

الدوري

سيتم رفع تقرير عن التقدم لكل برنامج حفاظ على البيئة إلى مدير المحافظة البيئية والمناخ، والذي سيقوم بدوره بتحديد ضرورة مراجعة فريق الإدارة للتقرير ومناقشة القضايا الناجمة. وسيتم اتباع العمل المماثل من قبل الوحدات الاخرى.

النصف سنوي

ستقوم برامج المحافظة البيئية التي تساهم مباشرة في أولويات الصندوق العالمي لصون الطبيعة بتقديم تقرير فني عن الإنجازات تماشياً مع إرشادات الشبكة العالمية للصندوق. وستقوم أيضاً بتلخيص آخر تقريرين دوريين في تقرير نصف سنوي شامل لفريق الإدارة. ولن يتوجب على الوحدات الأخرى بتحضير تقرير مماثل لذلك، باستثناء طلب المدير العام لتحضير هذا التقرير النصف سنوي.

ختام برنامج أو مشروع أو استراتيجية

يجب عند الانتهاء من فترة البرنامج أو المشروع او أي من الفعاليات، القيام بتقييم داخلي مُفصل لتحديد التأثير الذي تم إنجازه، والتقاط الدروس التي تم تعلمها. سيساهم هذا التقييم نحو استدامة جهودنا.

© John E. Newby / WWF

الفصل - 16
الحوكمة والإدارة

الوضع الحالي

في بداية الألفية، تمت دعوة الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتأسيس فرع له في الدولة، وذلك بغرض بناء القدرات في مجال المحافظة البيئية. وتم تأسيس جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS) لتكون الشريك الوطني للصندوق وهي جمعية مسجلة ضمن قائمة جمعيات النفع العام في وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد عملت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS) مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) منذ فبراير 2001 تحت مظلة واحدة، ويرجع إلينا بكوننا الصندوق العالمي لصون الطبيعة–الإمارات ضمن شبكة الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) وجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF) أو جمعية الإمارات للحياة الفطرية محلياً.

جمعية الإمارات للحياة الفطرية هي واحدة من بضعة جمعيات غير حكومية مسجلة قانونياً في المنطقة ولها مجال عمل على النطاق الاتحادي، وتلتزم بقوانين وشروط وزارة الشؤون الاجتماعية.

يضع هذا الهيكل القانوني بعض التحديات لأعمال الجمعية، أهمها هو عدم السماح لنا بجمع التبرعات من الأفراد، وهذا هو الدافع الأساسي وراء تركيز جمعية الإمارات للحياة الفطرية على برامج الرعاية وجمع الريع المادي من شركات من القطاع الخاص، وفريق الجمعية على إدراك تام بصعوبة هذا التوجه، وخاصة بسبب المخاطر التي قد تؤثر على سمعة الجمعية والتي قد تنتج من شراكات غير مناسبة ومن استغلال غير مناسب لاسم وعلامة الجمعية من قبل جهات تتظاهر بمبادئ الاستدامة ولكنها لا تتبعها. ويزيد من الصعوبة التعليمات والمعايير الصارمة التي يضعها الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) على مكاتبه بخصوص جمع الريع المادي من القطاع الخاص، حيث لا يمكننا وفقاً لهذه المعايير من إشراك قطاع النفط والغاز مادياً في مشاريعنا وبرامجنا.

هنالك أيضاً عدد من التقارير المتطلبة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، منها على سبيل المثال الحصول على التصريح قبل سفر أي عضو وموظف خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوثيق جميع الرسائل الخطية والإلكترونية التي تم إرسالها واستلامها في ملف، وتقديمها مع التقرير السنوي وتدقيقه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تشكل عبئاً إدارياً على الجمعية بسبب أنشطة التواصل التي نقوم بها مع الجهات المختلفة. وبينما تعتبر الجمعية التسجيل مع وزارة الشؤون الاجتماعية كأفضل خيار، يجب على فريق الإدارة الاستمرار في تأسيس قانون آخر لتقليل أية مخاطر قد تنتج عن تغيرات مستقبلية في التشريعات.

لقد قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS) بتوقيع اتفاقية مؤسسية مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) في عام 2010 للعمل كممثل حصري للصندوق في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وسلطنة عمان، وقطر، والسعودية، واليمن. تشمل هذه الاتفاقية اتفاقية الترخيص لجمعية الإمارات للحياة الفطرية باستخدام شعار (علامة) الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) .

هيكل الحوكمة

هنالك جهتان إداريتان في جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF):

أعضاء مجلس الإدارة:

جميع أعضاء مجلس الإدارة هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو متطلب من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. يقوم الأعضاء بمراجعة الخطة الاستراتيجية والموافقة عليها وتوفير التوجيه والإرشاد لصالح الجمعية. يمثل أعضاء مجلس إدارتنا خمسًا من الإمارات السبع (أبوظبي، دبي، الفجيرة، الشارقة وراس الخيمة) ويتكون من رئيس مجلس الإدارة، ومساعد الرئيس، وأمين السر، إضافة إلى ثمانية أعضاء إضافيين.

فريق الإدارة:

يقوم فريق الإدارة لدينا باتخاذ القرارات بما يتعلق بالإدارة اليومية، ويتم تشكيله من قبل المدير العام. يتكون فريق الإدارة من المدير العام الأعلى، والمدير العام، ومساعد المدير العام، ومدراء الوحدات، ويمكن إضافة عضوين آخرين عند الحاجة. أهداف فريق الإدارة هي تأسيس الخطة الاستراتيجية الخمسية وتطوير وتطبيق الأعمال السنوية وخطة التشغيل المبنية على الخطة الاستراتيجية، وتطوير وتقديم الميزانية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة للموافقة عليها وتقييم أداء الجمعية للتأكد أنها قادرة على تحقيق أثر إيجابي عالٍ على مستوى الدولة.

تقديم تقارير للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF)

تلتزم على جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS) بصفتها مكتبًا مساعدًا للصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) الدولي بتقديم تقرير سنوي حول برامجها لمبادرة المراجعة العالمية التي يتبعها الصندوق. وتستفيد الجمعية من هذه الشراكة في بناء الخبرات ومشاركة المعلومات وغيرها. ومن الجدير بالذكر بأنه تم تطوير برنامج المحافظة البيئية في الجمعية باستخدام معايير إدارة البرامج والمشاريع المتبعة في الصندوق، وهي من أفضل المعايير العالمية التي تتبعها أفضل مؤسسات المحافظة البيئية في العالم، ويتم تقييم هذه المشاريع والبرامج بموجب هذه المعايير أيضاً. كما يبقى مكتب دولة الإمارات على اتصال قريب مع مكاتب الصندوق الأخرى في العالم للاستفادة من مشاركة المعلومات وبناء الخبرات وتحديد أفضل الممارسات في جميع مجالات عمل الجمعية، ومن ضمنها إدارة مشاريع المحافظة البيئية ومشاريع الاتصال والتوعية وإدراة والموارد البشرية وجمع الريع المادي والإدارة المالية وغيرها.

كما قامت جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS- WWF) مؤخراً بإجراء تقييم لبرامجها وتحديد ما تساهم به وتقدمه من قيمة لمبادرات الصندوق العالمي لصون الطبيعية للسنوات الخمس التالية سواء كان من خلال الخبرات أو البرامج المحلية أو موقعها الجغرافي الاستراتيجي. وستستمر الجمعية في استعمال علامة الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) وترويج عمل الصندوق من خلال العلامة المزدوجة التي تجمع علامة الجمعية مع علامة الصندوق في كافة إمارات الدولة والمنطقة، إضافة إلى تطبيق حملات الصندوق التوعوية ذات الصلة والتي تعود بالنفع على مبادرات المحافظة البيئية المحلية بما فيه من خير لدولة الإمارات مثل فعالية ساعة الأرض .

الاستراتيجية 1 : تحسين حوكمة جمعية الإمارات للحياة الفطرية تماشياً مع رؤيتها بعيدة المدى ومع أهدافها قصيرة المدى للمحافظة على البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهدف 1 : بحلول أغسطس 2016. تأسيس اتفاقية بين جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS) والصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) لتجديد اتفاقية التعاون المشترك تماشياً مع الاتفاقية الحالية وذلك قبل 26 أكتوبر 2016.

الهدف 2 : مراجعة هيكل العمل القانوني للجمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس سنوي، وتقييم أي خيارات بديلة للجمعية لتغيير الوضع القانوني للجمعية بهدف زيادة فرص جمع الريع المادي من أجل تطبيق برامج للمحافظة البيئية على مستوى دولة الإمارات.

الهدف 3 : إشراك أعضاء مجلس إدارة الجمعية في رؤية الجمعية وحضورهم لاجتماع مجلس الأعضاء السنوي. واختيار عضوين جديدين بحلول الربع الثالث من 2015 من قبل رئيس مجلس الإدارة مع تمثيل أقوى من القطاع الخاص.

الهدف 4 : بحلول الربع الثاني من 2016. تأسيس مجلس استشارة جديد لتوفير المعلومات والمداخلات والنصيحة والدعم لفريق الإدارة.

الهدف 5 : الأمور الجارية: بناء علاقات قوية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والالتزام بمتطلباتها التي تشمل: انتخاب مجلس الإدارة كل أربع سنوات، والاجتماع السنوي العام، وإعداد وتقديم التقارير لوزارة الشؤون الاجتماعية.

الفصل - 17
استراتيجة تخفيف المخاطر للخطة الاستراتيجية 2020

© Staffan Widstrand / WWF

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ اكتشاف النفط تغيراً هائلاً، حيث تحولت الدولة من مجرد دولة فقيرة ذات تعداد سكان قليل، إلى دولة مهمة في تصدير النفط وقلباً تجارياً عالمياً يحتضن ما يقارب ٩ مليون نسمة، ويهدف إلى جلب ما يزيد عن 20 مليون سائحاً سنوياً، ومن المتوقع بأن تستمر الدولة في التطور خلال العقود العديدة القادمة. ولكن فترة النمو هذه والتغييرات التي لا بد أن تطرأ لتحقيق هذا النمو، وموقع الدولة الجغرافي في منطقة تشهد بعض التقلبات وعدم الاستقرار، تضع نوعاً من عدم اليقين.

إن تقييم المخاطر هذا مبني على العمل العام الذي تم تقديمه في خطة الاستراتيجية 2020. وعلى الرغم من أن الجدول أدناه يهدف إلى شمل بعض المخاطر التي قد يكون لها تأثير على الجمعية، نحن ندرك بأنه لا يشملها جميعها. يمكن إيجاد بعض استراتيجيات التخفيف ضمن استراتيجيات البرامج أيضاً وضمن أطر تقييمها.

الفئة	النوع	أمثلة	استراتيجية التخفيف
العمليات	• التأخير في تطبيق الفعاليات والبرامج. • إنهاء الفعاليات في خطط العمل. • التقدير المنخفض أو الزائد للموارد المتطلبة والميزانيات. • عدم القدرة على التجاوب والتعامل مع التغييرات في الأولويات.	• التأخير الناتج عن العمليات الداخلية. • التأخير الناتج من قبل الشركاء، مثل الموافقات. • التأخير الناتج عن عدم الحصول على التمويل اللازم. • التأخير الناتج عن أسباب خارجة عن إرادة الجمعية، بسبب أصحاب المصالح الخارجيين.	• القيام بدراسة إمكانية تطبيق الخطط بشكل واقعي عند التخطيط. • التأكد من أن هناك اتفاقاً كاملاً مع أصحاب المصالح بما يتعلق بالأولويات والتوقعات. • تطوير نظام مراقبة وتقييم جيد، والتعامل مع المشاكل في مراحلها المبكرة. • تطبيق معايير حوكمة للمشاريع والبرامج تشمل ممارسات الإدارة المتأقلمة والتي يمكن للجمعية بموجبها تغيير بوصلة توجهها بشكل سريع. • التواصل المنهجي المتناسق (والمنتظم) مع أصحاب المصالح لإدارة والإعلام عن أي تغييرات بشكل فعال.
الموارد البشرية	• مشاكل تؤثر في الإنتاجية وتحفيز طاقم العمل في الفريق. • زيادة أو نقص في تعيين الموظفين.	• الراتب والتعويض غير منافس مع القطاع الخاص أو الحكومي. • ضعف المهارات الريادية لدى قادة الفرق والمدراء وخاصة بما يتعلق بإدارة المواهب والموارد البشرية وجود الموظفين في أدوار تفوق مؤهلاتهم	• التأكد من أن الموظفين الخبراء راضون عن دورهم لتقليل تدوير وتغيير الموظفين وذلك من خلال إشراكهم في استبيانات دورية. • بناء القدرات والمهارات الداخلية والتخطيط للخلافة والتعويض. • مراقبة معنويات الموظفين والاستثمار في التدريب والتطوير. • بناء بيئة عمل جيدة عن طريق ترويج حس المسئولية، وتقوية ثقافة الجمعية والتواصل الداخلي. • تحسين إدارة الموارد البشرية للتأكد من مناسبة الموظفين لأدوارهم في الجمعية. • مراقبة معنويات الموظفين الحالية وتحديد مستوى ثقتهم وولائهم للجمعية وتشجيعهم على المساهمة في تحسين بيئة عملهم وفي إيمانهم بقيم الجمعية، وذلك لتحسين بيئة عمل الجمعية وجعلها الخيار الأول للموظفين الحاليين او الجدد.

الوضع المحلي في الدولة	• تغيير القوانين. • خسارة الدعم السياسي للمحافظة البيئية. • عدم الاستقرار الإقليمي. • إزالة القضايا البيئة من قائمة الأولويات • الانكماش الاقتصادي العالمي (نتيجة أزمة دول الاتحاد الأوروبي، سوق البورصة الصيني، وغيرها) • تغير في الطلب على موارد دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي من الوقود الأحفوري.	• ظهور قوانين جديدة تضع عقبات أمام تطبيق برامج المحافظة البيئية. • ظهور قوانين جديدة تضع جهود الحفاظ الحالية تحت الخطر. • تصاعد الأزمة حول قضية إيران النووية، وظهور ونمو تنظيم داعش في المنطقة، الذي قد يؤدي إلى تأثير سلبي في اقتصاد دولة الإمارات والمنطقة. • اليابان هي أكبر مستورد للنفط من دولة الإمارات، وتحصل منطقة غرب آسيا على 96 % من صادرات دولة الإمارات من النفط، وفي حال انكماش الاقتصاد في اليابان أو الصين، سيكون لذلك تأثير ملحوظ على اقتصاد دولة الإمارات، وبالتالي على موارد تمويل الجمعية وعلى الدعم المادي لمبادرات المحافظة البيئية في الدولة • التقدير المنخفض أو الزائد للميزانيات. • الاستثمار السيئ للاحتياطي. • زيادة تكاليف المنتجات أو الخدمات بين ما تم وضعه في الميزانية والمشتريات. • الخسائر نظراً لعدم الدفع • التضخم.	• بناء علاقات وشراكات قوية مع هيئات القطاع الحكومي، وبشكل خاص الجهات التنظيمية. • التركيز على أهمية وضع قوانين رسمية للمحافظة البيئية على المدى الطويل. • رفع مستوى التوعية، وترويج أفضل الممارسات في السياسات البيئية لدى الجهات المعنية وتشجيعها على دعم تشريعات بيئية متينة. • تنويع مصادر الدخل للتأكد من أن الجمعية لا تعتمد بشكل كبير على مصدر أو مصدرين رئيسيين للدخل. • استمرارية التواصل مع الداعمين الرئيسيين بما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية المستقبلية، لتجهيز الجمعية لأية تحديات مالية. • تنويع مصادر الرعاية والدخل المادي والبقاء على معرفة عن حول حالة اقتصاد الدولة.
المالية	• زيادة تقدير الميزانية أو التقليل. • الاستثمار السيئ للاحتياطي. • زيادة تكاليف المنتجات أو الخدمات بين ما تم وضعه في الميزانية والمشتريات. • الخسائر نظراً لعدم الدفع • التضخم.	• الدخل المتوقع اقل مما تم التنبؤ به ولا يتناسب مع المصاريف. • عدم التوقيع وتأكيد الاتفاقيات من قبل الجهات الراعية. • زيادة تكلفة البضائع والخدمات (ويشمل الموظفين).	• الاجتهاد في وضع الميزانية والتنبؤ بشكل دقيق من خلال اتباع ممارسات الإدارة المتأقلمة. • التأكد من أن لدى جهود الرعاية المالية والريع المادي منظوراً بعيد المدى. • إصدار تقارير مالية دورية (كل ربع سنة) لفريق الإدارة. • تطبيق استعادة فعالة للتكلفة، وتطوير عقود قانونية لجميع ما يتعلق بالتمويل والاتفاقيات. • تقليل المصاريف في حال عدم الدفع. • تطبيق معايير حوكمة للمشاريع والبرامج تشمل ممارسات الإدارة المتأقلمة والتي يمكن للجمعية بموجبها تغيير بوصلة توجهها بشكل سريع. • تعيين مدير عمليات متخصص للإشراف ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية، وإبراز القضايا قبل أن تصبح مشاكل جدية.

تقنية المعلومات	• عدم عمل تقنية المعلومات والهواتف والأجهزة التقنية الأخرى على أحسن وجه. • زيادة تكاليف الأجهزة الإلكترونية والبرامج. • خسارة البيانات. • الاختراق الأمني لشبكة الجمعية الإلكترونية.	• فيروسات الكمبيوتر. • الإدارة السيئة لتقنية المعلومات. • زيادة الأسعار للبرامج المجانية أو ذات تكلفة منخفضة المستخدمة حالياً.	• وضع إدارة تقنية المعلومات والالتزام بممارسات آمنة لتقليل مخاطر اختراق الفيروسات كأحد أولويات إدارة الجمعية. • التأكد من وجود أنظمة حفظ ودعم ثانوية للبيانات المهمة. • التأكد من صون وأمن البيانات الحساسة. • يشمل مبلغاً للمصاريف غير المتوقعة وللتكاليف غير المتوقعة. • تطبيق أفضل ممارسات في تقنية المعلومات والأنظمة، وفقاً للارشادات المقدمة من قبل شركة إدارة تقنية المعلومات للحد من خطر الاختراق الأمني، والتأكد من حماية البيانات المالية وغيرها من البيانات الهامة.
موارد الدخل	• الاعتماد على موارد تمويل محدودة. • القيود القانونية لجمع التبرعات من بعض الموارد في بعض الإمارات. عوامل خارجية (طالع أعلاه) تؤثر على قدرة الجهات الراعية في الوفاء بعقودها والتزاماتها.	• الاعتماد على المنحة الحكومية وبضعة مستثمرين من المؤسسات والشركات. • قانون جديد لجمع التبرعات في دبي. • قيود جمع التبرعات من وزارة الشؤون الاجتماعية. • الانكماش في الاقتصاد العاملي/ الإقليمي الذي يحد من التدفق المالي من الرعاة والشركاء.	• التنوع في موارد التمويل. • التأكد من التماشي مع التشريعات لجمع التبرعات. العمل مع الهيئات المحلية لإيجاد طرق قانونية لجمع التبرعات.
الالتزام	• عدم الالتزام بالقانون المحلي. • عدم الالتزام بأسس الصندوق العالمي لصون الطبيعة.	• عدم الوفاء بمتطلبات وزارة الشؤون الاجتماعية. • الفساد وتضارب الاهتمامات.	• الاجتهاد في التدقيق الداخلي، ومن قبل جهة خارجية متخصصة في تدقيق الحسابات. • اتباع جدول تخصيص التفويض للتأكد من أن الموافقة على المستوى الصحيح مع شخصين لمراجعة الاتفاقيات، والدفعات، والتقارير وغيرها. • توفير التدريب المناسب للأشخاص والمدراء وبشكل خاص بما يتعلق بقضايا تضارب الاهتمامات. • عدم السماح بأي نوع من الفساد تماشياً مع أسس جمعية الإمارات للحياة الفطرية (EWS- WWF) والصندوق العالمي لصون الطبيعة. • رفع التقارير لوزارة الشؤون الاجتماعية كما هو متطلب.

السمعة	• الضرر بسمعتنا وعدم وجود الثقة بالجمعية	• عدم توصيل ما نلتزم به. • أسس علمية ضعيفة. • سلوك سيئ للموظفين، التحضير الضعيف. • الشراكات مع الهيئات والأفراد غير المناسبين.	• التخطيط ووضع الميزانية الحذر • تطبيق معايير حوكمة للمشاريع والبرامج تشمل ممارسات الإدارة المتأقلمة والتي يمكن للجمعية بموجبها تغيير بوصلة توجهها بشكل سريع. • تدريب وتعيين الخبرات المناسبة (الداخلية أو الموكلة) • التقييم الصحيح للموظفين للتأكد من أنهم مؤهلين للمهام الموكلة إليهم. • تدريب وتطوير الموظفين، للتأكد بقيامهم بأفضل ما لديهم لتوصيل أعلى المستويات والعمل المحترف مع احترام ثقافة وبيئة العمل. • إجراء البحث الدقيق قبل الدخول في شراكات لتعزيز تطبيق برامجنا والحفاظ على سمعتنا.
العلامة	• استخدام علامتنا من قبل هيئات لا تعنى بالاستدامة الحقيقية • السمعة السيئة للعلامة على النطاق المحلي والعالمي • عدم رؤية العلامة كعلامة مستقلة أو ذات مكانة موثوقة	• الشراكة مع المنظمات والهيئات التي لا تطبق ممارسات مستدامة على أرض الواقع، واستخدام علامة الجمعية للتظاهر بالاستدامة (الغسل الأخضر). • الضرر بسمعة الصندوق العالمي لصون الطبيعة في مكان آخر وتأثيره على السمعة محلياً. • قد يتم قراءة شراكتنا الوطيدة مع القطاع الحكومية على أنها علامة على عدم حياديتنا أو استقلاليتنا.	• حماية العلامة بحذر واتباع إرشادات العلامة، والارشادات عن كيفية العمل مع الشركات والصناعات. • التواصل المستقل المنظم، والتأكد من توضيح استقلالنا في جميع الاتفاقيات وعقود الشراكات. • إجراء البحث الدقيق قبل الدخول في شراكات لتعزيز تطبيق برامجنا والحفاظ على سمعتنا. • زيادة التعاون المشترك مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة للتأكد من أننا نتبع أفضل الممارسات في تشكيل الشراكات وتنفيذ برامج المحافظة البيئية الفعالة.
الريع المادي	• عدم التمكن من تحقيق أهداف التمويل، القيود القانونية لجمع التبرعات في السوق المحلية. • الاعتماد على التمويل من الشركات والمؤسسات	• عدم وجود تمويل/رعاية كافية لبرامج المحافظة البيئية. • الصعوبات المالية وتقليص الميزانية في الشركات. • القيود القانونية المتعلقة بجمع التبرعات من الأفراد، مما يحد من موارد الريع المادي. • عدم وجود خبرة في الحصول على الرعاية المالية وجمع الريع المادي، وصعوبة تعيين أشخاص محترفين في جمع التبرعات.	• استخدام شبكة الصندوق العالمي لصون الطبيعة لبناء القدرات المحلية لتوسيع برامج الرعاية وفعالية جميع الريع المادي المحلي. • تطبيق معايير حوكمة للمشاريع والبرامج تشمل ممارسات الإدارة المتأقلمة والتي يمكن للجمعية بموجبها تغيير بوصلة توجهها بشكل سريع. • التأكد من أن لدى جهود الرعاية المالية والريع المادي منظوراً بعيد المدى والحرص على الإدارة الحكيمة للاحتياطي المالي. إصدار تقارير مالية دورية (كل ربع سنة) لفريق الإدارة.

المفردات المختصرة

ADEC – Abu Dhabi Education Council
AFED – Arab Forum for Environment and Development
AGEDI - Abu Dhabi Global Environment Data Initiative
CITES – Convention on the Illegal Trade of Endangered Species
CO2e – CO2 equivalent or carbon dioxide eqivalent
EAD – Environment Agency Abu Dhabi
EE – Energy Efficiency
EE/WE – Energy Efficiency and Water Efficiency
EFI – Ecological Footprint Initiative
ETIS – Elephant Trade Information System
EWS-WWF – Emirates Wildlife Society in association with WWF
ESD – Education for Sustainable Development/Environmental Education for Sustainable Development
GCC – Gulf Cooperation Council
GDP – Gross Domestic Product
GHG – Greenhouse Gas
GNI – Gross National Income
HR – Human Resources
IFAW – International Fund for Animal Welfare
IWT – Illegal Wildlife Trade
KEI – Knowledge Economy Index
KEA – Key Ecological Attributes
KHDA – Knowledge and Human Development Authority
M&E – Monitoring and Evaluation
MoEW – Ministry of Environment and Water
MOE – Ministry of Education
MPA – Mountain Protected Area
NGO – Non-Governmental Organisation
PGS – Project Governance Standards
PPMS - Project and Programme Management Standards
RBM – Results-Based Management
QCC - Quality and Conformity Council – Abu Dhabi
SMART – Specific, Measurable, Attainable, Realistic, Timely
TRAFFIC - The wildlife trade monitoring network; a joint programme of WWF and IUCN
UAE – United Arab Emirates
USD – US Dollars
UNDP - United Nations Development Programme
UNESCO – United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNEP – United Nations Environment Programme
WCI – Wildlife Crime Initiative
WWF – World Wide Fund for Nature
WTP – Wildlife Trade Programme
WWNP – Wadi Wurayah National Park
WRLP – Water Research and Learning Programme

المصادر:

Abu Dhabi Global Data Environment Initiative. (2013). Systematic Conservation Planning Assessments and Spatial Prioritizations. Retrieved from AGEDI: https://agedi.org/?page_id=11637&download-info=biodiversity-rapid-assessment-outcome-booklet

AGEDI 2014. Systematic Conservation Planning Assessments and Spatial Prioritizations: Supporting Technical Information for the United Arab Emirates. Abu Dhabi Global Environment Data Initiative, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Al Mohanna, S. and Meakins, R. 2000. First Record of the Leatherback Turtle (Dermochelys coriacea) from Kuwait. Zoology in the Middle East. 21(1):27– 29.

Al Suweidi, A., Wilson, K., Healy, T. and Vanneyre, L. 2012. First Contemporary Record of Green Turtle (Chelonia mydas) Nesting in the United Arab Emirates. Marine Turtle Newsletter. 22(133):20-22.

Almany, G. R., Connolly, S. R., Heath, D. D., Hogan, J. D., Jones, G. P., McCook, L. J., Mills, M., Pressey, R. L. and Williamson, D. H. 2009. Connectivity, biodiversity conservation and the design of marine reserve networks for coral reefs. Coral Reefs. 289(2):339–35.

Baldwin, R. and Cockcroft, V.G. 1997. Are dugongs, Dugong dugon, in the Arabian Gulf safe? Aquatic Mammals. 23(2): 73–74.

Boehrer, K. (n.d.). Pangolin, Star Tortoise Vanishing As Indian Poachers Target Lesser-Known Animals. Retrieved November 15, 2015, from http://www.huffingtonpost.com/2014/08/18/indian-poachers-target-small_n_5686824.html

Burgener, V., Elliott, W., & Leslie, A. 2012. WWF Species Action Plan: Cetaceans 2012-2020. WWF. Gland, Switzerland.

Burt, J., Bartholemew, A., Usseglio, P. 2008. Recovery of coral a decade after a bleaching event in Dubai, United Arab Emirates. Marine Biology. 154:27–36

Carbon Dioxide Information Analysis Centre. (2008). Highest Emitting Nations Based on the Latest 2010 Estimates. Retrieved from CDIAC: http://cdiac.ornl.gov/trends/emis/meth_reg.html

Central Intelligence Agency. (2014). Central Intelligence Agency World Factbook- UAE. Retrieved from Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html

DTCM 2013. Tourism Vision 2020. Available at: http://www.visitdubai.com/en/department-of-tourism_new/about-dtcm/tourism-vision-2020 (Accessed

EAD & AGEDI 2009. Marine and Coastal Environment of the emirate of Abu Dhabi, United Arab Emirates. Environment Agency Abu Dhabi and Abu Dhabi Global Environment Data Initiative, Abu Dhabi, UAE.

EAD 2009. Climate Change: Impacts, Vulnerability and Adaptation. Environment Agency Abu Dhabi, Abu Dhabi, UAE.

EAD 2015. EAD calls on community to help protect endangered dugongs in Abu Dhabi http://www.ead.ae/presscentre/dugong-mortality-in-illegal-and-abandoned-nets-a-major-challenge-to-maintaining-healthy-population-of-dugongs-in-abu-dhabis-waters/ (Accessed 20 March 2015)

Emirates Wildlife Society in Association with WWF. (2015). Natural ecosystems of the UAE. Retrieved from UAE Panda: http://uae.panda.org/ews_wwf/ecosystems_uae/

Erftemeijer, P.L.A and Robin Lewis III, R.R. 2006. Environmental impacts of dredging on seagrasses: A review. Marine Pollution Bulletin. 52(12): 1553–1572.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2012. FISHSTAT. Rome, Italy: FAO.

Gladstone, W., Curley, B. and Shokri, M.R. 2013. Environmental impacts of tourism in the Gulf and the Red Sea. Marine Pollution Bulletin. 72(2): 30 375–388.

Gulf Cooperation Council Secretariat General. (2009). The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Retrieved from http://www.gcc-sg.org/eng/index.html

Hamza, W. and Munawar, M. 2009. Protecting and managing the Arabian Gulf: Past, present and future. Aquatic Ecosystem Health and Management. 12(4): 429–439.

http://data.worldbank.org/indicator

Illegal killing for ivory drives global decline in African elephants. (n.d.). Retrieved November 15, 2015, from http://www.pnas.org/content/111/36/13117.abstract

Indexmundi.com,. (2015). United Arab Emirates Demographics Profile 2014. Retrieved 15 November 2015, from http://www.indexmundi.com/united_arab_emirates/demographics_profile.html

Jaaman, S.A., Lah-Anyi, Y.U., Pierce, G.J. 2009. The magnitude and sustainability of marine mammal bycatch in fisheries in East Malaysia. Journal of the Marine Biological Association of the United Kingdom. 89: 907–920.

Jabado, R. W., Al Ghais, S. M., Hamza, W. and Henderson, A. C. 2014. The shark fishery in the United Arab Emirates: an interview based approach to assess the status of sharks. Aquatic Conservation: Marine and Freshwater Ecosystems. doi: 10.1002/aqc.247.

Kenworthy, W.J., Durako, M.J., Fatemy, S.M.R., Valavi, H. and Thayer, G.W. 1993. Ecology of seagrasses in northeastern Saudi Arabia one year after the Gulf War oil spill. Marine Pollution Bulletin. 27:213–222.

Krupp, F. and Abuzinada, A.H. 2008. Impact of oil pollution and increased sea surface temperatures on marine ecosystems and biota in the Gulf. In: A.H. Abuzinada, H.J. Barth, F. Krupp, B. Böer and T.Z. Al Abdessalaam (eds.), Protecting the Gulf's Marine Ecosystems from Pollution, Birkhäuser Verlag, Switzerland.

Lattemann, S. & Hopner, S. 2008. Environmental impact and impact assessment of seawater desalination. Desalination. 220: 1–15.

Macfadyen, G., Huntington, T. & Cappell, R. 2009. Abandoned, lost or otherwise discarded fishing gear. UNEP Regional Seas Reports and Studies, No. 185. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper, No. 523, UNEP/FAO, Rome, Italy.

Marsh, H. 2008. Dugong dugon. The IUCN Red List of Threatened Species. www.iucnredlist.org/details/6909/0 (accessed 18 September 2013)

McLellan, E., Arps, E., and Donnelly, M. 2012. WWF Global Marine Turtle Strategy 2012 – 2020. WWF. Gland, Switzerland.

Middleeastevents.com,. (2015). Glaring Inaccuracies In GCC Population Figures Result In Skewed Development Outlook Of Gulf Countries - Middle East Events. Retrieved 15 November 2015, from http://www.middleeastevents.com/news/page/glaring-inaccuracies-in-gcc-population-figures-result-in-skewed-development-outlook-of-gulf-countries-/8697#.VVGJ9WZfrIU

Ministry of Environment and Water. (2012). UAE GHG inventory 2012 report. UAE: Dubai.

Minton, G., Collins, T., Pomilla, C., Findlay, K.P., Rosenbaum, H., Baldwin, R. and Brownell Jr., R.L. 2008. Megaptera novaeangliae (Arabian Sea subpopulation). The IUCN Red List of Threatened Species. www.iucnredlist.org/details/132835/0 (accessed 10 October 2014)

Mobaraki. A. 2004. Marine Turtles in Iran, Results from 2002. Marine Turtle Newsletter. 104:13.

Moore, J.E., Cox, T.M., Lewison, R.L., Read, A.J., Bjorkland, R., McDonald, S.L., Crowder, L.B., Aruna, E., Ayissi, I., Espeut, P., Joynson-Hicks, C., Pilcher, N., Poonian, C.N.S., Solarin, B. and Kiszka, J. 2010. An interview-based approach to assess marine mammal and sea turtle captures in artisanal fisheries. Biological Conservation 143: 795–805.

Mundy-Taylor V. and Crook V. (2013). Into the deep: Implementing CITES measures for commercially-valuable sharks and manta rays. Report prepared for the European Commission

Naser, H. 2014. Marine ecosystem diversity in the Arabian Gulf: Threats and conservation. In: Oscar Grillo (ed.), Biodiversity - The Dynamic Balance of the Planet, InTech Publishing. doi: 10.5772/57425.

Phillips, R., Loughland, R. and Youssef, A. 2004. The Seagrass Resources of Abu Dhabi Emirate. In: Marine Atlas of Abu Dhabi, Emirates Heritage Club, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Pilcher, N.J, Antonopoulou, M., Perry, L., Abdel-Moati, M.A., Al Abdessalaam, T.Z., Albeldawi, M., Al Ansi, M., Al-Mohannadi, S.F., Al Zahlawi, Z., Baldwin, R., Chikhi, A., Das, H.S., Hamza, S., Kerr, O.J., Al Kiyumi, A., Mobaraki, A., Al Suwaidi, H.S., Al Suweidi, A.S., Sawaf, M., Tourenq, C., Williams, J. and Willson, A. 2014. Identification of Important Sea Turtle Areas (ITAs) for hawksbill turtles in the Arabian Region. Journal of Experimental Marine Biology and Ecology. 460:89–99.

Pilcher, N.J, Perry, L., Antonopoulou, M., Abdel-Moati, M.A., Al Abdessalaam, T.Z., Albeldawi, M., Al Ansi, M., Al-Mohannadi, S.F., Al Zahlawi, Z., Baldwin, R., Chikhi, A., Das, H.S., Hamza, S., Kerr, O.J., Al Kiyumi, A., Mobaraki, A., Al Suwaidi, H.S., Al Suweidi, A.S., Sawaf, M., Tourenq, C., Williams, J. and Willson, A. 2014. Short-term behavioural responses to thermal stress by hawksbill turtles in the Arabian region. Journal of Experimental Marine Biology and Ecology. 457:190–198.

Pilcher, N.J. 1999. The hawksbill turtle, Eretmochelys imbricata, in the Arabian Gulf. Chelonian Conservation and Biology. 3(2): 312–317.

Price, A.R.G. 1990. Rapid Assessment of Coastal Zone Management Requirements: A Case Study from the Arabian Gulf. Ocean and Shoreline Management. 13:1–19.

Ramady, M. A. (2012). The GCC Economies: Stepping Up to Future Challenges. New York: Springer.

Raouf, M.A. (2009). The Middle East Institute Policy Brief. Retrieved from: http://water.heroesoftheuae.ae/en/media/get/other/20100105_water-issues-gulf.pdf

RECOFI 2010. Trends and emerging issues of the Gulf fisheries: a regional perspective. Fourth meeting of the working group on fisheries management, 3-5 October 2010, Regional Commission for Fisheries, Muscat, Oman

Rees, A., Hafez, A.A., Lloyd, J.R., Papathanasopoulou, N. and Godley, B.J. 2013. Green Turtles, Chelonia mydas, in Kuwait: Nesting and Movements. Chelonian Conservation and Biology. 12(1):157–163.

Reynolds, R. M. 1993. Physical Oceanography of the Persian Gulf, Strait of Hormuz, and the Gulf of Oman – Results from the Mt. Mitchell Expedition. Marine Pollution Bulletin. 27:35– 59.

Rezai, H., S. Wilson, M. Claereboudt and B. Riegl, 2004 Coral Reef Status in the ROPME Sea Area: Arabian/Persian Gulf, Gulf Of Oman and Arabian Sea. In C. Wilkinson (ed.), Status of coral reefs of the world: 2004. Volume 1. Australian Institute of Marine Science, Townsville, Queensland, Australia.

Riegl, B. 2002. Effects of the 1996 and 1998 positive sea-surface temperature anomalies on corals, coral diseases and fish in the Arabian Gulf (Dubai, UAE). Marine Biology. 140: 29–40.

Riegl, B.M., Bruckner, A.W. Samimi-Namin, K. and Purkis, S.J. 2012. Diseases, Harmful Algae Blooms (HABs) and Their Effects on Gulf Coral Populations and Communities Bernhard M. Coral Reefs of the Gulf Coral Reefs of the World. 3:107–125

Robinson, D. P., Jaidah, M. Y., Jabado, R. W., Lee-Brooks, K., Nour El-Din, N. M., Al Malki, A. A., Elmeer, K., McCormick, P.A, Henderson, A.C., Pierece, S.J. and Ormond, R.F.G. 2013. Whale sharks, Rhincodon typus, aggregate around offshore platforms in Qatari waters of the Arabian Gulf to feed on fish spawn. PloS One. 8(3): e58255.

Ross, J.P. and Barwani, M.A. 1982. Review of sea turtles in the Arabian area. In: K. A. Bjorndal (ed.), Biology and Conservation of Sea Turtles, Smithsonian Inst. Press, Washington D. C., USA.

Sale, P.F., Feary, D.A., Burt, J.A., Bauman, A.G., Cavalcante, G.H., Drouillard, K.G., Kjerfve, B., Marquis, E., Trick, C.G., Usseglio, P. and Van Lavieren, H. 2011. The Growing Need for Sustainable Ecological Management of Marine Communities of the Persian Gulf. AMBIO. 40:4–17.

Sheppard, C., Al-Husiani, M., Al-Jamali, F., Al-Yamani, F., Baldwin, R., Bishop, J., Benzoni, F., Dutrieux, E., Dulvy, N., Durvasula, S., Jones, D., Loughland, R., Medio, D., Nithyanandan, M., Pilling, G., Polikarpov, I., Price, A., Purkis, S., Riegl, B., Saburova, M., Namin, K., Taylor, O., Wilson, S. and Zainal, K. 2010. The Gulf: A young sea in decline. Marine Pollution Bulletin. 60:3–38.

Spalding, M., Kainuma, M. and Collins, L. 2010. World Atlas of Mangroves. A collaborative project of ITTO, ISME, FAO, UNEP-WCMC, UNESCO-MAB, UNU-INWEH and TNC. Earthscan, London, UK.

The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. (2012). Foundations and Objectives. Retrieved from GCC Secretariat General: http://www.gcc-sg.org/eng/index895b.html?action=Sec-Show&ID=3

The World Bank Group. (2008). Sector brief: Environment in MENA. Retrieved on 23 June, 2014 from: http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPENVIRONMENT/Resources/ENVIRONMENT-ENG-2008AM.pdf

Tolba, M.K. and N. W. Saab (2009) Arab Environment Climate Change, Impact of Climate Change on Arab Countries. Arab Forum for Environment and Development. Technical Publications and Environment and Development Magazine, Beirut, Lebanon. Retrieved from www.afedonline.org. Accessed 06 May 2014.

TRAFFIC - Wildlife Trade. (n.d.). Retrieved November 15, 2015, from http://www.traffic.org/trade/

U.S. Energy Information Agency. (2015). International Energy Statistics – Crude Oil Proved Reserves. Retrieved from U.S.E.I.A.: http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=5&pid=57&aid=6

UNEP. (2013). Arab Region: Atlas of Our Changing Environment. Nairobi, Kenya.

United Arab Emirates National Bureau of Statistics. (2015). Retrieved from the National Bureau of Statistics: http://dataportal.nbs.gov.ae/en

Van Lavieren, H., Burt, J., Feary, D.A., Cavalcante, G., Marquis, E., Benedetti, L., Trick, C., Kjerfve, B., Sale, P.F., 2011. Managing the growing impacts of development on fragile and coastal and marine ecosystems: Lessons from the Gulf. A policy report. UNU-IWEH, Hamilton, Ontario.

Vision2021.ae,. (2015). UAE Vision 2021 |. Retrieved 15 November 2015, from http://www.vision2021.ae/

Wallace, B. P., Lewison, R. L., McDonald, S. L., McDonald, R. K., Kot, C. Y., Kelez, S., Bjorkland, R. K., Finkbeiner, E. M., Helmbrecht, S. and Crowder, L. B. (2010), Global patterns of marine turtle bycatch. Conservation Letters, 3: 131–142.

Wallace, B.P., DiMatteo, A.D., Bolten, A.B., Chaloupka, M.Y., Hutchinson, B.J., Abreu-Grobois, F.A., Mortimer, J.A., Seminoff, J.A., Amorocho, D., Bjorndal, K.A., Bourjea, J., Bowen, B.W., Briseño Dueñas, R., Casale, P., Choudhury, B.C., Costa, A., Dutton, P.H., Fallabrino, A., Finkbeiner, E.M., Girard, A., Girondot, M., Hamann, M., Hurley, B.J., López-Mendilaharsu, M,. Marcovaldi, M.A., Musick, J.A., Nel, R., Pilcher, N.J., Troëng, S., Witherington, B. and Mast, R.B. 2011. Global conservation priorities for marine turtles. PLoS One. 6(9):e24510.

WAM (2014a) 'Abdullah bin Zayed Statement on Climate Change,' Gulf News, 04 May 2014.

Witherington, B., Willson, A., Baldwin, R., Al Kiyumi, A., Al Harthi, S., Al Blooshi, A., & Possardt, E. 2015. Comparison of Recent and Historical Surveys of Nesting by Loggerhead Turtles on Beaches of Masirah Island, Sultanate of Oman. Presentation at International Sea Turtle Symposium 2015, Dalaman, Turkey.

World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?order=wbapi_data_value_2010+wbapi_data_value+wbapi_data_value-first&sort=desc 2010

World Bank. (2015). Data United Arab Emirates. Retrieved from: http://data.worldbank.org/country/united-arab-emirates

World Travel & Tourism Council. (2014). Travel & Tourism – Economic Impact 2014 – United Arab Emirates. Retrieved from: http://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic%20impact%20research/country%20reports/united_arab_emirates2014.pdf

World Wildlife Fund,. (2015). Make or Break Year Ahead for South Africa's Rhinos. Retrieved 15 November 2015, from http://www.worldwildlife.org/stories/make-or-break-year-ahead-for-south-africa-s-rhinos

WRI 2011. Reefs at Risk Revisited: Middle East. Washington DC, UAE.

Wright, A.J. 2014. Reducing Impacts of Human Ocean Noise on Cetaceans: Knowledge Gap Analysis and Recommendations. WWF International, Gland, Switzerland.

WWF 2013. One Ocean, One Voice: Global Marine Programme Strategy 2012-20120. WWF International, Gland, Switzerland.

WWF 2014. Living Planet Report 2014. WWF International, Gland, Switzerland.

WWF. (2012). Living Planet Report. Retrieved from WWF: http://awsassets.panda.org/downloads/1_lpr_2012_online_full_size_single_pages_final_120516.pdf

جمعية الإمارات للحياة الفطرية تتبنى استراتيجية الخمس سنوات 2015-2020

Established in 2001 under the patronage of HH Sheikh Hamdan bin Zayed Al Nahyan, Ruler's Representative in the Western Region, EWS-WWF's mission is to conserve nature and reduce the most pressing threats to the environment by working with people and institutions in the UAE and region to implement conservation solutions through science, research, policy, education and awareness.

For more information about EWS-WWF please visit: uae.panda.org